

دكتور  
عبد الرحمن محمد بن عبد الله

الأستاذ بجامعة أم القرى

مكة المكرمة

التعويض وأثره  
في  
السرور سابع النخوة واللغو

---

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

---

الطبعة الأولى

٥١٤٠٢ - ١٩٨٢ م

دكتور  
عبد الرحمن محمد بن عبد الحميد  
الأستاذ بجامعة أم القرى  
مكة المكرمة

التعويض وأثره  
في  
المرز السابح النجدي واللغوي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

الناشر  
المكتبة التوفيقية

أمام الباب الأخضر، اسيدنا المسين

أولاد سليمان بن محمد

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد:

يشكر بعض العلماء علينا نسبة هذه الدراسة إلى النحو العربي ، بحجة أن أقوال النحاة فيها لا تعدو أن تكون مجرد تعليقات أو تخریجات ، وعليه فلا تسمى نحواً عندهم ، ولا تمثل قاعدة لديهم ، وردنا على ذلك ربما كان معارفاً محسوساً لطلبة العلم والمعرفة بله المتخصصين من بينهم ، وهو أنه إذا كان الكلام في مسائل التعويض منسوباً إلى النحاة ، أفلا يكون من جملة ما ينحون ؟ . وإذا كانت تلك تعليقاتهم ، أفلا تكون العلة من وادي المعلول وجوداً وعدمياً ؟ . وإذا كان التعويض إحدى وسائل إصلاح اللغة في مفرداتها وتراكيبها كما يتضح بعد ، أفلا يكون هذا - هو هو - هدف النحو العربي ؟ . زيادة على ذلك أن ابن جنى في خصائصه ، وجلال الدين السيوطي في نظائره النحوية ، قد أفرد كل منهما له باباً جمع فيه كثيراً من المسائل والقواعد ، فهل يخفى على مثلهما أن يضعاه في غير موضعه ؟ . وهل لنا أن نشكر هذا الذي أخذ صبغة التواتر بعد ذلك ، إلا أن تكون ههنا قد قصرت بنا ، وناءت عنه ألبابنا وعزائنا .

إن المطلع على هذه الدراسة ليجدن كل كلمة فيها من زرع النحو العربي وحصاده ، ولا يشذ منها حرف عنه ، وإذا لم تكن منه ، فاذا الذي يكون منه بعدئذ ؟ .

هذا وقد حبيت إلى هذه الدراسة - منذ سنوات - ورغبت فيها رغباً ، حيث استبان لي أنها ظاهرة كونية تتمثل في عطاء الله وفضله بعد أخذ ما شاء

من خلقه . وما ثوابه وجناته إلا عوض للعبدة والمخبتين من عباده ، ففي الحديث  
القدسي يقول الله عز وجل : « إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر هو ضته منهما  
الجنة » رواه البخاري . وظاهرة إنسانية تفسرها لنا التعاملات والتبادلات  
التجارية التي لا يسكاد يطيق إنكارها بصير أو ضرير ، وظاهرة إسلامية ،  
لا يجهلها مؤمن ، ولا يجهدها مسلم ، فالمر الذي أحله الله للزوج ( الزوجة )  
إن هو إلا عوض عن البضع ، والدية التي تدفع لأهل القتل ما هي إلا عوض  
عن الذهاب منهم . . . الخ كما أنها ظاهرة لغوية ، حيث التمويض نوع من  
الابدال عند فريق وهو نفسه عند فريق آخر ، والتبدلات الصوتية ظاهرة  
شائعة ليست في العربية بل في جميع اللغات ، يدرك ذلك من له إلمام بها ،  
ويعيه من له اطلاع عليها .

ولما كانت هذه الظاهرة من الأهمية بمكان حيث تفيدنا في كشف أسرار  
العربية وتعيننا على تيسير ما استعجم علينا من مشكلاتها - عقدت النية -  
منذ زمن بعيد - على جمع شتاتها ، والمواخاة بين مسائلها ، مقرباً بين ما تباعد  
منها ، ومناقشاً ما كانت المناقشة فيه لازمة مفروضة ، وقد اعتمدت في ذلك  
على أساس من العقل والمنطق ، واسترشدت بالمسموع من العرب والمقيس  
عليه ، آخذاً بلبات الصواب الذي يستسيغه الفكر المعاصر ، ويربح الدارس  
والباحث . ثم ترأى قد اهتديت إلى مسائل قد خالجت الباحثين ، وساورت  
الدارسين ، أذكر منها هلى سبيل المثال لا الحصر الآتى :

( أ ) بيان منهج العرب في التعويض لزوماً واختياراً .

( ب ) حل مشكلة الجمع بين العوض والمعوض منه في قول الفرزدق .

هما نقتاً في في من فويهما على الناجح العاوى أشد رجام

وقول الراجز :

إنى إذا ما حدث الماء أقول يا اللهم يا للهما

(ج) صحة نسبة الاعراب إلى العوض حيث حل محل المعوض عنه أو ناب عنه كما في قولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت ، فأنت اسم (ما) التي عوض بها عن كان المحذوفة ، ومنطلقاً خبرها ، وهذا مذهب كبار البصريين ، وهو تربوي أو تعليمي يوفر على الدارسين كثيراً من عناء درس النحو الذي أصبح مجوجاً ميثوساً منه .

(د) استظهار استعمال ثالث لبعض وكل في الأساليب العربية ، وهو صحة دخول (ال) عليهما فيقال : البعض والكل ، وليست (ال) هذه للتعريف بل للتعويض عن المضاف إليه المحذوف .

(هـ) بيان سر نداء لفظ الجلالة (الله) فيقال : يا الله أو يا الله ، بقطع الهمزة ووصلها ، وهذا من المتنوعات في القياس ؛ إذ حرف النداء يعاقب (ال) كما تعاقبها الإضافة المعنوية ، لكن لما كانت (ال) في لفظ الجلالة عوض من الفاء المحذوفة من (إله) وهي الهمزة جاز دخول حرف النداء عليها ، لأن (ال) العوضية تجماع حرف النداء بخلاف (ال) المعرفة .

إلى غير ذلك من المسائل اللطيفة الدقيقة التي طالما استحصت على الألفهم وحارت في دركها الألباب ، وماتوفيقي إلا الله عليه توكلت وإليه أنيب .

التوفيق

١٢ من رمضان سنة ١٤٠٢ هـ

د . عبد الرحمن محمد أسماهيل

الأستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقديم:

ربما يتفق معي كثير من الباحثين على أنه لم تحفل لغة من لغات العالم بمثل ما حفلت به لغة التنزيل من الظواهر والمقاييس والصيغ ، وهذه الدراسة تدور حول إحدى هذه الظواهر تلك هي ظاهرة التعويض في اللغة العربية والتعويض نوع من التعاقب ، ووسيلة من وسائل إصلاح النطق العربي كالإعراب والادغام والاقلاب والاعلال والابدال . . الخ ، وأنه نوع من التعادل ، وسنة من سنن العربية قال السيوطي : ومن سنن العرب التعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة ، كإقامة المصدر مقام الأمر نحو : ففرضب الرقاب ، والفاعل مقام المصدر كقوله تعالى : ليس لو قعتها كاذبة ، أي تكذيب ، والمفعول مقام المصدر نحو : يا أيكم المقتون ، أي الفتنة ، والمفعول مقام الفاعل نحو : حجاباً مستوراً ، أي ساتراً<sup>(١)</sup> .

ولا يكون التعويض إلا جبراً لما أسقط من اللفظ أو الكلام بمعنى أنه لا يجوز التعويض عن موجود . . .<sup>(٢)</sup> أما ما ورد فيه التعويض عن مذكور في الظاهر نحو قول الرازي :

إني إذا ما حدثت المأ أقول يا اللهم يا للهما

فقل إنه نادر ، أو ضرورة ، وسيكون لنا موقف من ذلك يصح قولهم : (الموض والموض منه لا يجتمعان) كما لا يخفى على أحد أن التعويض

(١) انظر الزهر في علوم العربية للسيوطي ١٩٥/١

(٢) الخصائص لابن جني ١٧٢/١

تخلاف الأصل ، إذ الأصل أن تعرض الكلمات العربية بحروفها الأصلية  
 لكن قد يعدل عن الأصل إلى التعويض طلباً للخفة فسنة أخف من سنو أو  
 منه ، ونحو كل قائم أو قائمون أخف من كل إنسان قائم ، ويان وشام  
 أخف من يني وشامى . . . وهكذا دواليك .

وقد تبين لي في هذه الدراسة أن العرب تحذف وتستغنى ، وتحذف  
 وتفسر ، وتحذف وتتيب وتحذف وتمكنى أو تجزى ، وتحذف  
 وتعوض ، ولكل قضاياها ومساائله . كما أنه لم يسبب هذه الظاهرة فيما  
 أعلم من النحاة أو يخصصها بدرس محدد غير ابن جني في كتابه التعاقب  
 والمصائص ، وجلال الدين السيوطي في الأشباه والنظائر في النحو ناقلاً عن  
 ابن جني وزائداً عليه في أمور ، أما كتب النحو فلم تمس هذه الظاهرة  
 إلا شذراً مندر ، ولما لم أجد أحداً من المهتمين بالدراسات النحوية يشير من  
 طرف خفي إليها من بعيد أو قريب أو على الأقل يوجه نظر الجليل المعاصر  
 إلى هذا الموضوع ، عمدت العزم على أن أكتب فيه مؤلفاً يجلي غواشيه  
 ويصفيه من شوائبه ، ويبرز خصائصه ، ويحيط بأبعاده كما تضح لدى  
 الباحثين صورته ، وتظهر للدارسين ثمرته ، وإني في هذه الدراسة سأعرض  
 لجوانب مما اشتملت عليه هذه الظاهرة سألكا فيها منح النحاة في البداية  
 بتعريفها ، ثم تفصيل مسألتها . ومناقشة ما احتجبت أسرارها ، ودارت فيه  
 رحا الخلاف بين النحويين واللغويين ، ولكل وجهة هو مولها ، حيث  
 لغة العرب أكبر من أن يحاط بها إعراباً وفصاحة ، وفيها من الإعجاز ما يتسع  
 لفكر البشر حتى تقوم الساعة تصدق ذلك ما نقل عن أبي الخطاب بن دحية  
 قال : اعلم أن الله تعالى لما وضع رسوله - ﷺ - موضع البلاغ من  
 وحيه ، ونصبه منصب البيان لدينه اختار له من اللغات أعربها ، ومن الألسن  
 أفصحها وأبينها ، ثم أمدّه بجوامع الكلم . ( مقدمة تاج العروس ١/٨ ) .



فهذه اللغة اللطيفة فيها من الحكمة والدقة والإرهاق والرقة ما يملك  
 علينا جانب الفكر حتى يطفح بنا نحو غلوة السحر من الألفاظ الجميلة ،  
 والمعاني البديعة ، والظواهر المخمكة الدقيقة مما يجعلنا نتظلم أمام أسرارها ،  
 وتتواضع تلقاء سمعها وكبرياتها حيث كانت - ولا تزال - تحمل مادة كتاب  
 ربنا الذي هو سيد الكلام ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

الباب الأول  
المدخل  
الى التعويض وأسراؤه فى العريية



## تعريف التعويض والفرق بينهما وبين البذل

عما لا شك فيه أن التعويض لا يكون إلا بما أسقط من الكلام فيؤتى به جبراً له وإتماماً ، وكلمة عوض في اللسان العربي إنما يقصد بها أن يأتي مستقبل هو خلف المنقوض ، ومن ذلك تسميتهم الدهر عوضاً : لأنه موضوع على أن ينقضي الجزء منه ، ويخلفه جزء آخر من بعده ، ومعلوم أن ما يمضي من الدهر فإن لا يعاد<sup>(١)</sup> ... وبما ورد في فوت المعروض منه قول الشاعر :

عاضها الله غلاماً بعدما شابت الأصداغ والضرس نقد<sup>(٢)</sup>

أي عوضها الله الولد بما أخذه منها من سواد الشعر ، وصحة الفم<sup>(٣)</sup> .

ومن هنا نجد اللغويين يعرفون التعويض بأنه جعل شيء خلفاً عن غيره ، وأما أهل الاصطلاح فقد عرفوه بأنه : جعل الحرف خلفاً عن الحرف والعلية فيه مذهبان أحدهما : أنه يشترط كون الحرف المعروض في غير مكان

(١) انظر شرح موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب الشيخ خالد الأزهرى  
٦٣ والخصائص ٣/٢٢٥

(٢) تاج العروس للزبيدي مادة ( نقد ) ، والخصائص لابن جني ٢/٧١ ،  
ومثل البيت قول الشاعر :

• أنار رجالك قتل امرئ من العز في حيك اعتاض ذلاً  
• شذور الذهب / ٣٨٩

وفي الحديث ( إن الله عز وجل قال : إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر عوضته  
عنهما الجنة ) رواه البخاري .

(٣) الاشياء والنظائر في النحو للسيوطي ١/١٢٢

المعوض منه ، وهذا ضعيف ، وإن اشتهر عند الكثيرين ، وقد ذهب هذا  
المذهب أبو البقاء المكبري في التبيين فقال : عرفنا من طريقه العرب ، أنهم  
إذا حذفوا من الأول عوضاً آخرًا . . . وإذا حذفوا من الآخر عوضوا  
من الأول مثل : ( ابن ) وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في أوله مكان  
المحذوف من آخره ، قال : والمعوض مخالف للبدل ، فبدل الشيء يكون في  
موضعه ، والمعوض يكون في غير المعوض عنه . . الخ<sup>(١)</sup> وأيد هذا المذهب  
بجاء الله الريحشري في الإحاطي فقال : معنى العوض أن يقع في الكلمة  
انتقاص فيتدارك بزيادة شيء كيس في أخواتها ، كما انتقص التثنية والجمع  
للسالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزيادة النون ، والفرق بين  
العوض والبدل ، أن البدل يقع موقع المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك :  
الآ ترى أن العوض في ( اللهم ) في آخر الاسم والمعوض منه في أوله<sup>(٢)</sup>  
الثاني : أنه يجوز فيه أن يكون الحرف المعوض في غير مكان المعوض منه ،  
وهو الغالب للكثير نحو ( صفة وعدة ) فالتاء فيهما وقعت آخرًا عوضاً من  
الواو في أولها ، ونحو ابن واسم بناء على أنه من السمو ، فالهمزة في أولها  
عوض من الواو في آخرهما . ويجوز أن يكون العوض في مكان المعوض  
منه كالتاء في سنة وكرة . فهي فيهما عوض من لامها الهاء في سنة فقط )  
والواو فيهما معاً<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) النظر شرح الشافية للرضي ٦٩/٣ : ٧٠ والاشباه والنظائر في النحو  
السيوطي ١٢١/١  
(٢) الاشباه والنظائر ١٢٢/١ ، والاحاطي للريحشري ٤٦ تحقيق  
مصطفى الحديري .  
(٣) النظر شرح الشافية للرضي ٦٩/٣ : ٦٩

وأما الإبدال : فهو في اللغة مصدر أبدلت الشيء من الشيء ، إذا أقته  
مقامه ، قال سيويه : ويقول الرجل للرجل : اذهب معك بفلان ، فيقول :  
معي رجل بدله : أي يعني شتاءه ، ويكون في مكانه ، وفي الاصطلاح : جعل  
حرف مكان حرف آخر . . . ومن هنا يبدو أنه لا بد أن يكون الحرف  
البدل في مكان الحرف المبدل منه <sup>(١)</sup> .

وما تقدم يفهم منه أن بين الإبدال والتعويض تبايناً ، وذلك على المشهور  
في تعريف التعويض : إذ يشترط في الإبدال كون البدل في مكان المبدل منه  
مثل : هيا وأيا ، والبنام في البنان ، ويشترط في التعويض على المشهور أن  
يكون العوض في غير مكان المعروض منه ، وعلى هذا فقد ساق سيويه  
حروف الإبدال الأحد عشر : لأن كل واحد منها يقع موقع المبدل منه لا متقدماً  
عليه ولا متراجحاً عنه ، ولم يسم شيئاً من ذلك عوضاً ، وليس كذلك هاء  
زنادقة ، لأنها عوض من ياء زناديق قيل لها عوض ، لأنها لم تقع موقع ما هي  
عوض منه ، وكذلك هاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة ، وكاللام في ذلك  
وتلك فإنها عوض عن (ها) التثنية فيهما وفي غير مكانها ، وكالآل في نحو  
يمان وشأم فإنها عوض عن إحدى ياء النسب إذ الأصل فيهما يمي وشامي  
لحذفوا إحدى الياءين وعوضوا منها الآل <sup>(٢)</sup> وأما على غير المشهور فيبين  
الإبدال والتعويض العموم والخصوص المطلق : وكل عوض بدل .  
ولاعكس وقد نزع إلى ذلك ابن جني في الخصائص فقال : جماع ما في  
هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه ، وإنما يقع البدل

(١) النظر شرح الشافية للرضي ٧٠/٣ ، ٧١

(٢) النظر شرح الشافية للرضي ٧٠/٣ ، ٧١ بتصرف والاشباه والنظائر في

النحو ١٢٣/١ ، والخصائص ١١٠/٢

في موضع المبدل منه ، والعوض لا يلزم فيه ذلك ، الأثرانك تقول في الألف من قام : إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عوض منها . . . وكذلك تقول في لام غار وداع : إنها بدل من الواو ، ولا تقول إنها عوض منها . وتقول في العوض إن التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . . . وتقول في ميم ( اللهم ) : إنها عوض من ( يا ) في أوله ، ولا تقول : بدل . . . وتقول في ياء ( أينق ) : إنها عوض من عين ( أنوق ) فيمن جعلها أيقل ، ومن جعلها عيناً مقدمة مغيرة إلى الياء جعلها بدلا من الواو : فالبدل أعم تصرفاً من العوض ، فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضاً<sup>(١)</sup> .

فإن جنى فيما سبق يبدو أنه من أصحاب المذهب الثاني في تعريف التعويض .

وقد مال إلى هذا الرأي أبو حيان فقال : قد يكون التعويض مكنن للمعوض كما قالوا : يا أبت ، فالتاء عوض من ياء المتكلم ، وقد يكون المعوض في الآخر من محذوف في الأول كعدة وزنة . وعكسه كاسم وأست ، وقد يكون التعويض من حرف ليس أولاً ولا آخراً فيعوض منه حرف آخر نحو زنادقة<sup>(٢)</sup> .

#### الغرض من التعويض :

ترتكب العرب التعويض في كلامها لأغراض متعددة ، ومقاصد متنوعة نذكر منها الآتي :

---

(١) الخمائنص ٢٦٥/١ ، ٧٥/٢ ، ٧٦ ، والاشباه والنظائر في النحو للبيوطي ٩١/١ ، ٩٢ ، ١٢٢ والاقتراح للبيوطي ٤٤ تحقيق الدكتور أحمد قاسم  
(٢) الأشباه والنظائر ١٢٠/١

(أ) إكمال ما ناقض من كلماتها بذكر العوض سدا لما حذف منها  
وتكثيرا لحروفها كما في إقامة وعدة ، فالتاء في الأولى عوض عن المحذوف  
من (إقوام) وهو إما العين وإما ألف المصدر ، وفي الثانية عوض من الهاء  
المحذوفة من (وعد) وهي الواو .

قال الفراء : وأما قوله : وإقام الصلاة ، فإن المصدر من ذوات الثلاثة ؛  
إذا قلت : أفعلت كقولك : أقت وأجبت ، يقال فيه : إقامة وإجابة  
ولا تسقط منه الهاء . وإنما أدخلت ، لأن الحرف قد سقط منه العين ، وكان  
ينبغي أن يقال : إقواماً ، فلما سكنت الواو بعد نقل حركتها إلى الساكن  
قبلها ، وبعدها ألف الإفعال ، فسكتا فسقطت الأولى منهما ، فجعلوا الهاء  
كأنها تكثير للحرف ، ومثله مما أسقط منه بعضه ، فجعلت فيه الهاء قوله :  
وعدته عدة ، ووجدت المسال جدة ، فلما أسقطت الواو من أوله كثر من  
آخره بالهاء ، وإنما استجيز سقوط الهاء من ( وإقام الصلاة ) لإضافتهم إياه  
وقالوا : الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد ، فلذلك أسقطوها في  
في الإضافة ، وقول الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب :

إن الخليط أجدوا البين فأنجردوا وأخلفوك عدا لأمر الذي وعدوا  
يريد عدة الأمر ، فاستجازوا إسقاط الهاء حين إضافتها<sup>(١)</sup> .

(ب) التخفيف في كلماتهم بحذف حرف ثقيل في ذاته أو موقعه ،  
والتعويض عنه بحرف خفيف في ذاته أو موضعه ، ومن هنا كانت سنة أخف  
من سنو أو سنه ، وعدة وزنة أخف من وعد ووزن . . الخ . لذا تراهم  
لم يعوضوا عن المحذوف لأجل الترخيم ، لأن التمام مشوي فيه ؛ ولأن

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٤ ، ٣٩ تحقيق محمد علي النجار .  
وشواهد الشافية للينبادي /١٤٤ والاشباه والنظائر في النحو للسيوطي /١/١٢٠٠١٤١٢٠٠



الترخيم تخفيف ، فلو عوض منه لرجع فيه الثقيل ، ومن هنا لا يصح القول  
بعوضية الياء عن الباء في الثعالى والأرانى ، من الثعالب والأرانب فى قول  
رجل من بنى يشكر :

لها أشارير من لحم تمره من الثعالى ووخر من أرانىها

أو عن العين فى ( الضفادع ) من الضفادع فى قول الشاعر :

ومنهل ليس له حوازق ولفضادى جمه نقائق

أراد : الضفادع ، وإنما يتعين الحكم بإبدال الباء فى الثعالب والأرانب ،  
والعين فى ( الضفادع ) ياء . قال الأعمى الشنتمرى : ووجه الإبدال أنه لما  
اضطر إلى إسكان الحرة فى إقامة الوزن ، وهما مما لا يسكن فى الوصل ،  
أبدل مكان الباء والعين الياء ، لأنها تسكن فى حالة الرفع والخفض (١) .

هذا - ويتبع التخفيف تحسين الكلمات ، فالكلمات الثلاثية أحب إلى  
الفطرة العربية من الثنائية والرابعة والخماسة . . الخ فإذا حذف من الثلاثية  
حرف اقتضت فطرة العرب إتمامها بثالث عوضاً عن المحذوف ، إذ الكلمات  
ذات المقطعين أسرى على ألسنتهم من ذوات المقطع الواحد ، وذوات الثلاثة  
. . الخ ، بل هى أعدل من هذه وتلك ، يفسر لنا ذلك كثرة الكلمات الثلاثية  
وشيوعتها ، وهذه ظاهرة فى جميع اللغات .

منهج العرب فى التعويض لزوماً واختياراً :

إن التعويض فى سنن العربية لا يأتى به إلا جبراً لما أسقط من الكلام  
وأنه لو لم يعوض عن ذلك المحذوف فى بعض الألفاظ أو التراكيب

(١) انظر شواهد الثغافية للبيضاوى / ٤٤١ : ٤٤٢

لأضحت تلك الألفاظ أو التراكيب سمجة أو ملبسة ، كما يعد ذلك إجحافاً  
ينفر منه الذوق العربي السليم ، ألا ترون إلى نحو : يا أي الرجل المعلم ،  
بخلاف نحو : ( يا أي الرجل . . . الخ ) وأن ( ذاك ) فيه إلباس بين درجتي  
الإشارة : التوسط والبعد أو لم يعوض باللام عن ( ها ) التنبيه في ذلك وأن  
نحو زيد فنمطلق تركيب ينفر منه الذوق العربي حيث حذف العوض ، وهو  
( أما ) والمعوض منه وهو مهما يكن ، لذلك يمتنع حذف العوض والمعوض  
منه في التراكيب كما يمتنع الجمع بينهما فيما يؤدي إلى ثقل الأسلوب .

ويتبع الكلم والتراكيب العربية استبان للبحث أن العرب لم تك معوضة  
في كل مواطن الكلام عما تسقطه منها ، بل تراها مختارة في بعض المواطن  
وملتزمة في بعض ، وغير معوضة في مواطن أخرى . ( انظر ضرائر الشعر  
للقيرواني / ٢١ ) .

فمن النوع الأول حذف التاء من إقامة حال الإضافة فقد أجاز حذفها  
إمام النحاة مطلقاً أضيفت أم لم تضاف حيث قال : وإن شئت لم تعوض ،  
وتركت الحروف على الأصل ، قال تعالى : رجال لانابهم تجارة ولا بيع عن  
ذكر الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة . . . . . النور / ٢٧ ، وقالوا أريته إراء  
مثل : أفته إقاماً ؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا ،<sup>(١)</sup> .

---

(١) كتاب السيبويه ٢٤٤/٢ وفي الأثير على المغنى ( ١٨٣/١ ) والتاء  
تأتي عوضاً عن ألف المصدر نحو إقامة . فإذا أضيف حذفت نحو : وإقام الصلاة  
ويجوز إبقاؤها مع الإضافة نحو قول الشاعر :

عزمت على إقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود

وهذا يعتبر رأياً ثالثاً في المسألة وهو جواز التعويض مطلقاً أضيف المصدر

أم لم يضاف .

وأما أبو زكريا الفراء : فقد أوجب التعويض في غير الإضافة ، وخص حذف التاء بالاضافة للإقامة المضاف إليه مقام الهاء ، ومن هنا نجد الفراء جعل التاء في إقامة والمضاف إليه يتعاقبان كاللتوين حال الإضافة (انظر الرضى ١٦٥/١ ، والأشباه والنظائر ١٢٢/١)

وسر الخلاف بين سيوبه والفراء مبنى على اختلافهما في المحذوف من نحو إقامة نسيوبه والتحليل يريان أن المحذوف ألف المصدر ، وهي قائمة والزائد لا يعوض عنه ، لهذا جاز الحذف مطلقاً عندهما ، وأما الفراء والأخفش فيريان أن المحذوف هي الألف الأولى المنقلبة عن عين الفعل ( قام ) وهذه أصلية ، والأصلي يجب التعويض عنه (١) .

ويقول ابن خالويه : العرب قد تحذف طلباً للتخفيف وتعوض طلباً للتمام ، وكل من ألفاظها مستعمل في كلامها ، لهذا ترى قوله تعالى : « واللذان يأتينها منكم ... » النساء / ١٦ ، يقرأ بتشديد النون عوضاً عن الياء المحذوفة من (الذي) عند إرادة التثنية ، كما جعل التشديد عوضاً من الألف في (هذان) من قوله تعالى : « إن هذان لساحران ... » طه / ٦١ ، ويقرأ بتخفيف النون كذلك (٢) .

ومما حذف ولم يعوض عنه اختياراً تخفيف أن وإبلاؤها الفعل دون تعويض بالسين أو قد ... الخ كما في قول الشاعر :

أن تقرأن علي أسماء - ويحكما مني السلام والأتعلم أحداً

قال ابن جنى : سألت عنه أبا علي رحمه الله فقال : هي مخففة من الثقيلة :

(١) تصريف الاسماء للشيخ محمد الطنطاوي / ٦٠ ، ٦١ بتصرف . والأشباه

والنظائر ١١٨/١ وحاشية الخضرى ٢٠٥/٢ والخصائص ٢ : ٥/٢

(٢) حجة القراءات لابن خالويه / ١٢١

كانه قال : إنكما تقرآن ، إلا أنه خفف من غير تعويض<sup>(١)</sup> وللنحاة في هذا البيت تخريج آخر هو أن ( أن ) هي المصدرية الناصبة للفعل المضارع إلا أنها أهملت حملا على ما المصدرية قال ابن مالك :

وبعضهم أهمل أن حملا على ما أختها حيث استحقت علا

كما ورد النصب بما المصدرية حملا لها على ( أن ) من باب التقارض في قوله **تَكُونُوا يُولِي عَلَيْكُمْ** ، وقول الشاعر :

وطرفك إما جئتنا فاحببنا كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وقيل النون حذفت تخفيفاً لثبوت ذلك نظماً ونثراً وقيل غير ذلك<sup>(٢)</sup> .

ولقد استبان لي أن العرب قد حذفت في مواطن فألزمت نفسها التعويض وحذفت في مواطن أخرى ولم تعوض شيئاً ، من النوع الأول لزوم ( ما ) التنييه ( أى ) في النداء عوضاً عما فاتها من الإضافة ، كما عوضوها ( ما ) الزائدة في باب الشرط في قوله تعالى « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » الإسراء / ١١٠ : وخصت ( ها ) بالنداء ، لأنه محل تنييه ، و ( ما ) بالشرط ، لأنه يناسبه الإبهام ، والأغلب في ( ها ) التنييه فتحها ، وقد تضم إذا كان بعدها اسم إشارة<sup>(٣)</sup> .

ومنه تاء عدة مصدراً ، وتاء زنادقة جمعاً ، قال أبو عثمان المازني : وأعلم أن المصدر إذا كان ( فعلة ) بكسر الفاء فالتاء لازمة له ، لأنهم جمعوها عوضاً

(١) الخصائص ١/٣٩٠

(٢) ابن عقيل وحاشية الخصري ١١١/٣ - ١١٢

(٣) انظر الخصري على ابن عقيل ٧٧/٢ . والبرهان في علوم القرآن للزركشي

من حذفهم الفاء ، فصارت لازمة ، كما لزمت في زنادقة الهاء ، لأنها صارت  
هوضاً من ياء زناديق<sup>(١)</sup> . فإذا فتحت فاء ( فعلة ) المصدر بسبب حرف  
العلق بقيت التاء لازمة كذلك نحو : الضعة والقحة . قال ابن جنى في باب  
تدريج اللغة : ومن ذلك حذفهم الفاء على القياس من ضعة وقحة ، كما حذفت  
من عدة وزنة ، ثم أنهم عدلوا بها عن ( فعلة ) إلى ( فعلة ) فأقروا المحذف  
بمحاله وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له ، فقالوا : الضعة والقحة ،  
فتدرجوا بالضعة والقحة إلى الضمة والقحة ، وهي عندنا ( فعلة ) كقصعة  
وجفنة ...<sup>(٢)</sup>

ومن الثاني أعني المحذوف الذي لم يعوض عنه في الكلام حذف النون  
من ( اللذين ) مثنى الذي في قول الأخطل :

أبى كليب إن عمى اللذان قتلا الملوك وفككا الأغلالا

وهنا نجد الأخطل قد حذف النون من ( اللذان ) وعليه يكون المحذوف  
شبهين هما الياء من الذي لأجل التثنية والنون من مثنى غير المتمكن ، وقد  
سبق أن ابن خالويه قال : إن العرب تعوض عن ياء المفرد : أعني الذي وهذا  
عند تثنيتهما بتشديد النون فيصير ( اللذان - وذان ) ، وفي البيت شاهد آخر  
وهو إلزام المثنى الألف وهي لغة كنانة وختمم وزيد ، وحذف نون ( اللذان  
واللتان ) رقماً ، لغة بلحريث بن كعب ، وبعض ربيعة ومنه حذف النون من  
الذين في قوله تعالى ( وخضتم كالذي خاضوا ) التوبة / ٦٩ وقول الأشهب  
ابن ربيعة .

فإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم بأم خاله

( ١ ) المصنف لابن جنى ١/١٩٨ ، وانظر شرح الشافية للرضي ١/١٦٣

( ٢ ) الخصائص ١/٢٥١ ، وانظر الكامل شرح المرصفي ٥/١٨٩

هو مساعد الدهر الذي يقتدى به وما خير كف لا تنوء بمساعد  
أسود شرى لاقت أسود خفية تساقوا على حرد دماء الأساود

فالمراد بالذي في الآية وفي البيت الأول (الذين) وقد حذفت النون دون  
تعويض<sup>(١)</sup> وقيل الذي مفرد أريد به جمع ولذلك شواهد كثيرة في اللغة منها  
قول علقمة :

بها جيف الحسرى فأما عظامها فيض وأما جلدها فصليب

إنما يريد جلودها فوحد ، لأنه قد علم أنه لا يكون للجماعة جلد واحد  
وقال المسيب بن زيد مناة الغنوى .

لا تسكر القتل وقد سينا في حلقكم عظم وقد شجيا<sup>(٢)</sup>

ومما حذفت منه دون تعويض ( يد ودم وغد وأب وأخ وحر ... الخ )  
إذ أصلها بدي ودمو وغدو وأبو وأخو ورحج بكسر الحاء وسكون الراء  
حيث لم يوجد اسم في العربية قد وضع على حرفين أصلاً بل لا بد من حرف  
يتبدأ به وحرف يوقف عليه وثالث واسطة بينهما . وهذه الحروف المحذوفة  
ترد إلى كلماتها عند الإضافة غالباً وفي التصغير والجمع من ذلك كلمة (أحراج)  
جمع حر في قول الشاعر :

(١) المنصف لابن جني ٦٧/١ وتفسير القرطبي ٢١٢/١ وضرائر الشعر للقرطبي  
القيرواني ١٥٨ ، وتلج العروس للزبيدي ٣٢٥/١٠ : ٣٢٦ ، وخزانة الأدب  
للبيدائي ٥٠٧/٢ ، والكتاب لسيبويه ١٨٧-١٨٨ ، والدرر اللامعة على جمع المواع

لأني أقود جملاً بمراحا ذاقية مملومة أحراساً<sup>(١)</sup>

كما يجوز للشاعر ذكر المحذوف لإقامة الوزن كما في قول الراجز :

لا تفلواها وادلوها دلوا إن مع اليوم أخاه غفلوا

والقياس غداً ، إلا أنه ذكر الواو استصحاباً للأصل حيث دعت إليه إقامة الوزن وهذا ما استباحته العرب شعراً ، وتوسعت فيه نظماً ، حيث يستباح فيه ما لا يستباح في الكلام المنشور . ( انظر حضائر الشعر للقرارد القيرواني / ١٦٩ ) .

فهذه الكلمات السابقة كثر عن العرب حذف لاماتها نثراً ولم تعوض عنها ، وقيل : إن حركة العين منها عوض عن اللام المحذوفة تكثيراً للفظ إذ لا تكون إلا ساكنة مع اللام إن وجدت ، وبعض العرب يعوض عن المحذوف بتشديد العين منها فيقول : أب ، وأخ ، ويد . . الخ وسنعرض لبيان ذلك بعد إن شاء الله تعالى .

وبعد : فهل كانت العرب لديها قصد المعاوضة حتى تجعل له حرفاً أو كلمات ؟ ، أم أن ذلك من نظر النحاة في كلام العرب حين بدأ لهم تماقب مثل التاء والياء في فرازن ، فحكروا على ذلك بالتعويض . والذي يظهر أنه إذا كان للتعويض فائدة في الكلام نسب ذلك إلى العرب ، وقد جرى سيويه على مثل هذه الطريقة في الأعواض ( انظر الأشباه والنظائر للسيوطي / ١٣١/١ ) .

(١) المقرب لابن عصفور ٢٠٢٠٢ ، وتاج العرويس مادة (حرج) والمختص

لابن سيده (٣٧٠٢٠) ، والمختص ٢٢٦٠١

## العوض والمغوض منه لا يجتمعان<sup>(١)</sup> :

هذه قضية من قضايا أصول النحو العربي ومثلها المفسر والمفسر لا يجتمعان ، والنائب والمنوب عنه لا يجتمعان ، ولكل قاعدة من تلك مباحث ودراسات تقتضيها وتنوط بها ، والتي نعتبنا هنا الأولى لكونها من صميم هذه الدراسة ، إذ علاقتها وثيقة ، وضرب الأمثلة التي من شأنها تحقيق هذا الأصل لا تتسع له مثل هذه الدراسة ، غير أن الأمر لا يستغنى عن قليل منها ، من ذلك التعويض ب (أما) عن أداة الشرط وفعله في قولهم : ( أما زيد فتطلق ، ( فأما ) هنا عوض من ( مهما يكن ) ولم يرد في العربية نثرها وشعرها أن جمعت العرب بينهما ، وكالتعويض بالتاء في ( تفعلة ) مصدر فعل المعتل اللام عن ياء التفعيل ، لأنه الأصل ، بدليل وروده في قول الشاعر :

باتت تنزى دلوها تنزياً كما تنزى شهلة صيباً

فتنزيًا<sup>(٢)</sup> مصدر على وزن تفعيل ، والقياس فيه تنزية ، بحذف الياء والتعويض منها بالتاء على مذهب الجمهور ، ولم يرد في كلام العرب الجمع بين الياء والتاء في هذا المصدر<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من المسائل التي سنعرض لها بعد والتي تتسق مع هذه القاعدة في الأعم الأغلب ، ومن نواتج الجمع بين العوض والمغوض منه قول الفرزدق :

هما نفسياً في في من فويها على النابح العاوي أشد رجام

- 
- (١) انظر الاشباه والظواهر في النحو للسيوطي ١٢٢٠١ : ١٢٠ .  
(٢) القياس في هذا المصدر : تنزية إلا أن الشاعر أتى به على خلافه ، ويخرج عن قاعدة استصحاب الأصل .  
(٣) انظر بحر الجمل للإمام للشيخ محمد الطنطاوي ٦٢ وما بعدها .



فالفردق - كما يرى النحاة - قد جمع بين العوض وهو الميم والمعوّض عنه وهو الواو ، وهذا من النوادر على القول بتعويض الميم من الواو<sup>(١)</sup> وقيل أن الميم من بقايا التنويم في اللغة اليمنية<sup>(٢)</sup> أو أن الميم عوض من لام الكلمة المحذوفة التي هي الهاء ، إذ أصله ( فوه ) فلما حذفوها عوضوا عنها الميم . قال الجوهري : وإذا أفردوا : أي ( فوه ) لم يحتمل الواو والتنوين فحذفوها وعوضوا من الهاء ميما ، قالوا : هذا هم وفان وفوان ، ولو كانت الميم عوضاً من الواو لما اجتمعا . . . قال أبو الهيثم : العرب تستقل الوقفة على الهاء ، والحاء ، والواو الياء إذا سكن ما قبلها فتحذف هذه الحروف ويبقى الاسم على حرفين ، كما حذفوا الواو من أب وأخ وعد ، ولباء من يد ودم ، والحاء من حر ، والهاء من فوه وشفه ، فلما حذفوا الهاء من ( فوه ) بقيت الواو ساكنة ، فاستقلوا الوقف عليها فحذفوها ، فبقى الاسم ( فا ) وحدها فوصلوا بميم ليصير حرفين : حرفاً يبدأ به فيحرك ، وحرف يسكت عليه فيسكن<sup>(٣)</sup> فعلى القول بأن الميم من بقايا التنويم في الحيرية القديمة ، وعلى أنها عوض من اللام المحذوفة لا يكون هناك جمع بين العوض والمعوّض منه إذ لو كانا كذلك لقال ( فوهها ) ،

١ - أنظر درة الغوامر للحريزي ٩١ : ٩٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -  
المخطب لابن جنى ٢٣٨/٢ تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، والمدور للغوامع  
على جمع الهوامع ٢٧/١ .

٢ - محاضرات في فقه اللغات السامية للدكتور حامد عبد القادر ( بحث ما بين  
العدنانية والحيرية القديمة )

٣ - أنظر تاج العروس مادة ( فوه ) ونفسه القرطبي ٥٠ / ٢ .

وإذا قال فيه النحاة بالجمع بين الموحس والمعروض منه قول الراجز :

إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهم

حيث قالوا إن الميم في آخر ( اللهم ) عوض عن حرف النداء ( يا )  
وفي ذلك كلام كثير وتحريرات لا مفر من عرضها للاستفادة منها كما أوردنا  
لنا موقفاً من كل ذلك سأعرض له بعد أهوال النحاة في ذلك .

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : إن أصل ( اللهم ) يا الله ، فلما  
استعملت الكلمة دون حرف النداء الذي هو ( يا ) جمعاً أو بدله هذه الميم  
المفردة ، فجاموا بحرفين وهما الميمان عوضاً عن حرفين وهما الياء والألف ،  
والضمة في الهاء هي ضمة الاسم للنادي المفرد . وذهب الكوفيون  
إلى أن الأصل في ( اللهم ) يا الله أمنا بخير

فحذف وخطت الكلمتين أي أنها منحوته من الكلمات الثلاث وأن الضمة  
التي في الهاء هي للضمة التي كانت في ميم أمنا فلما حذفتم الحزوة انتقلت  
الحركة . قال النحاس : هذا عند البصريين من الخطأ العظيم ، والقول في هذا  
مقاله الخليل وسيبويه . قال الزجاج : محال أن يترك الضم الذي هو دليل  
على نداء المفرد ، وأن يجعل في اسم الله ضمة ( أم ) ... قال ابن عطية : وهذا  
غلط من الزجاج ، وزعم أنه ما سمع قط ( يا الله أم ) ، ولانقول العرب  
يا اللهم ، وقال الكوفيون : أنه قد يدخل حرف النداء على ( اللهم ) وأنشدوا  
على ذلك قول الراجز غفرت أو عذبت يا لها وقول الآخر :

وما عليك أن تقول كلما سبحت أو هلكت يا اللهم ما

أردد علينا شيخنا مسلماً فإنا من خيرها لن نعمنا

قال الكوفيون فلو كان الميم عوضاً من حرف النداء لما اجتمعوا (١)

وخلاصة القول : ان في الجمع بين العوض والمعوّض عنه في (يا اللهم) إشكالان إذا سلنا بقول جمهور البصريين منشأ الأول نداء ما فيه الألف واللام وهذا مرفوض في المقاييس النحوية ويمكن لنا تجويزه على القول الراجح من أن (ال) في لفظ الجلالة ليست معرفة بل عوضاً عن الفاء المحذوفة من (إله) وهي الهمزة وعليه يصح نداء لفظ الجلالة (الله) لأن ال العوضيه تجامع حرف النداء ، أو (ال) لما لزم لفظ الجلالة في لسان العرب ولم تنفصم عنه نزلت منزلة الجزء منه وصح مجامعتها لحرف النداء ، حيث أجريت مجرى الحروف الأصلية في لفظ الجلالة الثاني في منشؤه قول البصريين بعوضيه الميم في آخر (اللهم) عن حرف النداء (يا) في أوله فاذا دخلت عليه (يا) لزم منه الجمع بين العوض والمعوّض منه ويمكن التخلص من هذا بالآتي :

١ - ان الجمع بين الميم وحرف النداء في (يا اللهم) مما توسعت فيه العرب وأعجز أهل القياس أن يقدروا له فحكموا بشذوذه وتدرته أخرى وهو بما يحفظ ولا يقاس عليه في الكلام ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، أو أنهم جمعوا بين (يا) والميم في آخر (اللهم) لكونها زائدة في نيه الطرح ، لأن وجودها كلا وجود

١ - أنظر درة القواص للحريزي ٩١ : ٩٣ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .  
والمختصب لابن جنى ٣٢٨/٢ والمختصص لابن جنى ١٧٠١ وشرح شواهد الشافية  
للبيهقي ١١٥ ، ١٥٨ ، ١٨٥ والأشياء والنظائر للسيوطي ١٣١/١ وشرح  
الشافية للرضي ٦٦/٢ وخرانة الأدب للبيهقي الشاهد : ٣٥٨ والشاهد ٣٢٩ من الخزانة  
وضرائر الشعر لابي عبد الله محمد القزاري القيرواني ١٤٨ ، ١٥٠ وتفسير القرطبي  
٥٣/٤ : ٥٤ والأشعوري ٦٤٦ - ٦٤٧

ب - أن الميم في نحو ( اللهم ) زادت في العرب في آخر لفظ الجلالة في باب النداء خاصة للتعظيم كما زادت الميم في آخر ( زرقة وأبتم )<sup>(١)</sup> للمبالغة في الزرقة والبشوة ، أو أن العرب استعملت اسمين للجلالة أحدهما يستعمل في النداء وغيره وهو ( الله ) والثاني اختصته بباب النداء وهو اللهم ) وعليه فليست الميم عوضاً من حرف النداء ، ولانعاقب بينها وبينها في الكلام بل يجوز أن يجتمعا في الكلام ولاغضاضة في ذلك .

ج - كما يحتمل الأمر عندى أن تكون العرب اقترضت من العبرانية لفظ الجلالة ( الوهيم ) ثم جردتها من زوائدها حين اقترضتها فصار ( اللهم ) وعليه يجوز أن يجامع الميم حرف النداء لأن ما من بنية الكلمة وليست زائدة للعوض .

هذا - ويتبع المفردات العربية يستبين لنا ثلاث أحوال للعوض والمعوض منه : الأولى : حذف المعوض منه وبقاء العوض وهذا في الأعم الأغلب مثل : زنادقة ، وضفة .

الثانية : الجمع بين العوض والمعوض منه وهو قليل ، وقد ورد منه في القرآن الكريم ( وجهة ) في قوله تعالى : *« و لكل وجهة ... البقرة / ١٤٨ »* ، ومثلها ( وعدة ) ورد عن بعض العرب أن قالوا : ( وعدة ) بالجمع بين الواو المكسورة والتاء وهما يتماقبان ، قال الحرسي : ومن العرب من يخرج على الأصل فيقول : وعدة ووثبة<sup>(٢)</sup>

١ - ومنه دلتم للعجز من الاندلاق وهو الخروج ، وسهم لكبير الستة ، الخ

٢ - أنظر شرح المشافيه للرضي ٣ - ٦٩ تهمة ١ - والأشياء والنظار في النحر

وورد في الحديث ( يمانية ) بتشديد الياء في قوله **﴿عَنْ﴾** : « جاءكم أهل  
اليمن هم أرق أفئدة ، وألين قلوبا ، والإيمان يمان ، والحكمة يمانية »<sup>(١)</sup> فقد  
جمع فيها بين العوض وهو الألف ، والمعوض منه وهو إحدى يامى النسب  
إذ الأصل يمانية ، فحذفت إحدى الياءين وعوض منها بالألف فصارت  
( يمانية ) بتخفيف الياء ، ولا يخفى أن تشديد الياء في ( يمانية ) مخالف للقياس  
لكن جرى - كما قال ابن مالك - إنه نسبة منسوب .

الثالثة : حذف العوض والمعوض منه في ( عد ) قال الشاعر :

إن الخليط أجودوا بين فأنحدوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا<sup>(٢)</sup>

والشاهد هو كلمة ( عد ) مصدر ( وعد ) وقد حذف منه العوض وهو  
التاء من آخره ، والمعوض وهو الواو من أوله ، ولعل ذلك لوجود المضاف  
إليه حيث أقيم مقام التاء كما ذهب إليه الفراء عند الكلام على قوله « وإقام  
الصلاة » ومنه قوله تعالى : « وهم من بعد غلبهم سيغلبون » الروم / ٢ ، قال  
الفراء : كلام العرب : غلبته غلبة ، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء كما أسقطوها  
في قوله « وإقام الصلاة » ، والكلام إقامة الصلاة<sup>(٣)</sup>.

وبعد فإن اجتماع العوض والمعوض منه في الكلام ، أو حذفها مما  
خلاف الغالب ، وما خالف الغالب إنما يقع في الكلام إما ضرورة ، أو  
نادرا ، أو بيانا للأصل ، أو حلا على غيره أو تشبيها به أو للمشاكاة ، أو  
كان مثلا أو ما جرى مجراه ، أو لغة رديئة أو قديمة مهجورة .

١ - تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ٢ - ٢٨٢

٢ - أنظر شرح شواهد الشافيه للبغدادي - ٦٤

٣ - معاني القرآن للفراء ٢ - ٣١٩

ففي طبقات الحمويين لأبي بكر الزبيدي قال : قال ابن نوفل : سمعت  
أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعته باسميت عربية ، أيدخل  
فيه كلام العرب كله ؟ ، فقال : لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه  
العرب ، وهم حجة ، فقال : أحل على الأكثر ، وأسمى ما خالفني لغات ،  
والمدار في فصاحة الكلمة على كثرة استعمال العرب لها .<sup>(١)</sup>

وبعد : فللعرب توسعات في كلامها ، يعلم ذلك من عاش هذه اللغة  
دراسة وإحاطة - حيث تحذف وتعوض ولا تعوض كما تزيد دون حذف ،  
كزيادة الباء في ( الدراهم ) والصيدريف في قول الشاعر :

تنق بداها المحصى في كل هاجرة تنق الدراهم تنق - اد الصياريف

فزيادة الباء في الدراهم لإشباع الكسرة ، كما زادت النون في المثني حال  
الإضافة ، ونصب التمييز على غير القياس كما في قول الشاعر :

إذا طاش الفتي مائتين تاما فقد ذهب اللذافة والغناء

فقال : مائتين تاما ، وكان القياس أن يقول مائتي عام ، بحذف النون  
وجر ( عام ) انظر ضرائر الشعر للقرظي القيرواني / ٢١

مسائل تحتمل التعويض وغيره .

لم يكن النحاة فيما اختلفوا فيه منطلقين من ذوات أنفسهم ، وإنما الذي  
شدهم إلى هذا الاختلاف سعة العربية أو تعدد لهجات العرب ، وربما كانت  
هناك خلافات فردية ومرد هذه اختلاف أذواق النحاة أو اجتهاد ، نزع إليه  
أحدهم على أساس منطقي أو تشابه في بعض المقامات فيحمل هذا على ذلك

أو يشبهه به أو يجريه مجراه ، ومن هنا نجدهم قد اختلفوا في بعض مسائل  
التعويض كعهدنا بهم في كل مقام يطرقونه كما قال الشاعر :

إذا اجتمعوا على ألف وواو      ويا هاج بينهم جدال<sup>(١)</sup>

ولا أريد بذلك العلم على نحائنا الأفتاد ، بل أقول باختصار إن هذه  
اللغة أكبر منهم حيث لا تزال روافدها جارية مناسبة تروى الباحثين ، وتعد  
بجوهرها مما كانت جنتها بأسباب النضرة والنباه

أولى هذه المسائل التعويض ( بما ) عن الفاعل في طالما وكثير ما وقلما  
ومذهب أبي علي الفارسي أن هذه الكلمات أفعال لا فاعل لها مظهر أو لامضمر ،  
وكان ( ما ) عوض عن الفاعل كما هي عوض عن الفعل في قول الشاعر :

أيا خراشة أما أنت ذا نفر      فإن فومى لم تأكلهم الضبع

فما عوض عن كان المحذوفة ، وبدخول ( ما ) على طال ونحوها اختصت  
بالدخول على الفعل كربما ، فلا يلبها اسم الئمة ، فأما ما أنشده سيدي به من قول  
الشاعر .

صددت فأطولت الصدود وقلما      وصال على طول الصدود يدوم<sup>(٢)</sup>

يايلاء الأسم ( وصال ) قلما فعلى التقديم والتأخير : أى وقلما يدوم

١ - الخزانة للبغدادي ١ - ٥٣

٢ تاج العروس مادة ( طال ) . وكتاب ليس لابن خالويه - ١١٤ تحقيق  
أحمد عبد الغفور عطار ، وحاشية الخضري ١ - ١٦٠ والكنات لسيدي به ٣١/١  
والخزانة ٨٧/٤ ، والاصفهانى فى الاغانى ٣١٥/١٠ ، والخصائص ١٤٣/١ ،  
وشرح موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد الأزهرى ١٢٥/١٢٦ .

وصال ، ويجوز أن تكون ( ما ) مصدرية ، وما مع ما بعدها في تأويل مصدر فاعل ( قل ) ، والأول أعرف ومذهب ابن جني وصل ( ما ) بالفعل ولكن يجب في كثير ما لولا أن الراء حرف لا يوصل بها ما بعدها ، وقال ابن درستويه : تكتب ( ما ) منفصلة ، ولا يوصل بها من الأفعال إلا نهما وبئسها .<sup>(١)</sup>

هذا وقد عرض لنا محقق الشذور مسائل يحذف فيها الفاعل على غير القياس من هذه المسائل ما عرض له البحث من التمييز بما عن فاعل قل وكثر وطال كما يتضح من مذهب أبي علي الفارسي ، وهناك مسائل نظيرتها إلا أن أكثرها وثيق الصلة باب النيابة كنيابة المفعول به والظرف والمصدر المختصين والجار والمجرور ، وإقامة البدل مقام الفاعل في نحو ما قام إلا هند ففاعل قام محذوف لنيابة البدل منابه ، إذ التقدير : ما قام أحد إلا هند ، وعليه فليست هند فاعلا حيث التزموا تذكير نحو قام ، ولو اعتبروا ما بعد إلفاعلا لأنثرا الفعل إذا كان ما بعدها مؤنثا ، وقيل إن ( هند ) هي الفاعل وقد عوض بالفصل يالا عن تأنيث قام ، ومنها نيابة الحال المنفصلة عن الفاعل المحذوف في قول الشاعر :

كرة ضربت بصوالجفة فتلقتها رجل رجل<sup>(٢)</sup>

(١) انظر المواهب الفتحية ٢ : ٢٥

(٢) انظر شذور الذهب لابن هشام - ١٦٥ ، ١٦٦ تحقيق محي الدين



فرجل رجل حال ناب عن الفاعل في إعرابه ، والتقدير : فلفقها الناس رجلا رجلا .

ومنها نيابة المضاف إليه عن الفاعل المحذوف في الإعراب نحو قوله تعالى : « وجاء ربك ، الفجر ١٣ ، أى أمر ربك أو ملاك ربك ، والقربة على ذلك استحالة وصف الخالق بما يوصف به مخلوقه ، قال تعالى « ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير ، قال ابن مالك في شأن حذف المضاف : وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا ما حذفنا

وقد عد إمام البيان العربي هذه المسألة من قبيل المجاز حيث يقول : أعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لتقلد لها عن معناها ، فقد توعدف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو حقيقة فيها ، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسب إعراب المضاف في نحو : وأسأل القرية ، يوسف / ٨٢ والأصل : وأسأل أهل القرية ، فالحكم الذى يجب للقرية فى الأصل ، وعلى الحقيقة الجر ، والنصب فيها مجاز (١) .

ومنها ما يعتبر من باب الاستثناء كحذف فاعل أفعل به فى التعجب شريطة أن يتقدمه نظير يدل عليه نحو قوله تعالى « أسمع بهم وأبصر ، مريم / ٣٨ : أى بهم كذلك لأنه استغنى بفاعل أسمع عن فاعل أبصر ، وهذا من قبيل الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه كما فى قوله تعالى : « إن الدين آمنوا والذين هادوا والصابئون ، والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلاخوف عليهم ولاهم يحزنون ، المائدة / ٦٩ ، فقد قرىء ( والصابئين ) بالنصب عطفاً على الذين ، وهذه القراءة شاذة فى الرواية

(١) انظر شذور الذهب لابن هشام . ١٦٥ ، ١٦٦ تحقيق محيى الدين عبد الحميد ، وأسرار البلاغة . ٢٢٣ وابن عقيل والخضرى ١٧٤٢

صحيحة في القياس ، والمشهور في القراءة الرفع وفيها تخارجات أحدها : قول  
سيبويه - وهو المراد هنا - أن النية به التأخير بعد خبر إن ، وتقديره :  
« ولا يمحزون ، والصابئون كذلك ، فالصابئون مبتدأ والخبر محذوف دل  
عليه خبر ( إن ) . . . »<sup>(١)</sup>

وأجاز الإمام الكسائي أن يكون ( الصابئون ) معطوفاً على اسم إن  
مخالفاً للجمهور وقد استدل بصريح الآية السابقة دون تقدير كما استدل  
بقوله تعالى : إن الله وملائكته يصلون على النبي . . . الأحزاب / ٥٥ برفع  
ملائكته ، وقول الشاعر :

فن يك أمس بالمدينة رحله فإني وقار بها لغريب

وقيل : إن كلا من ( الصابئون - وملائكته ، وقبار ، مبتدأ ، وخبره  
المذكور وخبر إن محذوف دل عليه خبر المبتدأ ، والحذف هنا من قبيل  
الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه وهو قليل ، وإذا سلم للكسائي في قوله  
« إن الله وملائكته يصلون » من جعل يصلون خبر ملائكته دون اسم ( إن )  
لعدم المطابقة فإنه يرد استشاده بالبيت لمكان لام الابتداء في خبر ( إن )  
إلا أن تقدر زائدة . وخلاصة القول في العطف على اسم ( إن ) قبل أن  
تستكمل خبرها ثلاثة مذاهب الأول يرى الجمهور وجوب نصب المعطوف  
الثاني يذهب الكسائي إلى جواز رفعه مطلقاً ، وأجازه الفراء بشرط أن  
يخفى إعراب اسم ( إن ) بأن يكون مبنياً أو معرباً وإعرابه تقديري<sup>(٢)</sup> .

الثانية : التعويض بلا عن فعل الشرط فقط أو هو والجواب معاً في  
نحو قولهم : إضرب زيداً إن أساء وإلا فلا ، بجملة الشرط . وإلا فلا ،

(١) انظر الخضرى ١٢٧٤١

(٢) انظر إعراب القرآن لأبي البقاء العكبرى ٣٢٤١ ، وشذور الذهب ، ١٩٦

تحقيق محي الدين عبد الحميد وحاشية الخضرى ١٥٩٤١ ، ١٦٠٠

( م ٢ - التعويض )

شرطها محذوف وجوابها كذلك ، وهذه المسألة قد اختلف فيها أبو حيان مع  
مع شيخه ابن عصفور والأبدي ، فلا عند الشيخين عوض من الشرط  
والجواب ، وعند أبي حيان ( لا ) نائبة عن الشرط والجواب لجواز الجمع  
بينها وبينهما تقول : اضرب زيدا إن أساء وإن لا يسيء . فلا تضربه ، ولو  
كانت ( لا ) تعريضا لما جاز الجمع بينهما<sup>(١)</sup> .

وأرى أن ( لا ) في هذه المسألة ليست عوضاً كما ذهب ابن عصفور  
والأبدي ولا نائبة كما ذهب أبو حيان وإن حذف الشرط والجواب هنا من  
باب الاستغناء حيث استغنى بدليل ما المتقدم عليهما ، إذ اشتمل الأسلوب  
على شرطين : الأول اضرب زيدا إن أساء ، وحذف الجواب هنا لتحقيق  
شرطيه : دلالة دليل عليه وهو ( اضرب ) وكون الشرط ماضياً لفظاً ومعنى  
والتقدير : إن أساء فاضربه ، الشرط الثاني ( وإلا فلا ) تحذف الشرط بعد  
وإلا كما في قول الشاعر :

فطلقها فليست لها بكف . وإلا يعل مفرقك الحسام

أى وإلا تطلقها بدليل فطلقها ، وحذف الجواب بعد ( فلا ) ، والتقدير :  
وإن لم يسيء . فلا تضربه ، ومن هنا يكون قد استغنى بشرط الأول عن الثاني ،  
وبجواب الأول عن جواب الثاني ، ولابن جنى رأى مخالف وهو جعل  
المذكور المتقدم عوضاً عن المحذوف المتأخر<sup>(٢)</sup> .

أما قول أبي حيان : بأن ( لا ) نائبة لجواز الجمع بينهما وبين المنوب  
عنه ، فغير مسلم له ، لأنه لم أجد في باب النياحة جمعاً بين النائب والمنوب عنه  
كما يبدو في باب النائب عن الفاعل ، حيث لم يجمع بينه وبين الفاعل ، ولم

(١) انظر الأشباه والنظائر ١٢٤٠١

(٢) ١٢٩٠١ بتصرف .

يجمع بين يا ، وأدعو في باب النداء مع أن ( يا ) نائية عن الفعل ( أدعو ) ،  
وكذلك لم يجمع بين ( إلا ) والفعل استثنى في باب الاستثناء على القول بنبابة  
إلا عنه<sup>(١)</sup> . ولا يخفى أن أبا حيان قد ناقض نفسه في تمام النيابة حيث أجاز  
الجمع بين ( لا ) وفعل الشرط والجواب فيما تقدم ، ثم تراها فيما نقله عنه  
السيوطي يمنع الجمع بين الهاء في ( أنه ) وقفاً وبين الألف لأنها نائية<sup>(٢)</sup> .  
ولعل النيابة والتعويض عنده بمعنى .

الثالثة : الاستثناء بجواب لولا عن خبر المبتدأ بعدها نحو : لولا زيد  
لأكرمتك ، والاستثناء بجواب القسم عن خبر المبتدأ في نحو : لعرك  
لأفعلن ، والتقدير فيما لولا زيد موجود لأكرمتك ، ولعرك يميني أو  
قسمى ، قال ابن مالك في حذف الخبر جواز ووجوباً .

وفي جواب كيف زيد قل دنف      فزيد استغنى عنه إذ عرف  
وبعد لولا غالباً حذف الخبر      حتم وفي نص يمين إذا استقر

لكن السيوطي نقل عن ابن جنى أنه جعل جواب لولا أو القسم عوضاً  
من خبر المبتدأ أو معاقباً له فوجب حذفه<sup>(٣)</sup> . ولعل ابن جنى قد سوى بين  
الاستثناء والتعويض هنا كما سوى بينه وبين النيابة في قولهم : لبت شعري  
هل قام زيد فقال : فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعري ؛ لأنه مصدر  
شعرت ، وشعرت فعل متعد فصدره متعد مثله ، وهذه الجملة ثابتة عن خبر

(١) انظر احراز السعد في إنجاز الوعد للشيخ اسماعيل بن غنيم الجوهري ٥١٠٠  
وذلك لأن النائب عوض والنوب عنه معروض عنه وهم لا يجمعون بينهما .

(٢) انظر احراز الاشياء والنظائر ١٢٩٤١ في إنجاز اعد ١٢٥٠٠١

(٣) انظر الاشياء والنظائر ١٢٩٤١

لنت ، وصارت عوضاً منه فلا يظهر في هذا الموضع اكتفاء بها<sup>(١)</sup> فانظر كيف  
سوى ابن جنى بين النيباة والعوض بل والاكتفاء ، وهذا يدل على أن  
الثلاثة عنده بمعنى وعلى قوله هذا ، لكن لنا أن نقول إن الكسرة في ( يأت )  
من قوله تعالى « يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه » هود / ١٠٠ ، عوض من  
الياء المحذوفة لغير جازم ، وقال ابن عاشر حذف الياء من الرسم العثماني سواء  
أكانت أصالية أو للاضافة ، وهي الزائدة إنما هي لغة هذيل :

قال الكسائي : سمعهم يقولون : القاض والوال ، وقال الفراء : سمعهم  
يقولون : لا أدر ، بحذف الياء . قال ابن الأنباري والحجة في ذلك أن رؤوس  
الآي بمنزلة رؤوس الآيات . وذلك أن رأس الآية فصل بينهما ، وبين ما  
بعدها ، كما أن آخر البيت قد فصل ، فحذفت الياء من رؤوس الآي ، كما  
حذفت من رؤوس الآيات ، قال الأعشى .

ومن كاشح ظاهر عمره إذا ما اقتسبت له انكرن

أراد : أنكرني ، فحذف الياء ، واكتفى بالكسرة قبلها<sup>(٢)</sup> .

وأجاز أبو علي الفارسي في الوقف حذف حرف العلة ، والاستغناء عنه  
بالحركة المناسبة فقال : والوقف موضع قد يحذف منه ما يثبت في الوصل ،  
نحو قوله تعالى : الكبير المتعال ، الرعد / ٩ وقوله « والليل إذا يسره الفجر / ٢ » ،  
فلما حذف منه ما يثبت في الوصل ، وهو من أصل الكلمة وجب أن يلزم  
الحذف في الوصل ، لاختصاص الوقف بالتغيير<sup>(٣)</sup> .

(١) الاشياء والنظائر ١٢٩٤١

(٢) انظر فتح المنان لابن عاشر : ٤٥٠ : ٤٥٢

(٣) الحجة لأبي علي الفارسي ١ : ١٥٤ تحقيق الدكتور . عبدالفتاح اسماعيل

شليبي وآخرين .

ونما تقدم يعلم أن أبا حيان قد أجاز الجمع بين النائب والمنوب عنه ، وفيه نظر ، وأن ابن جني قد جعل الاستغناء والاكتفاء ، والنيابة والتعويض من قبيل واحد ، وليس كذلك ، وقد حاولت - جاهداً أن ألتبس عذراً لهذين الإمامين اللذين أعرب التفسير أحدهما ، وأدب النحو ثانيهما ، وحسبي في هذا قوله تعالى : « ولكل وجهة ، وقلوبهم في المثل » ؛ ربما أعلم فأذر .

هذا - وقد رأيت كتب النحو تصف العطلب بأنه نائب عن الشرط تارة وعوض عنه أخرى . وكذلك أسماء الأفعال بأنها نائبة عن الفعل تارة وعوض عنه أخرى ، وهناك فروق كثيرة بين كل يمكن حشدتها من خلال مواطن تلك الظواهر النحوية . إذا كانت هناك نية صادقة وعزيمة قوية تهذيب النحو العربي وتيسيره رحمة بالأجيال القادمة وترغيباً للأجيال المعاصرة ، التي أخذت تتزايد نفرتها من الدراسات النحوية ، وتضيق بها نفوسهم يوماً بعد يوم كما يبدو لنا ذلك على الوجوه من وجوم وسدوم . ولتكن الانطلاقة الأولى من مهبط الوحي ومنزل القرآن الكريم ، وإذا تبسر ذلك كنا قد بعثنا تراثنا النحوي بعثاً جديداً .

الرابعة : التعويض بأل عن الفاء المحذوفة من الناس ؛ إذ الأصل فيها : أناس ، فحذفت الهمزة فصارت تلك الكلمة على وزن (عال) ثم عوض من الفاء بأل ، وهما لا يجتمعان إلا في الضرورة كقول الشاعر :

• إن المنايا يطعن على الأناس الأمنينا •

والتعويض بأل عن الفاء المحذوفة أحد قولين نسباً إلى سيبويه وتبعه فيه الزمخشري والقاضي وغيرهما<sup>(١)</sup> ، ونقل الشيخ حمزة فتح الله عند شرح ابن دريد :

(١) أنظر الخزانة للبيغدادى ٣٥١/١ ، والكتاب لسبويه ٣٠٩/١ ،

والخصائص لابن جني ٢٢٥/١ والمخصص لابن سيدة ١٣٥/١٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩

والناس كالنبت فهم رائق غصن نصير عوده مر الجنا

فقال . الناس : جمع لاواحد له من لفظه ، قال سيويوه : وزنه الفعال ، وأصله : الأناس ، فحذفوا الهمزة اختصاراً ، وأدغموا اللام في النون<sup>(١)</sup> ويقوم من هذا أنه لاتعمويض في ( الناس ) وهو المتبادر من كلام سيويوه عند الكلام على إقامة . وعليه فليست ( ال ) عوضية بل للتعريف وهذا يتنافى مع مانسبه البغدادي لسيويوه .

كما اختلف النقل في هذه المسألة عن أبي علي الفارسي فيما ذكره البغدادي حول قول الشاعر :

. إن المنايا يطلعن على الأناس الأمنينا .

قال البغدادي : وذهب أبو علي الفارسي في الإغفال . . . إلى أن ( ال ) ليست عوضاً من همزة ( أناس ) وقد عزا إليه السيد في حاشية الكشاف خلاف هذا فقال : وتوهم أبو علي في الإغفال أن اللام في ( الناس ) أيضاً عوض ، إذ لا يجتمعان إلا ضرورة ، ورد القول بالتمويض في الناس بالآتي : كثرة استعمال ( ناس ) دون ( ال ) والهمزة ، وامتناع دخول حرف النداء ( يا ) على الناس ، لأن ( ال ) فيها للتعريف ، ولو كانت عوضية لجاز دخول ( يا ) عليها كما جاز دخولها على لفظ الجلالة ( الله ) ، وقد رجح البغدادي في الخزانة جعل ( ال ) للتعريف في الناس مخالفاً مانسبه إلى

(١) المواهب الفتحية للشيخ حمزة فتح الله ٧٤ / ٢

سينويه<sup>(١)</sup> . هذا - وفي المسألة كلام طويل ذكره صاحب الخزانة يفتق  
عنه السهل والجبل بله الصدر والبحث .

وكما ورد التعويض بأل من حرف كما في الناس على قول ، وفي لفظ  
الجلالة ( الله ) الخصائص ٧٩ / ٢ ) فإنه قد ورد التعويض بها من المضاف  
إليه نحو . الرب بمعنى السيد قال الحرث :

فهو الرب والشهيد على يوم الحيارين والبلاء بلاء<sup>(٢)</sup>

أراد : فهو ربه وشهيدته ، يحذف الضمير ( المضاف ) إليه وعوض  
منه ( ال ) ومنه قول الشاعر :

غداة طفت عالمه بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم<sup>(٣)</sup>

أراد : صدور خيلا ، فال في الخيل عوض من المضاف إليه وهو ضمير  
المتكلمين . ومن ذلك قول رؤبة :

قالت بنات العم ياسلي وإن كان فقير معدما قالت وإن

أراد : قالت بنات عمي فحذف المضاف إليه وعوض منه ( ال ) .<sup>(٤)</sup>  
ومنه قوله تعالى ، فإن الجنة هي المأوى ، ( النازعات / ٤١ ) : أي مأواه ،

---

(١) المواهب الفتحية للشيخ حمزة فتح الله ٧٤٠٢

(٢) أنظر الخزانة ١ : ٣٥١ ، والخمسة لابن سيده مجلد : ٥ : ١٧ : ١٤٠

: ١٤١ ، والأشياء والنظائر في النحو للسبوطي ١ : ١٢٧

(٣) أنظر شواهد الثاقبة للبغدادي : ٤٩٨

(٤) الشواهد الكبرى للعيني على الخزانة ١ : ١٠٦



وقوله تعالى : « نجب دعوتك وتبع الرسل ، ( ابراهيم / ٤٤ ) : أى رسلك والتعويض بأل من الضمير مذهب الكوفيين ، قال ابن مالك وعليه يجعل قوله تعالى : جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ، ص / ٥٠ : أى أبوابها ... »

وحيث ورد التعويض بأل من المضاف إليه فى كلام العرب شعرا ونثرا بل وفى كتاب الله ، فإن هذا يساعد القول بجواز دخول ( ال ) العوضية على كل وبعض رغم توقف النحاة فى منع دخولها عليها

قال السيوطى : وفى كتاب ليس لابن خالويه : العوام والخواص يقولون : الكل والبعض ، إنما هو كل وبعض ، لاتدخلها الألف واللام ، لأنها معرفتان فى نية الإضافة ، وبذلك نزل القرآن ، وكذلك هو فى أشعار القدماء ... قال الأصمى : قرأت آداب ابن المقفع فلم أرفيها لحنا إلا قوله العلم أكثر من أن يحاط بالكل منه ، فاحفظوا البعض<sup>(١)</sup> وقال الراغب الأصفهاني فى المفردات : ولم يرد فى شيء من القرآن ، ولا فى شيء من كلام الفصحاء الكل بالألف واللام ، إنما ذلك شيء يجرى فى كلام المتكلمين والفقهاء ومن نما نحوم<sup>(٢)</sup>

ولعل السر فى منع دخول ( ال ) على كل وبعض عند جمهور النحاة إنما هو لزومها الإضافة لفظا ومعنى . فمما معرفتان عندهم بدليل صحة مجيء

(١) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢ :

ماينوب عن الضمير وحاشية الخضرى ١ : ١٧٢

(٢) انظر كتب النحو فى باب الاستثناء بليس ولا يكون وخلا وعداء ،

وباب البدل ، المزهرة للسيوطى ٢٠١/١

(٣) انظر تاج العروس للزبيدى ٨/٥ والخصائص ٣٣٤/٢

الحال منها في نحو : مررت بكل قائماً ، وبعض جالسا ، فيها وإن حذف المضاف إليها معرفتان بالإضافة وهي تصاقب ( ال ) المعرفة ، فالمضاف إليها مشوي ولو قطعنا عن الأضافة في اللفظ لعلم المخاطبين به ، وهم يحددون الشيء من الكلام إذا كان معلوما ، إذا العلم قرينة على وجوده ، وهذا وقد نزل سيوييه كلا وبعضا منزلة الضمير فلا يوصفان ولا يوصف بهما ، وقد نازع أبو علي الفارسي الجمهور في هذه المسألة ، فجعل كلا وبعضا نكرتين قياسا على قولهم : خذ ربعا وثلاثا ونصفا ، واضافتهم ملحوظة في المعنى مع تنكيرها .

هذا - وقد أدخل النحاة ( ال ) على كل وبعض في باب الاستثناء عند الكلام على نحو : قام القوم ليس زيدا ، فقالوا : اسم ليس ضمير يعود على البعض المفهوم من السكك السابق ، فأدخلوا ( ال ) على كل ، كما قالوا بدل البعض من السكك " " وقد أدخل سيوييه والأخفش وابن جني الألف واللام على بعض وكل فقالوا : البعض والسكك كما أدخل النحاة ( ال ) على كل في أشعارهم مثل قول بعضهم :

إذا سقط التمييز بين مذكّرٍ واثني فعمل السكك انته مطلقا

لذي التام وذكّر في الجرد يافتى كمنه مع برغوت فاعلم وحققا " " " " " "

فمثل هؤلاء النحاة لا يخفى عليهم خطورة دخول الألف واللام على بعض وكل أولا فإنه مستساغ لديهم قياساً وسماعاً حيث إنها اسمان ممرتان ودخول ( ال ) على المرديات مما يجيره القياس وإن لم يرد به سماع ، إذ عدم السماع لا يقتضي

هدم الاطراد مع وجود القياس ، كما لا يجوز أن يقال بالاشئوذ فيما وجد له وجه من القياس .

هــذا - وقد ورد السماع بدخول الالف واللام في قول المرقش الأصغر :

شهدت به عن غارة مسيطرة يطاعن بعض القوم والبعض طوخوا<sup>(١)</sup>

وقال الآخر :

إذا ما فات بمضك فابك بمضا فان البعض من بعض قريب

فانظر كيف دخلت ( ال ) على بعض في اليتين ؛ ويقاس عليها كل لأن قضيتهما واحدة ومن هنا يتبين لنا أن كلا وبمضا إذا أضيفتا انظما فهذا ظاهر ؛ وإن قطعنا عن الإضافة إما أن يعوض عن المضاف إليه بالتنوين في آخرهما ، وهذا لا ينكره أحد من النحاة الأثبات ؛ نحو قوله تعالى « قل كل يعمل على شاكلته . . . الإسراء / ٨٤ » والتقدير : قل كل إنسان . بدليل قوله « وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه الإسراء / ١٣ » فتقدير ما يرد في القرآن أولى من غيره وقوله « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض . . . » البقرة / ٢٥٣ : أي بعضهم على بعضهم ، فحذف المضاف إليه كل وبعض ثم عوض عنه بالتنوين .

وإما بأل في أولها وهو القياس ، لأن العرب إذا حذفن من الأول عوضن منه في الآخر نحو . عدة وزنه ، إذا حذفن من الآخر عوضن في الأول وعليه يجوز أن يقال ، الكل قائم أو قائمون قصدا إلى اللفظ أو المعنى :

---

(١) جمهرة اشعار العرب ٢٠١ لابن زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي .

ويشكون الأصل (كلمهم) فحذف المضاف إليه وعوض منه (ال) كما  
 قدر ذلك المفسرون في قوله تعالى ونجيب دعوتك واتبع الرسل...  
 أي رسلك :

ومن البحث والدراسة يتبين أن التنوين في آخر كل وبعض ، و(أل)  
 في أولها يتعاقبان من المضاف إليهما .

الخاتمة : التعويض بالسين في أسطاع بقطع الهمزة ووصلها من  
 نقل حركة العين إلى الفاء ؛ وقد اختلف النحاة في توجيه ذلك فقال سيويه  
 هو من باب الإفعال ؛ وأصله : أطوع كاقوم ؛ أعلت الواو ؛ ثم قلبت  
 ألفا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جعل السين عوضاً من تحرك العين  
 الذي فاتته كما جعل الهاء في أهراق - بسكون الهاء - عوضاً من مثل ذلك ،  
 ولاشك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته . ومع هذا كله ؛ فإن  
 التعويض بالسين والهاء شاذان ؛ فمضارع أسطاع عند سيويه يسطبع -  
 بالضم - ورد ذلك للمبرد ظناً منه أن سيويه يقول : السين عوض من  
 الحركة ، فقال : كيف يعوض من الشيء والمعوض منه باق ؟ يعني الفتحة  
 المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيويه ما ظنه . بل مراده أنه عوض من  
 تحرك العين . . . . .

وقال الفراء : أصل أسطاع استطاع من باب استعمل ؛ فحذفت  
 التاء . . . فبقى إسطاع بكسر الهمزة ، ففتحت وقطعت شاذاً ؛ فالمضارع عنده  
 يسطبع بفتح حرف المضارعة ، واللغة المشهورة ، إذا حذفت التاء من  
 استطاع لتعذر الإدغام بقيت الهمزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى

؛ فها استطاعوا أن يظهروه... الكهف / ٩٧. (١)

مسائل قد خلص فيها القول بالتعويض :

لست أعني هنا مجرد استظهار مسائل التعويض بعامّة سافر لها  
تفصلاً مستقلاً يجمع قاصيها ودانيها ويأتي عليها جميعها إن شاء الله تعالى  
لكن يمكن أن يقال هنا : إن الكلام العربي قد ورد فيه التعويض بالحركة ،  
أو بالحرف ، أو بالاسم ، أو بالجمع ، أو بالقلب ثمّ بالتشديد... إلخ غير أن  
هناك مسائل ينبغي مناقشتها لما تحتويه من التفكير اللغوي الهادف ، ونوحى  
به من الأسرار واللطائف .

أولاً : التعويض بالتاء في أول ( تفعيل ) مصدر ( فعل ) إلا أن النحاة  
اختلفوا في المعوض منه إلى مذهبين :

الأول : يرى سيويه أن التاء في ( تفعيل ) عوض من العين الزائدة في  
( فعل ) قال : وأما فعلت فالمصدر منه على التفعيل ، جعلوا التاء التي في أوله  
بدلاً من العين الزائدة في فعلت ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ، فغيروا  
أوله ، كما غيروا آخره (٢) .

ويفهم من كلام سيويه أن التاء عوض من العين الزائدة سواء أكانت  
الأولى من ( فعل ) كما يراها الخليل لأنها عنده في موضع الواو من حوقل ،

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣٧٩/٢ : ٣٨٠ والكتاب لسبويه ٢/٢٣٣ ،  
والبيان في غريب إعراب القرآن ١١٧/٢ ، والمتع لابن عصفور ١٧١/١ ،  
وتاج العروس للزبيدي ٤٤٥/٥ مادة ( طوم ) ( أحرف الزيادة ) ،  
والمعنى في تصريف الأفعال للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة / ٢٥  
(٢) الكتاب لسبويه ٢/٢٤٣

أم الثانية كما يراها يونس ؛ لأنها عنده في موضع الواو من جهور ، وقد استساغ ، بن جني مذهبي التحليل ويونس فقال: وقد وجدنا لسكل من القولين مذهبا ، واستوسعنا له بحمد الله مضطربا ، وإن رجح مذهب التحليل فيما يأتي قريبا<sup>(١)</sup> .

الثاني : يرى ابن جني أن التاء في ( تفعيل ) عوض من عين ( فعال ) الأولى ، والتاء زائدة ، فينبغي أن تكون عوضا من زائد أيضا من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلي ، فالعين الأولى إذا من ( قطاع ) هي الزائدة ؛ لأن تاء تقطيع عوض منها ، كما أن الهاء تفعلة في المصدر عوض من ياء تفعيل ، وكلاهما زائدة<sup>(٢)</sup> .

وإنما ذهب ابن جني إلى أن التاء في أول ( تفعيل ) عوض من عين ( فعال ) لأنه الأصل والقياس في مصدر ( فعل ) المضعف ؛ إذ كان فيه حروف فعله ( فعل ) وكان مكسور الأول كمنظأره : الإفعال والفيعال ، والفعلان والفعلاء... إلخ ولكن العرب عدلت عن هذا الأصل إلى التفعيل<sup>(٣)</sup> .

وتبين مما سبق أن النحاة قد جعلوا ( فعلا ) المصدر الأصلي والقياسي لفعل وإن لم يكن مطردا كالتفعيل ، قال الرضي في شرح قول ابن الحاجب :

(١) انظر الخصائص ٤ : ٦٢ ؛ ٦٩ ؛ ٣٠٥ ؛ والاشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ١١٨

(٢) الخصائص ٢ / ٦٩ ، وأدب الكاتب لابن قتيبة / ٥٠٩

(٣) نظر شرحي الكافية ٢ / ١٨ ، والشافية ١ / ١١٥

(٤) انظر شرح الشافية للرضي ١ / ١٦٥ ؛ ١٦٦

(وجاء كذاب وكذاب) هذا وإن لم يكن مطردا كالتفعيل، لكنه القياس كما في شرح الكافية، قال سيويه: أصل تفعيل فعال، جعلوا التاء في أوله عوضا من الحرف الزائد، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا آخره كما غيروا أوله؛ فإن التغيير مجرىه على التغيير<sup>(١)</sup>. ففعال وإن كان أصلا إلا أنه لما عدلت عنه العرب إلى التفعيل صار مسموعا لا يقاس عليه<sup>(٢)</sup>.

أما اللغويون فهم أكثر تقبلا للسمع من النحاة؛ إذ جعلوا لفعل عدة مصادر منها (الفعال) بتشديد العين وقد تحذف. قال اللحياني: قال الكسائي: أهل اليمن يجعلون المصدر من فعل فعالا، وغيرهم من العرب تفعيلا. ومن ذلك يتبين لنا أن فعالا وتفعيلا لغتان في مصدر فعل. وقد جعل صاحب الصحاح لفعل أربعة مصادر منها (فعال) مثل كذاب، وتفعيل كالتكليم، وتفعلة مثل توصية، ومفعل مثل قوله تعالى: ومزقناهم كل ممزق، واستدرك عليه صاحب التاج (فعالا) بضم الفاء كرمضان<sup>(٣)</sup>.

وبعد: فالمصدران: الفعال والتفعيل قد وردا في القرآن الكريم في قوله تعالى: وكذبوا بآياتنا كذبا، النبأ / ٢٨، وقوله: ... وقتلوا تفعيلا... الأحزاب / ٦١ وفي كلام العرب كقول الشاعر:

أقد طال ما ثبطني عن صحابي وعن حوج قضاؤها من شفائيا<sup>(٤)</sup>

(١) انظر شرح الشافية للرضي ١/ ١٦٥: ١٦٦

(٢) انظر المحصن ٢/ ٦٩ تهذيب ٢/ ٢ وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٧٨، وحيمة القراءات لأبي زرعة / ٧١٦ تحقيق سعيد الأفغاني.

(٣) تاج العروس مادة (كذب) وحيمة القراءات لابن خالويه / ٣١١ تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم.

(٤) انظر تهذيب ألفاظ ابن السكيت باب (الخوامج).

وحيثما كانا كذلك فلا ضرر من القياس عليهما ، إذا لا مانع من أن يكون للفاعل الواحد أكثر من مصدر كما لفاعل وفعلل ، وإن كان أحد المصدرين أصلاً أو قياساً ، والآخر فرعاً كما هو مذهب سيويه والرضي في مصدرى (فعل) وعليه جرى عرف الباحثين في تطور اللغة من أن القليل في الاستعمال هو الأصل ، والكثير هو الفرع .

الثانية : التعويض بجمع المؤنث السالم من جمع التكسير فيما كان معرباً نحو : اصطبل ، وسجل ، وحمام ، فيقال في جمعها : اصطبلات وسجلات وحمامات ، وذلك لعدم سماع تكسيرها في العربية ، فعوضت منه جمع التصحيح لمؤنث ، ضرورة أن يكون لكل مفرد جمع ، وهذا يطرد في كل معرب مثل : تلفازات ، وسرادقات . قال سيويه في جمع سرادق على سرادقات : جمعه بالاء وإن كان مذكراً حين لم يكسر<sup>(١)</sup> . وقال في جمع سجل : والجمع سجلات ، ولم يكسر ، وهذا أحد ما جعلت فيه التاء عوضاً من النكسیر<sup>(٢)</sup> . ويفهم من كلام سيويه أن هذا الجمع مطرد في كل ما دخل العربية من الأسماء الأعجمية .

الثالثة : التعويض بجمع المذكر السالم عن المحذوف من آخر المفرد الذي لم يتحقق فيه شروط هذا الجمع وذلك المحذوف إما بـاء النسب نحو قول عمرو بن كلثوم التغلبي في قصيدته التي يفتخر فيها على عمرو بن هند ، وقيل لعمرو بن كلثوم :

(١) انظر تاج العروس ٦ / ١٧١ مادة (سرق) .

(٢) المخصص لابن سيده مجلد ٤ / سفر ١٣ / ٨ ، ودرة الغواص

للحريري / ٢٢٦ ، ٢٥٨ ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١٢٦ .



تهددنا وتوعدنا رويدا متى كنا لأمك مقتوننا

فمقتون جمع مقتوى المنسوب إلى مقتى من القنوت وهو الخدمة . . . وكان قياسه إذا جمع أن يقال : مقتويون ، كما أنه إذا جمع بصرى وكوفى قيل : بصريون وكوفيون . . . إلا أنه جعل علم الجمع معاقبا لياء الإضافة ، فصحت اللام لئيتها ، كما تصح معها ، ولولا ذلك لوجب حذفها لانتفاء الساكنين ، وأن يقال : مقتون ومقتين ، كما يقال : هم الأعلون ، وهم المصطفون ، ألا ترى إلى تمويض علم الجمع من ياء الإضافة ، والجمع زائد<sup>(١)</sup> .

ومثل (مقتون) في حذف ياء النسب والتعويض عنها بعلامة جمع المذكر السالم (الأعجمين) في قوله تعالى : « ولو نزلناه على بعض الأعجمين » الشعراء / ٩٨ . وقول الشاعر :

• وما على بسحر البابلينا •

وقول عمرو بن كلثوم :

ألا هي بصحنك فاصبحينا ولا تبق خور الأندرينا

والأصل : الأعجميين ، والبابلين والأندرين ، فاجتمع في كل منها ثلاث ياءات تخففت بحذف ياء النسب استماضة عنها بعلامة جمع المذكر السالم . ويمكن تخريج أسودين وأحمرين في قول حكيم الأعور بن عياشى السكبي :

فاوجدت بنات بنى نزار حلائل أسودين وأحمرينا

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ١١٧ ، والخصائص ٢/ ٣٠٣ .

وتاج العروس للزبيدي ١٠/ ٢٨٧ : ٢٨٨ .

على أن مفردى أسودين وأحمرين هو : أسودى وأحمرى فعوملا معاملة  
الأعجمين والأشعرين ، وأجاز ابن كيسان القياس على قول حكيم ، ومنه  
الجمهور<sup>(١)</sup> .

وإما تاء التانيث : مثل سنة ومائة وعضة فيقال فيها : سنون ومثون ،  
وعضون<sup>(٢)</sup> ومن ذلك ( الذهب هينا )<sup>(٣)</sup> في قول الراجز :

يا وهب فابدأ بيني أيننا      تمت ثن بيني أخينا  
وجيرة البيت المجاور يننا      قد رويت إلا الذهب هينا  
إلا ثلاثين وأربعينا      قليصات وأيكرينا

وكان القياس أن يقال : الذهبات ، قال سيبويه : الدهداه : حاشية  
الإبل . أى صغاره ، فكأنه حقر ( دهاده ) فرده إلى الواحد ، وهو .  
دهداه ، وأدخل الياء والنون كما تدخل في ( أرضين وسنين ) . . . . وقال ابن  
جنى في سر صناعة الإعراب . عند سرد ما جمع بالواو والنون من كل مؤنث  
معنوى ، أو مؤنث بالتاء كسبة . . . . إن جمع أبكر بالواو والنون في قول

- 
- (١) انظر شرح الشافية للرضي ٢ / ١٧١ ، ١٧٢ ، وشرح شواهد الشافية  
للبيدادي / ١٤٣ ، ٢٥٣ وإملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبري ٢ / ١٧٠ .  
(٢) انظر المزهر للأسبوطي ٢ / ١٧٤ وما بعدها ، والأحاجي  
للزنجشري / ١٠١ تحقيق مصطلح الحدري ، ودرة الفواص للحريري / ٦٥ ،  
وحاشية الحضري على ابن عقيل ٢ / ١٦٥ ، وتاج العروس ١٠ / ٤ .  
والمخصص لابن سيده ٥ / ١٦ / ٨٢ .  
(٣) الذهب هينا : صغار الإبل .

الشاعر . ( أيكربينا ) إنما هو عوض من الهاء المقدرة فجرى مجرى  
أرض . . . . . وأما ( دهيدينا ) فإن واحده دهواه ، فكان الهاء فيها لتأنيث  
الفرقة . . . . . وكأنه كان في التقدير . دهواه ، فجمع بالواو والنون تعويضا  
من الهاء المقدرة ، قال أبو علي : وحسن جمعه بالواو والنون أنه قد حذف  
ألف ( دهواه ) في التحقير ، ولو جاء على الأصل لقييل : ( دهيديه ) ، فواحد  
( دهيدينا ) إنما هو ( دهيده ) وقد حذفت الألف من مكبره فكان  
ذلك . . . مسهلا للواو والنون وداعبا إلى التعويض بهما<sup>(١)</sup> .

---

(١) الكتاب لسبويه ٢ / ١٤٢ ، وشواهد الشافية ١٠٠ ، ١٠١ ، وخزانة  
الأدب البغدادي ٣ / ٤٠٨ .

الباب الثاني  
أنواع العوض في العريفة



لقد تفنن العرب فيما عوضوا به ونوعوا ، ثم استنظم ذلك النجاح فيما  
عن لهم من أسرار العربية ، فهدت أعينهم متعددة النواحي ، متغيرة ليلهم ليلهم ،  
متباينة الأنواع ، وقد أبرزت هذه الدراسة منها التعويض بالحركة ، والمدة ،  
والضعيف ، والحذف ، وهو ضروب كثيرة كالتعويض بالهمزة ، والألف ،  
والتاء . . . الخ ، وليشكل مبالى تخصها ، وينعيرض لها تبعاً واتساعاً إن  
شاء الله تعالى .

### التعويض بالحركة :

التعويض بالحركة يكاد ينحصر فيما حذفت لامه من نحو يد وغد وجر ،  
إذ أصلها يدي وغدو ، وجرح بسكون العين حذفت اللام وعوض منها حركة  
العين<sup>(١)</sup> .

وقد تصرفت العرب في مثل هذه بتضعيف العين وسلا ووقفاً عوضاً  
من اللام المحذوفة كما سبق أن بينته عند الكلام على ما حذف منه ولم يهوه  
عنه ، وربما كانت ضمة الهمزة في (أجعت) عوضاً من اللام المحذوفة على مذهب  
الخليل وسيبويه إذ التاء عندهما للتأنيك وليست بدلاً من الواو المحذوفة وهي  
اللام ، حيث ترد إليها في النسب ، وتحذف التاء عندهما فيقال فيها : أخرى<sup>(٢)</sup>  
وكون ضمة الهمزة عوضاً من اللوم المحذوف التي هي للواو يقوي عسدي  
مذهبهما ، ويضعف مذهب يونس الذي جعل للتاء بدلاً من الواو فليست  
للتأنيك ، إذ يلزم عليه الجمع بين العوض والمعرض عنه ، كما أن إيجازته أضحى  
في أخت ليس بقياس<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١/١٢٩

(٢) انظر ابن عقيل والخضري ٢/١٩٦

(٣) انظر لسان العرب لابن منظور ١٨/٢٢٤

هذه وقد وزدت ضمة العين في (فعل) جماً ، عوضاً عن حرف اللين  
المحذوف من الفرد كما في (سبل) من قول ابن دريد :

إن يحى عن عيني البكا تجلدى      قالقلب موقوف على سبل البكا

فسبل : طرق سكن تخفيفاً : قال أبو علي : اعلم أنه إذا كان ثالث الاسم  
حرف لين ، لحقه الثقيل في نحو . رغيث ورغف ، وقضيب وقضب ، ويجوز  
التخفيف ؛ لأنهم أرادوا أن يأتوا في الجمع بما كان في الواحد ، فلم يملكهم ،  
فأتوا بما هو منه ، أعني الحركة ، وإذا كانت الزيادة في أول الاسم كان الجمع  
مسكناً ، ويجوز التثقيل في الضرورة ، وذلك نحو : أحمر وحر وما أشبه  
ذلك ، وإنما جاز التثقيل في (رغف وقضب) ؛ لأن ضمة العين عوض عن حرف  
لأن الحركة بعضه ، ولم يجب أن يعوض في (أحمر وحر) لأن الزائد في المفرد  
همزة . . . وليست من اللين في شيء ، وتثقله على الشبه بسبب قضب  
ورغف (١) .

التعويض بمد حرف اللين مداً لازماً : ( ست حركات ) عند حذفه  
أو تحريكه .

التعويض بمد حروف اللين الصوائت (الألف والواو والياء) عما يجب  
لاقتفاء الساكنين ؛ وذلك في نحو دابة ، وشابة ، وهذا قضيب بكر ، وقد  
تمود الثوب وقد قوص بما عليه ، وسبب ذلك وقوع الحرف المشدد بعدها  
لأنهما سواكن ، وأول المثلين مع التشديد ساكن ، فيجفرو عليهم أن يلتقي

(١) أنظر المواهب الفتحة للشيخ حمزة فتح الله ٣ / ٢ ، الخصائص

١٢٦ / ٣ : ١٢٧ وتفسير القرطبي ١٥١ / ١ ، وشواهد الشافية ١٧٠ : ١٧١

والمحتسب لابن جني ٤٦ / ١ : ٤٧

الساكنان حشواً في كلامهم فحينئذ ما ينهضون بالألف أو الواو أو الياء ، بقوة  
الاعتقاد عليها فيجعلون مدتها ، ووقاء الصوت بها عوضاً عما كان يجب لالتقاء  
الساكنين من تحريكها إذا لم يجدوا عليه تطرفاً ، ولا بالاستراحة إليه تعلقاً ...  
وإذا كان كذلك فكما رسخ الحرف في المد كان حينئذ محفوظاً بتمامه وتمادي  
الصوت به ... فشابة إذا أو في صوتاً وأنعم جرساً من أختيها وقضيب بكر  
أنعم وأنم من قوص به ... ليعد الواو من أعرق الثلاث في المد - وهما  
الألف - وقرب الياء إليها : نعم ، وربما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى  
تمكينه وجهارته بما تحشمه من مد الألف في هذا الموضع دون أن يطفى به  
طبعه ، ويتعاطى به اعتياده ووطؤه إلى أن يدل من هذه الألف همزة فيحملها  
الحركة التي كان كلف بها ... فيقول شأنه ودأبه ... قال كثير :

إذا ما الموالى بالمعيط احسرت

وقال :

وللأرض أما سودها فتجلت بياضاً وأما بيضها فاسوأدت

وهذا الهمز الذي تراه يخص الألف دون أختيها ، وعلمته في اختصاصه  
بها دونها أن همزتها في بعض الأحوال إنما الكثرة ورودها ساكنة بعدها  
الحرف المدغم فتعاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة تطرفاً إلى الحركة ،  
وتطاولوا إليها إذ لم يجدوا إلى تحريكها هي سبيلاً لافي هذا الموضع ولا في غيره .  
هذا - وقد تصرفت العرب في الساكنين عند التقائهما بالأمور الآتية :

( ١ ) حذف أولها إذا كان حرفاً معتلاً نحو قوله تعالى : «سندع الزبانية»  
المعلق / ١٨ حيث حذف الواو من (سندعو) لفظاً وحنواً ، لكونها ساكنة  
وبعدها ساكن للتخفيف ، وهذا أحد المواطن التي تقصر فيها الحركة  
الطويلة .



(ب) تحريك أولهما بالكسرة على أصل التخلص من التقاء الساكنين تخفيفاً وذلك ، إذا كان الأول حرفاً صحيحاً نحو قوله تعالى ، قالت امرأة العزيز - إذ قالت امرأة عمران - قالت الأعراب آمناً ، فأصل تاء التانيث السكون إلا أنها حركت بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين الذي لا يكاد يوجد في لغة العرب إلا في نحو : شابه ودأبه ، وقد عوضوا عن حذف أحدهما أو تحريكه مده مداً لازماً كما سبق أن بينته ، وقد يحرك الثاني من الساكنين إذا كان آخره نحو : أين ، كيف وأمس ، ومنذ... الخ فحركة أولهما لا لتقاء الساكنين وهي فتحة كما في أين وكيف وكسرة في أمس وضمة في منذ<sup>(١)</sup> .

(ج) همز أول الساكنين إذا كان حرف لين وبعده حرف مشدد في لغة بعض العرب نحو قراءة أيوب السخيتاني قوله : ... ولا الضالين ، بهمزة غير ممدودة كأنه غير من التقاء الساكنين هي لغة<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر المسع ١٩٩/٢

(٢) انظر الخصائص ١٦٢/٣ وما بعدها ، وتفسير القرطبي ١٥/١ ، والمفصل للزمخشري ٣٥٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٩ وما بعدها ، وأنطع للسيوطي ١٩٩/٢

## التعويض بالتضعيف

هذا النوع من التعويض قد ورد في مسائل تعرضها في الآتي :

الأولى بكثرة التعويض بتضعيف العين كما في ( حـر ) بالكسر والتخفيف ، وهو الأكثر ، ويقال : فيه ( الحرة ) بزيادة الهاء في آخره ، وهو من الغريب في اللغة قال الهذلي :

• جراحة لها حرة وثيل •

وأصلهما : ( حـرـج ) بكسر الحاء وسكون الراء ، بدليل جمعه على أحراج ، قال الشاعر :

إني أقود جملاً بمراحا ذاقبة مملوءة أحراجا

قاو أبو الهيثم : الحـر حـر المراءم شدة الراء ؛ لأن الأصل ( حـرـج ) فثقلت الحاء الأخيرة : ( أي وقتاً ) لسكون الراء قبلها ، فثقلوا الراء وحذفوا الحاء (١) . . . ومنه تشديد الباء في أب والحاء من أخ عوضاً من لاميهما ؛ إذ أصلهما أبو وأخو ، قال في الجهرة : ذكر ابن الكلبي أن بعض العرب يقولون : أخ وأخته ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ذكر الأزهري أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة ، وكذا تشديد نون ( هن ) (٢) . ولعل هذه اللغة التي أشار إليها الأزهري هي لغة التعويض .

ومن هذا القبيل تشديد ميم ( دم ) عوضاً من لامه المحذوفة كما قال الشاعر :

• والدم يجرى بينهم كالجدول •

(١) انظر تاج العروس للزبيدي مادة ( حـرـج ) والمخصص لابن سيده

١ / ٢ / ٣٧ وحاشية الحضري ١ / ١٦٢

وقال آخر :

أهانك دمك فرغا بعد عزته      يا عمرو بنيك إصرار على الجسد  
فقد شقيت شقاء لا انقضاء له      وسعد مرديك موفوا على الأبد<sup>(١)</sup>  
أو بتضميف حرف زائد قام مقام العين كالميم في ( فم ) فيما أنشده  
الأصمعي :

يا ليتما قد خرجت من فمه      حتى يهود الملك في أسطمه<sup>(٢)</sup>

قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض ، من ذلك تشديد الميم  
في الفم في بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة . . .<sup>(٣)</sup> وهذا يؤكد صحة  
ما قد بدأ لنا من أن الميم من ( فويهما ) في قول الفرزدق :

هما نقتا في في من فويهما      على التابح الداوي أشد رجام

ليست عوضا من اللام المحذوفة :

الثانية : تضعيف نون المثني من المبهمات كمذين وهاتين ، واللذين واللتين  
عوضا من الألف المحذوفة من ( ذا وتا ) ، والياء المحذوفة من ( الذي والتي )

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١١٩

(٢) اللسان مادة ( فوه ) وصرأثر الشعر للقزاز القيرواني : ٢٢٥

(٣) انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١١٩ ، وصرأثر

الشعر للقيرواني ٢٢٥ : ٢٢٦

عند إرادة تثنيتها<sup>(١)</sup> والتعويض بتضعيف نون المثني عن المحذوف من المفرد هنا لغة تميم وقيس ، وقيل: إن تضعيف نون المثني هنا تأكيد للفرق بين تثنية المثني والمغرب الحاصل بحذف الياء والألف، وإلى التشديد والتضعيف أشار ابن مالك بقوله :

والنون إن تشدد ملا ملامة

والنون من ذين وتبين شديدا أيضا وتعويض بذلك قصدا

ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين ، بل يكون فيها وفي حالتى النصب بخلاف البصريين ، في زعمهم أن التشديد يختص بحالة الرفع ؛ لأنه قد قرئ في السبع ( ربنا أرنا اللذين - إحدى ابنتي هاتين ) بنصب ( اللذين ) وجر ( هاتين ) كما قرئ في حالة الرفع ( واللذان يأتيناها منكم - فذلك برهاتان ) بالتشديد فيهما ، فتجوز إحداهما ومنع الأخرى تحكما<sup>(٢)</sup> . وتشديد النون حال الرفع قراءة ابن كثير وهي لغة قريش ، وعلته: أنه جعل التشديد عوضا من حذف الياء من ( الذى ) والألف من ( ذا )<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) انظر حجة القراءات لأبي زرعة ١٩٣ : ١٩٤ ، وحجة القراءات لابن خالويه ١٢١ وحاشية الخضرى ٦٧/١ ، وكتاب ليس لابن خالويه ٢٢٧ ، ٢٢٦ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطى ١/١١٩ ، ومنتور المفائد لسكال الدين أبي البركات ابن الأنبارى المسألة ٥٠ ص ٢٣٤ تحقيق د . حاتم صالح الضامن : ( مجلة المورد العراقية ) ، ومعانى القرآن للقراء ٢ : ٣٠٦ ، ومع الهوامع للسيوطى ١ : ٧٥ ، وشرح المنصل لابن يعين ٣ : ١٢٥ وشرح الكافية للرضى ٢ : ٣٤
- (٢) انظر التصريح على التوضيح ١ : ١٢٢ والأشعوى ١ : ١٤٧ : ١٤٨
- (٣) انظر تفسير القرطبي ٥ : ٨٥ : ٨٦ : ٢٨٥

الثالثة : تضعيف ياء ( برية ) عوضاً من الهمزة المحذوفة على القول بأنها  
من ( برأ )<sup>(١)</sup> وقد قرئ بتضعيف الياء جميع القراء ما عدا نافعاً وابن ذكوان  
قوله تعالى : « أولئك هم شر البرية » والبيضة : ٦ ، قال الفراء : إن أخذت للبرية  
من ( البرى ) وهو التراب ، فأصله غير الهمز ، تقول منه : يراه الله يروه  
يروا : أى خلقه . . . . .<sup>(٢)</sup>

---

(١) انظر تفسير القرطبي ٢٠ : ١٤٥ ، وسجدة القراءات لابن خالويه :

(٢) القرطبي ٦٠ : ١٥٥

## التعويض بالهمزة

تلقب الهمزة في العربية باللقاب كثيرة ، وهي إما همزة وصل ، وإما همزة قطع ، فهمة القطع تكون أصلية في الأول والوسط والآخر ، أو منقلبة عن أصل كما في سماء وبناء ، أو منقلبة عن زائد كما في كتاب وسرار ، وتكون زائدة كما في الشمال والشامل ، وهذه إما يختلج للتخلص من التقاء الساكنين كما في ( اطمان واشماز والضاألين ) في لغة بعض العرب ، أو للوقف خاصة في لغة بعضهم نحو : قولى . : أى قولى ، وقراؤ : أى قولوا ، وقولا : أى قولوا . فإذا وصلوا لم يهزوا . ومنها همزة التوهم كما روى الفراء عن بعض العرب أنهم يهزون ما لا همز فيه إذا ضارع المهموز ، قال : وسمعت امرأة من غنى تقول : رثأت زوجي بأبيات ، كأنها لما سمعت رثأت اللين ذهبت إلى مرثية الميت منها ، قال : ويقولون : لبأت بالحج ، وحلأت السويق . . . الخ<sup>(١)</sup> كما تأتي الهمزة الزائدة لنداء القريب نحو : أزيد أقبل ، وللإستفهام نحو أزيد عندك ؟ وهو أنواع . . .<sup>(٢)</sup>

هذا - وقد وفتت في هذه الدراسة على وقوع الهمزة الزائدة عوضا عن محذوف أصلا كان أو زائدا ، وذلك يتضح لنا من المسائل التالية :

الأولى : التعويض بهمزة الوصل عن اللام المحذوفة قد ورد في أسماء معدودة غير قياسية وهي . ( ابن وابنة وابنم واسم واست واثنتان واثنتان ، وامرؤ وامرأة وأيمس الله ) وسر الإيتان بالهمزة في لوائها سكون تلك

(١) انظر لسان العرب لابن منظور ١ : ١٠

(٢) انظر معنى اللبيب لابن هشام ١ : ٩ وما بعدها ، ومعلني الحروف

للرمانى : ٣٣ تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي .

الأوائل ، والابتداء بالساكن متعذر أو مستحيل في العربية ، ولئن جاء في  
الفارسية نحو ( شتر ، سظام ) ، وتحريك الأوائل في العربية أصل من  
أصولها ، ولن يكون أول الكلمات ساكنا على وجه القياس ، إلا في الأفعال ،  
وما يتصل بها من المصادر .... ولم يأت في الأسماء الصرفة سكون أوائلها إلا  
في أسماء معدودة غير قياسية ، وهي العشرة المذكورة ، ولا في الحرف إلا  
في لام التعريف وميمه ، فالهمزة في الأسماء العشرة عوض عما أصابها من  
الوهن ؛ إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخلق ، وقد حذف لاماتها نسيا ،  
أو هي في حكم المحذوف ، وهو وهن على وهن ؛ لأن المحذوف نسيا كالعدم ،  
فلما نهكت هذه الأسماء بالإعلال الذي حقه أن يكون في الفعل شابهت الأفعال  
فلحقها همزة الوصل عوضا من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعهما ، نحو ابني  
و بنوي في النسب (١) فتلك الأسماء حذفت لاماتها وعوض منها همزة الوصل  
في أوائلها . ولقائل أن يقول : إن ( ابنا وامرا ، وأيمن ) ليست بمحذوفة  
الأواخر ، فكيف يعوض عن المذكور ؟ والجواب : أنه لما كانت النون  
والراء في ( ابنهم وامري ) تتبع حركتهما حركة الإعراب بعدهما صارتا بحرف  
الإعراب : أي نزلت كل منهما مع الآخر منزلة الحرف الواحد ، على أنه قيل :  
إن الميم في ابنهم زائدة وليست بدلا من اللام المحذوفة ، مثلها في ذلك مثل  
الميم في ( زرهم وسهم ) وعليه فاللام محذوفة والهمزة عوض عنها (٢) .

وأما أيمن الله ، فإن نونها كانت تحذف كثيرا نحو : أيمن الله ، وم الله ،

---

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢ : ٢٥١ ، ٢٥٢ ، والمخصص لابن سيدة  
٥ : ١٧ : ١٣٥ ، وحاشية الخضري ٢ : ١٧١ ، ١٧٣ ، والمفصل للزمخشري  
٣٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ : ١٢١ ، ١٢٢ ، والتصريح على التوضيح  
لخالدة الأزهرى ٢ : ٣٤

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٢ : ٢٥٢

والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعـدوم ، فهي - وإن كانت  
مذكورة - في نية الطرح لهذا لا يصح القول في ( إيمان الله ) بأنهم جمعوا  
العوض والمعوض عنه<sup>(١)</sup> .

الثانية : التعويض بهمزة الوصل عن حركة أول الأمر من الثلاثي<sup>(٢)</sup>  
نحو : اضرب ، اقم ، إلخ فهمة الوصل في ( اضرب ) وبابه عوض من  
حركة أول الكلمة ، وقد وقعت في موضع الحركة على القول بأن حركة الحرف  
تقع قبله . وعلى القول بأنها بعده أو معه ، فيكون أنعوض وهو الهمة قد  
وقعت في غير موضع المعوض منه .

قال ابن يعيش في سر تسكين الأول ودخول همزة الوصل عليه من  
الأفعال وتدخل أيضا في فعل الأمر ، وذلك من كل فعل فتح فيه حرف  
المضارعة ، وسكن ما بعده نحو : يضرب ، ويقتل . . . إلخ فإذا أمرت قلت :  
اضرب - اقتل . . . وكان يجب أن يحرك الأول من المستقبل كما حرك في  
الماضي ، فيقال : ذهب يذهب ، وقتل يقتل ، وضرب يضرب ، فيجتمع أربع  
متحركات ، فاستقلوا توالي الحركات ، فلم يكن سبيل إلى تسكين الأول الذي  
هو حرف المضارعة ؛ لأنه لا يبدأ بساكن ، ولا إلى تسكين الثالث الذي  
هو عين الفعل ؛ لأنه بحركته يعرف اختلاف الألفية ، ولا إلى تسكين لامة ؛  
لأنه محل الإعراب من الرفع والنصب ، فأسكنوا الثاني ؛ إذ لا مانع من ذلك ،  
فقالوا : يذهب ويقتل ، فإذا أرادوا الأمر حذفوا حرف المضارعة ، فبقى

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢ : ٢٥٤ ، وحاشية الحضري ٢ : ١٨٩ :

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ١٢١



فاء الفعل ساكناً محتاجوا إلى همزة الوصل ، فقالوا : اذهب واقتل علي ما تقدم<sup>(١)</sup> .

الثالثة : التعويض بإثبات همزة القطع في المصدر عوضاً عن حذفها في المستقبل<sup>(٢)</sup> ، فقالوا : أكرم بكرم ، فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر ، فقالوا : الإكرام ، فدل هذا على أن هذه المثل كلها جارية بجرى المثال الواحد ، ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين عوضوا منها الهاء في نفس المثال ، فقالوا : فرازنة ، وكذلك لما حذفوا فاء عدة ، عوضوا منها نفسها التاء ، وكذلك أينق في أحد قولى سيديويه فيها<sup>(٣)</sup> ، لما حذفوا عينها عوضوا منها الياء في نفس المثال<sup>(٤)</sup> .

وإنما عوضوا بالهمزة في المصدر عن حذفها من المستقبل : لأن أمثلة الفعل - وإن اختلفت في أوزانها وصيغها - فإنها تجرى بجرى المثال الواحد ، حتى إنه إذا حذف من بعضها شيء عوض منه في مثال آخر من أمثله : ألا تراهم لما حذفوا همزة بكرم ونحوه عوضوه منها أن أوجدوها في مصدره ، فقالوا : إكراما...<sup>(٥)</sup> .

الرابعة : التعويض بالهمزة في (هاؤم) عن كاف الخطاب في (هاكم) من قوله تعالى : ... فيقول هاؤم اقرأوا كتابية الحاقة : ١٩ ... ومعنى (هاؤم) : تطلوا ، وقيل (هلم) ، وقيل : خذوا ، ومنه الخبر في الربا

(١) شرح المفصل لابن يعين ٩ : ١٢٦

(٢) الخصائص لابن جني ١ : ١١٣

(٣) الكتاب ١ : ٣١٧

(٤) الخصائص ١ : ١١٣ ، ١١٤

(٥) انظر الخصائص لابن جني ٢ : ٢٨

« إلا هاء وهاه » : أي يقول كل واحد لصاحبه : خذ، قال ابن السكيت  
والسكيتي : العرب تقول : هاه يا رجل اقرأ ، واللاتيني : هاه يا رجلان ،  
وهاؤم يا رجال ، وللرأة : ( هاه ) بكسر الهمزة ، وهاؤما ، وهاؤمن ،  
والأصل في ( هاؤم ) ( هاكم ) فأبدلت الهمزة من الكاف (١) .

إن كان البدل هنا بمعنى العوض فصحيح ، وإن كان غيره فغير مسلم لبعد  
مخرج الكاف عن مخرج الهمزة ، فالأولى من أقصى اللسان أسفل ، والثانية  
من أقصى الحلق ، ويندر أن يقع البدل بين حرفين قد بعدا ( مخرجا ، وأعل  
التعبير فيه نوع من التسامح حيث كلام النحاة مبناه عليه ، ولذا يرجح عندي  
أن تكون الكاف قد حذف ، ثم عوض عنها بالهمزة وعليه فلا يعترض  
عائنا بأن العوض حل محل العوض عنه ، إذ العوض أعم من البدل حيث  
يقع الثاني محل المبدل منه ، أما العوض فيكثر وقوعه في غير موضع المعوض  
منه كما في عدة وإقامة ، وابن . . . إلخ ، ويقبل وقوعه موقع المعوض منه كما  
في سنة وقلة وثبة . . . إلخ والتعويض بالهمزة في ( هاؤم ) عن الكلف من  
ذاك الأخير .

الخامسة : التعويض بهمزة الاستفهام عن واو القسم كما في قراءة علي كرم  
الله وجهه والشعبي قوله تعالى : « شهادة آله » المائدة / ١٠٦ بمسد همزة  
الاستفهام ، قال ابن جنى : وأما ( آله ) بالمد فعلى أن همزة الاستفهام صارت  
عوضا من حرف القسم : ألا تراك لا تجمع بينهما فتقول : أو الله لأفطن ،  
وأما ( الله ) مقصورة بالجر ، فحكاها سيويبه : أن منهم من يحذف حرف  
القسم ولا يعوض منه همزة الاستفهام فيقول : الله لقد كان كذا لكثرة  
الاستعمال (٢) .

(١) انظر تفسير القرطبي ١٨ / ٢٦٩ ، وحاشية الحضري ١ / ١٨٢  
(٢) المحذّب لابن جنى ١ / ٢٢١ تحقيق على النجدي ناصف وآخرين ،  
والمفصل للزمخشري / ٣٤٤

## التعويض بالآلف

الآلف لا تكون إلا مدا في العربية ، لأنها لا تقبل الحركة ، ولا يكون قبلها إلا حركة جانسة وهي الفتحة ، أما أختاها الياء والواو ففيها البيان التالي :

أ - يكونان حرفي علة فقط ، وذلك إذا تحركتا كما في نحو : ( يسر - وجد ) فالياء والواو فيها حرفا علة فقط .

ب - يكونان حرفي لين فقط ، وذلك إذا سكتتا ، وكان ما قبلها مفتوحا فقط نحو الصيف والخوف ، فالياء والواو فيها حرفا لين فقط لسكونهما ، وفتح ما قبلها .

ج - يكونان حرفي مد فقط ، وذلك إذا سكتتا ، وكسر ما قبل الياء نحو ( يبيع الطعام ) وضم ما قبل الواو نحو : يقول الحق ، فالياء والواو فيها حرفا مد ليس غير .

ولا تكون الآلف في العربية إلا منقلبة عن أصل في الأسماء المتمكنة والأفعال المنصرفة وتكون زائدة أو منقلبة عن زائد ، ولها أنواع .

الأول : أن تكون للإنكار نحو : أعمره ، لمن قال : رأيت عمرا .

الثاني : أن تكون للتذكير نحو : رأيت رجلا .

الثالث : أن تكون ضمير الاليتين نحو : الزيدان قاما ، وقال المازني : هي حرف ، والضمير مستتر .

الرابع : أن تكون علامة الاثني كقول الشاعر :

« وقد أسلماء مبعد وحيم »

الخامس : أن تكون كافة كقول الشاعر :

فينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف

وقيل الألف زائدة للإشباع ، وبين مضافة إلى الجملة . . . وبعضهم  
جعلها عوضا من المضاف ، مثل ( ما ) في بينا وحيثما . . الخ .

السادس : أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو قوله تعالى : ( آ أنذرتهم ) .

السابع : أن تكون فاصلة بين التوفين : نون النسوة ونون التوكيد نحو  
اضربن .

الثامن : أن تكون لمد الصوت بالنداء المستغاث أو المتعجب منه  
أو المتدوب كقول الشاعر :

يا عجباً لهذه القليقة هل تذهبن القوباء الريقة

وقول الآخر :

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقت فيه بأمر الله يا عمرا

التاسع : أن تكون بدلا من نون ساكنة ، وهي إما نون التوكيد نحو  
قوله : « ليسجنن وليسكونا » أو نون المنصوب نحو : رأيت رجلا حال  
الوقف في لغة غير ربيعة .<sup>(١)</sup>

(١) أنظر معنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٤٠ ، ثم أنظر لسان العرب  
لابن منظور ٢٠ / ٣١١ وما بعدها نجد خيرا كثيرا وعليها غزيرا .

العاشر : أن تكون للتعويض وفيها التفصيل التالي :

١ - يكون التعويض بالالف في آخر المبهات من ضمة التصغير في أوائلها .

يقول ابن سيده :

اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء : ( أى المبهات )  
فإنها تترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك أن لها نحواً في الكلام  
ليس لغيرها ، فأرادوا أن يكون تحقير على غير تحقير ما سواها وذلك قولك  
في هذا هذبا وذلك ذبا ، وفي ألى ألبا ، خالفوا بين تصغير المبهات وغيره بأن  
تركوا أوله على لفظه ، وزادوا في آخره ألفاً عوضاً من الضم الذى هو علامة  
التصغير في أوله ، وقوله : ذبا وهو تصغير ذا ، ياء التصغير منه ثانية ،  
وحق ياء التصغير أن تكون ثالثة ، وإنما ذلك لأن ( ذا ) على حرفين ،  
فلما صغروا احتاجوا إلى حرف ثالث فأتوا بياء أخرى لتسام حروف  
المصغر ، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة ، ذبا ، ثم زادوا الألف التى تزداد في  
المبهات المصغر فصار ذيبا ، فاجتمع ثلاث ياءات وذلك مستثقل فحذفوا واحدة  
منها فلم يكن سبيلاً إلى حذف ياء التصغير لأن بعدها ألفاً ، ولا يكون ما قبل  
الألف إلا متحركاً ، فلو حذفوها حركوا بياء التصغير ، وهى لا تحرك ،  
فحذفوا الياء الأولى فبقى ( ذبا ) ويقال فى المؤنث تبا على لغة من قال هذه  
وهذى ، وتأتى يرجع فى التصغير إلى التاء ، لتلايق ليس بين المذكر  
والمؤنث ، وإذا قلنا هذبا أو هتبا للمؤنث فهى للتثنية ، والتصغير واقع بذبا  
وبتبا ، وكذلك إذا قلنا : ذبالك وذبالا ، وتياك فى تصغير ذاك وتلك ، فإنما  
الكلف علامة المخاطبة ، ولا يغير حكم المصغر ومن الشواهد فى ذلك ما أنشده  
ثعلب

بذياتك الوادى أهيم ولم أقل بذياتك الوادى وذياتك من زهد  
واكن إذا ما حب شيء تولعت به أحرف التصغير من شدة الوجد  
أراد : أن التصغير يقع من فرط المحبة ولطف المنزلة ، كما يقال : يا بنى  
ويا أخى ... إلخ .

وإذا صغرت أولاء فيمن مد قلت : ألياء كقول الشاعر :

ه من هو ألياءك الضال والسمر \*

فها للتنبيه ، وكن لمخاطبة جمع المؤنث ، والمصغر ألياء وقد اختلف  
أبو العباس المبرد ، وأبو إسحق الزجاج في تقدير ذلك .

فكان أبو العباس المبرد : أدخلوا الألف التي تزداد في تصغير المهم قبل  
آخره ضرورة وذلك أهم لو أدخلوها في آخر المصغر لوقع اللبس بين (ألى)  
المقصود الذى تقديره ( هدى ) وتصغيره ألياء باقى ، وذلك أنهم إذا صغروا  
الممدود لزمهم أن يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ، ويقلبوا الألف التي قبل  
الهمزة ، ويكسروها فتقلب الهمزة ياء ، فتصير ( ألى ) كما تقول فى غراب  
( غريب ) ثم تحذف إحدى التاءات كما حذف من تصغير عماء ، ثم تدخل  
الألف فتصير ( ألياء ) على لفظ المقصور ، فترك هذا وأدخل الألف قبل  
آخره بين الياء المشددة ، والياء المنقلبة إلى الهمزة فصار ( ألياء ) لأن ( ألياء )  
وزنه فعال ، فإذا أدخلت الألف التي تدخل فى تصغير المهم طرفا صارت  
( فعالى ) ، وإذا صغرت سقطت الألف ، لأنها خامسة كما تسقط فى حبارى ،  
وإذا قدعناها صارت رابعة ولم تسقط ، لأن ما كان على خمسة أحرف إذا  
كان رابعة من حروف المد واللين لم يسقط ، ومما يحتاج به لأبي العباس أنه

إذا أدخلت الألف قبل آخره صار بمنزلة حمراء ، لأن الألف تدخل بعد ثلاثة أحرف قبل الهجزة للطرف ، وحمراء إذا صغرت لم يحذف منه شيء ، وأما أبو إسحق فإنه يقدر أن الهجزة في ( آلاء ) ألف في الأصل ، وأنه إذا صغر أدخل ياء التصغير بعد اللام ، وأدخل الألف المزبودة للتصغير بعد الألفين فتصير ياء التصغير بعدها ألف ، فتقلب ياء ، كما تنقلب الألف في عناق وحمراء إذا صغرنا ياء ، كقولنا : عنيق وحمير وبقي بعدها ألفان في اللفظ ومتى اجتمعتا في التقدير قلبت الثانية منها همزة كقولنا : حمراء وصفراء وما أشبه ذلك .

وما يدخل عليه من ( هـ ) التثنية ، أو كاف الخطاب ، مثل قولك هؤلاء والآك ، وأولئك لا يعتد به .

وتقول في تصغير الذي والتي ، اللذيان واللثيا ، وإذا ثبت قلت : اللذيان واللثيان في الرفع ، واللذيين واللثيين في النصب والجر ، وقد اختلف سيويه والأخفش في ذلك فأما سيويه فإنه يحذف الألف المزبودة في تصغير المبهم ولا يقدرها وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها لاجتماع الساكنين ، ولا يتغير اللفظ في التثنية ، فإذا جمع تبين الخلاف بينهما .

يقول سيويه في جمع ( اللذيان ) اللذيون واللذيين بضم الياء قبل الواو وكسرها قبل الياء ، وعلى مذهب الأخفش ( اللذيون واللذيين ) بفتح الياء ، وعلى مذهبه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية ؛ لأنه يحذف الألف التي في ( اللذيان ) لاجتماع الساكنين وهما الألف في اللذيان ) وياء الجمع كما تقول في ( المصطفين والأعاليين ) وفي مذهب سيويه إنه لا يقدرها ، ويدخل علامة

الجمع على الياء من غير تقدير حرف بين الياء وبين علامة الجمع، وإلى  
مذهب الأَخفش يذهب المبرد، والذي يحتج لسبويه يقول:

إن هذه الألف تعاقب مايزاد بعدها فتسقط لأجل هذه المداخلة، وقد  
وأينا مثل هذا مما يجتمع فيه الزيادتان فتحذف إحداهما كأنها لم تكن قط في  
الكلام كقولك:

( وَاغْلَامُ زَيْدَاهُ ) فتحذف النون من ( زيد ) كأنه لم يكن قط في زيد  
ولو حذفناه لاجتماع الساكنين لجاز أن تقول: ( وَاغْلَامُ زَيْدِنَاهُ ) ولهذا  
نظائر كرهنا الإطالة فتركناها. (١)

---

(١) المخصص لابن سيده ١٠٢/١٤/٤ : ١٠٥، وانظر درة الغواص  
للحريري / ١٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والأحاجي للزمخشري / ٩٧  
تحقيق مصطفى الحندي. وحاشية الخضري ١٦٨/٢ : ١٦٩، والتصريح على  
التوضيح / ١ : ١٣١. والأشموني ١٧٢/٤ وما بعدها، وغيرها من مصادر علم  
النحو في هذا الموضوع.



## ٢ - التعويض بالآلف عن إحدى ياءى النسب :

قال ابن سيده : وما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءى  
الإضافة قولك : فى الشام شام وفى تهامة تهام ، ومن كسر التاء قال تهاى ،  
وفى اليمن يمان ، قال المرزوقى فى شرح فصيح ثعلب : رجل تهام : أى من  
أهل تهامة ، والأصل تهيمى ، لأن تهما وضع موضع تهامة ، لكنهم حذفوا إحدى  
ياءى النسبة وأبدلوا منها ألفا . . . قال بن جنى فى الخصائص : فإن قلت :  
فإن فى تهامة ألفا ، فلما ذهبت إلى أن هذه الآلف فى تهام عوض من إحدى  
الياءين للإضافة ؟ قيل : قال الخليل : كأنهم نسبوه إلى فعل أو فعل ، وكانهم  
كفوا صيغة تهامة وأصاروها إلى تهم أو تهم ثم أضافوا إليه فقالوا تهامة .  
وزعم الخليل أنهم الحقوا هذه الآلفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين ،  
وكان الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياء عوضاً منها<sup>(١)</sup> .

قال سيوييه : فقلت رأيت تهامة أليس فيها الآلف ، فقال :

لأنهم كسروا الاسم على أنهم جعلوه ( فعليا أو فعليا ) ، فلما كان من  
شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الآلف كأنهم بنوه تهيمى أو تهيمى ،  
فكان الذين قالوا تهام هذا البناء كان عندهم فى الأصل ، وفتحهم التاء فى تهامة  
حيث قالوا : تهام بذلك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه ، ومنهم من يقول  
تهامى ويماى وشامى فهذا كبحرانى وأشباهه مما غير بناؤه فى الإضافة ، وإن

(١) الخزانة للبغدادى ١ / ٧٤ : ٧٥ ، المخصص لابن سيده ٤ / ١٣ / ٢٢٨ ،  
الأشباه والنظائر للسيوطى ١ / ١١٨ : ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، وفصيح ثعلب  
٩٣ : ٩٤ ، والخصائص ٢ : ١١٠ ، ٣٠٥ ، والمعنى على الأمير ٢ : ١٢٣ ،  
والخضرى على بن عقيل ٢ : ١٠١ ، ١٦٩ ، والأشعورى ٣ : ٢٤٢ .

شئت قلت يبنى . . . . . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول  
شأني . . . (١) .

وفي التاج النسب إلى اليمن : يبنى على القياس ، ويماني بتشديد الياء نقله  
سنيويه عن بعضهم ، وأنشد لامية بن خلف :

يمانيا يظل يشد كيرا      وينفج دانيا فب الشواظ

وأنشد أبو العباس المبرد :

ضربناهم ضرب الأحامر عدوة      بكل يمانى إذا عز صمها

وقول الآخر :

فأرعد من قبل اللقاء ابن معمر      وأبرق والبرق اليمانى خوان

والأثر على منع التشديد مع ثبوت الألف لأنه جمع بين المعوض  
والمعوض ، وأجاب عنه الشيخ بن مالك بأنه قد يكون نسبة منسوب ،  
و ( يمان ) مخففة وهو من : در النسب ، وألفه عوض عن الياء ، ولا يدل  
على ما يدل عليه الياء : إذا لم يحكم العقيب أن يدل على ما يدل عقبه دانيا ،  
وقوم يمانية ويمانون مثل : ثمانية وثمانون ، وامرأة يمانية ومثل ذلك في  
التعويض بالألف عن الياء نسبتهم إلى زينة زباني ، والقياس : زبني ، فالألف  
في ( زباني ) عوض من ياء زينة<sup>٢٤</sup> .

٣ - التعويض بالياء التانيث عن تامة في نحو حراء وحجلى ، والدليل على

(٢) المخصص لابن سيده ٤ : ١٣ ، ٢٢٨

(١) تاج العروس ٩ : ٣٧١ ، والمخصص لابن سيده ٤ : ١٣ : ٢٢٨ ،

وفصيح ثعلب ٩٣ : ٩٤

ذلك أنها لا يجتمعان فلا يقال : حرارة ولا حيلة ، ومن هنا حكم النخاة على الألف في نحو : علقاة وأرطاة ، بأنها للإلحاق بجمع ، وما ذلك إلا لاجتماع الألف مع التاء في كلمة واحدة ، أما إذا لم توجد التاء فبعض النخاة جعل الألف للتأنيث مطلقا وبعضهم يرى احتياجا للتأنيث والإلحاق<sup>(١)</sup>

٤ - التثنية بالألف من التنوين وقفا في نحو رأيت زيدا ، ولكون هذه الألف المعوض بها عن التنوين لاتقع إلا آخرا ، وفي محل المعوض عنه وهو التنوين ، صحح بعض الشعراء حرف العلة قبل ألف العوض منه تشبيها لها بتاء التأنيث في نحو : ( سقايا ) في ( سقاء ) كما يقولون ( سقاية ) فصحح الياء ولم يبدلها همزة مع الألف التي هي عوض عن التنوين ، كما يفعلون مع الهاء ، ومن ذلك قول الشاعر :

إذا المرء صم فلم يكلم      وأعي سمعه إن ناديا  
ولاعب بالعشى بنى بنيه      كفعل الهر يلتمس العظايا  
يلاعبهم وودوا لوسقوه      من الذيفان مترعة إنايا

... فأبقى هذا الشاعر الياء على ما كانت عليه مع الهاء ، والقياس أن تبدل منها همزة فيقال : النداء والعطاء... الخ<sup>(٢)</sup> وذلك لاعتبار ألف العوض من بنية الكلمة ، تشبيها لها بالتاء كما سبق .

وبعض العرب يهمز ألف العوض في نحو رأيت رجلا . فيقول : رأيت

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ٩٤ ، وحاشية الخضري

٢ / ١٤٥ .

(٢) أنظر ضرائر الشعر للقرآذ للقيرواني / ٢٠٣ : ٢٠٤

رجلاً ، وذلك حال الوقف خاصة ، فالمهمزة في ( رجلاً ) إنما هي بدل عن الألف التي هي عوض من التنوين في الوقف ، ولا ينبغي أن يحمل على أنها بدل عن النون لقرب ما بين المهمزة والألف ، وبعد ما بينها وبين النون :<sup>(١)</sup>

• - التعويض بالألف وفقاً عن الهاء كما في قول الراجز :

بالخير خيرات وإن شراً فإ      ولا أريد الشر إلا أن تآ

والشاهد فيه ( فآ ، تآ ) وقد استشهد به النحاة على صحة الوقوف على حرف واحد فيوصل بألف كما هنا ، والتقدير : وإن شراً فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء .

وقد أوردته سيويه في باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد من أبواب التسمية<sup>(٢)</sup> فالألف هنا كالهاء في أن كلا منهما يوثق به لبيان الحركة كما في ( أنا ) وفقاً ، بينوا فتحة النون من ( أنا ) بالألف وفقاً كيانها بالهاء في ( هيمونه ) قال الأعمى : الشاهد في لفظه بالفاء من قوله ( فشر ) ، والتاء من قوله : ( تشاء ) ولما لفظ بهما وفصلها بما بعدهما ألحقها الألف للسكت عوضاً من الهاء التي يوقف عليها ، كما قالوا : ( أنا ) و ( حيهلا ) . . .<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر شواهد الشافية للبغدادي / ١٧٠

(٢) الكتاب ٦١/٢

(٣) انظر شواهد الشافية للبغدادي / ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠

## التعويض بالتاء

خرى بنا قبل أن نفصل القول في التعويض بالتاء أن نقدم له بما ترد له التاء في العربية استكمالاً للفائدة ، واستطراقاً إلى المقصود الذي إليه نقصد وعلى الله فيه نعتد .

أولاً - ما ترد له التاء إجمالاً :

تدخل تاء التأنيث في الأسماء على سبعة أضرب : الأول منها دخولها على الصفات فرقا بين المذكر والمؤنث ، وذلك إذا كانت جارية على الأفعال نحو قائم وقائمة وضارب وضاربة (١) ، فالتاء في الصفة هنا مثل التاء في قامت وضربت في الفصل بين القبيلين فإذا كان التأنيث حقيقياً لزم أن فعله هذه العلامة علم تحذف وذلك نحو : قامت المرأة وسارت الناقة ... وهذه التاء إذا دخلت على هذه الصفات الجارية على أفعالها لم يتغير بناؤها عما كان عليه نحو قائم وقائمة ، وضارب وضاربة ومكرم ومكرمة ... (المخصص ١٧/١٦/٥ .

الثاني دخولها على اسمين غير وصفين للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قولهم : امرؤ وامرأة ، وهذا الاسم يستعمل على ضربين أحدهما أن تلحق أوله همزة الوصل والآخر أن لا تلحقه مثال الأول نحو : امرئ وامرأة ، وفي التنزيل : ( إن امرؤ هلك - وإن امرأة خافت من بعلها ) والآخر مرء وامرأة ، وفي القرآن « يحول بين المرء وقلبه ، وعلى هذا قالوا : امرأة إذا خفضوا الهمزة فالقياس (مرة) وقد قالوا : المرأة ... وبما فرق بين مذكوره

(١) أنظر شرح الشافية للرضي ١٧٤،٣ .

ومؤثته من الاسماء قولهم : الشيخ والشيخة ، وقال أبو عبيد : كأنها  
شيخة رقوب .

وقالوا : غلام وغلامة وأنشدوا :

ومرصضة صريحى أبوها يهان لها الغلام والغلام

وقالوا : رجل ورجلة ، قال الشاعر :

خرقوا جيب فتاتهم لم يسألوا حرملة الرجلة

وقالوا : حمار وحمارة وأسد وأسدة ، وبرذون وبرذونة . . .

(المخصص ٥/١٠٦/٩٨-٩٩) .

الثالث دخولها على الاسم فرقا بين الجمع والواحد نحو قولهم : تمر  
وتمر ، وبقر وبقرة وشعير وشعيرة ، وجراد وجرادة فالتاء إذا ألحقت في  
هذا الباب دلت على المفرد وإذا حذف دلت على الجنس والكثرة كما إذا  
حذفت التاء ذكر الاسم وأنت .

وقد جاء في التنزيل الأمران نحو قوله تعالى : ( من الشجر الأخضر  
نارا وجراد منتشر - وأعجاز نخل منقعر ) ، قال شجر جمع شجرة ،  
والجراد جمع جرادة والنخل جمع نخلة وقد ذكرت أوصافها وهي على الترتيب  
( الأخضر ، ومنتشر ومنقعر ) ومن التأنيث قوله تعالى : أعجاز نخل خاوية .

وقوله تعالى : ينشئ السحاب الثقال ، لجمع الصفة هذا الجمع كالتأنيث ،  
وفي الأخرى : يزجي سحابا ثم يؤلف بينه . . .

وعلى هذا قال الشاعر في وصفه :

دان مسف فويق الأرض هيدبه يكاد يدفعه من قام بالراج

فالتأنيث على معنى الجماعة ، والتذكير على معنى الجمع ، هذا قول جماعة أهل اللغة في تذكير هذا الضرب وتأنيثه أنها سواء في الاستعمال والكثرة ، وأما أبو حاتم فقال : أكثر العرب يجعلون هذا الجمع مذكراً وهو الغالب على أكثر كلامهم .

قال وربما أنك أهل الحجاز وغيرهم بعض هذا ، ولا يقبسون ذلك في كل شيء ولكن في خواص ، فيقولون : هي البقر ، والبقر في القرآن مذكر .

قال : والنخل مذكر وربما أنثوه ، قال والنخل في القرآن مؤنث .

قال : وما علنا أحدا يؤنث الرمان ولا الموز ولا العنب والتذكير هو الغالب والأكثر في كل شيء ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لما كان يؤدي إليه من التباس مذكر الواحد بالجمع .

قال أبو عمر عن يونس : وإذا أرادوا المذكر قالوا هذا شاة ذكر ، وهذا حمامة ذكر ، وهذا بطة ذكر . . . (المخصص ١٦٥-١٠٠-١٠١) .

الرابع ما لحقته التاء مجرد التأنيث وليس لما تقدم نحو قولهم : عرفة وقرية وبلدة ، ومدينة وعمامة وشقة ، وربما عبروا عن هذا التأنيث بالعلامة الكائنة في لفظ الكلمة (المخصص ١٦٥/١٠٢ - ١٠٣) .

الخامس ما لحقته التاء من صفات المذكر للبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث ، وذلك نحو قولهم : رجل علامة ونسابة ، وسألة وراوية ؛ ولا يجوز لهذه التاء أن تدخل في وصف من أوصاف الله تعالى وإن كان المراد المبالغة .

وقال أبو الحسين في قولهم : رجل فروقة وملولة وحمولة ؛ ألحقوها الهاء للتكثير

كنسابة وراوية ، وقد لحقت تاء التأنيث حيث لم تلحق الكلمة تأنيثا ، ولم تفصل واحدا من جنس ولم تفصل تأنيثا من تذكير كامرئ وامرأة ولم تجر صفة على فعل ، وذلك قولهم في جمع حجر حجارة ، وذكر ذكارة ، وجل جمالة ، وقرى : د كأنه جمالة صفر .

ودخلت أيضا - في فعوله التي يراد بها الجمع وذلك قولهم : عم وعمومة وخال وخوولة ، وصقر وصقورة ، وكذلك أفعلة وفعله مثل : أجرية وجريب وخصى وخصية ، وغلة وجبرة ، وهذا كياءى النسب في قرشى وقرى ويماني جاءت في البناء غير دالة على ما يدل عليه في الأمر المأم من النسب ( المخصص ١٠٢/١٦/٥ ) .

السادس تدخل الجمع المبني على مفاعل للمعاني التالية :

( أ ) ما يدل لحاقها به على النسب نحو قولهم : المهالبة والمذاذرة ، والأشاعرة فجاء جمعه المكسر على حد ما جاء المسحح ، وذلك أنهم لما كانوا يقولون : الأشعرون فيجمعون بحذف الياء كأنه جمع أشعر لا أشعري ، كسر عليه فدل التأنيث على هذا المعنى من النسب .

( ب ) ما يدل لحاقها به على الأعجمية والمعربة من الأسماء نحو : الأشاعثة والسيابجة والموازجة ، والجواربة ، وقالوا : صيقل وصياقلة ، وقشعم وقشاعمة فدخلت الهاء الاسم على غير هذين الوجيهين ، وإن شئت حذفنا الهاء فقلت : الأشاعث والسيابج كما تقول الصياقل ... وإنما اجتمعت النسبة والمعجمة في لحاق التاء لهما في أشاعثة وموازجة لاتفاقها في النقل من حال إلى حال لم يكونا عليها ، فالنسب قد صار الاسم فيه وصفا بعد أن لم يكن كذلك وليس ذلك لاتفاق المعجمة والتأنيث في المنع من الصرف ،



ألا ترى أن المعجمة في أسماء الأجناس لا تمنع الصرف ، وهذه الأعجمية الداخلة في هذا الباب أسماء أجناس ، وقيل التاء عوض من ياء النسب المحذوفة من نحو : أشعبي .

(ح) ما يدل لحاقها هذا الجمع على التعويض من الياء التي تلحق مثال مفاعل وذلك نحو فرزان وفرزانة وجهجاح وجهجاجة وزنديق وزنادقة فالهاء في هذا الباب لازمة لا تحذف ، لأنها تعاقب الياء التي من الجحاجيح ، فإن حذفت أثبتت بالياء لأنها يتعاقبان<sup>(١)</sup> .

ثانياً مسائل التعويض بالتاء :

الأولى : التعويض بالتاء عن المحذوف من المصدر :

وذلك قرأك : أقمته إقامة ، واستعنته استعانة وأريته إرادة ...

وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل ، قال الله تعالى : لا تلبسهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة . . .  
النور ٢٧ .

قال أبو علي : أعلم أن الأصل في هذا الباب هو أن يكون الفعل على أفعل ، وعين الفعل منه واو أو ياء ، فإنما يعتلان ، وتلقى حركتها على

---

(١) انظر المخصص ٩٧/١٦/٥ - ١٠٤ ، والمقرب لابن عصفور ٧١/٢ - ٧٢ وشرح الشافية للرضي ٦١/٢ ، ٩١ ، ١٨٤ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٥ وما بعدها والكافية ١٦٢/٢ ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١١٧/١ ، ١٣٠ ، ١٢٤ ، والخصائص لابن جني ١١٤/١ ، ١٠٩/٢ ، ٣٠٢

ما قبلها وتقلب كل واحدة منها ألفا في الماضي ، ويا في المستقبل كقولك :  
أقام يقيم ، وألان يلين ، والأصل : أقوم يقوم ، وألين يلين ، فألقت حركة  
الياء والواو على ما قبلها ، وقلبتهما ألفا بعد الفتححة ، ويا بعد الكسرة ثم عمل  
المصدر لاعتلال الفعل ، فتقول : إقامة ، وإلانة ، وكان الأصل : أقواما  
وإليانا ، كما تقول أكرم بكرم إكراما ، غير أنك لما أعلنت الواو والياء  
في الفعل أعلنتهما في المصدر ، فألقت حركتهما على ما قبلهما فسكنتا ، وبعدهما  
أنت إفعال ، وهي الألف التي في الإقوام والإليان قبل الميم والتون ، فاجتمع  
ساكنان أحدهما عين الفعل المعتلة والآخر ألف إفعال ، فأسقط أحدهما ،  
وجعلت هاء التانيث عوضا من الحرف الذاهب .

فقالوا : إقامة والإانة<sup>(١)</sup> وكذلك يعمل في استفعال ويجيء مصدره  
كقولك : استعان يستعين استعانة واستلان يستلن استلانة . . . هذا - وقد  
اختلف النحويون في المحذوف من الحرفين لاجتماع الساكنين .

فقال الخليل وسيبويه : الذاهب هو الساكن الثاني ( أي ألف الافعال  
والاستفعال ) ؛ لأن الساكن الثاني زائد والأول أصلي ، وإسقاط الزائد  
أولى . وقال الأخفش والقراء . الذاهب هو الأول ؛ لأن حق اجتماع  
الساكنين أن يسقط الأول منهما ، وقد أجاز سيبويه أن لا تدخل الهاء  
عوضا ، واحتج بقوله عز وجل : وإقام الصلاة ، ولم يفصل بين ما كان  
مضافا وغير مضاف ، وذكر القراء أن الهاء لا تسقط إلا بما كان مضافا ،  
والإضافة عوض منها وأنشد .

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢ : ٢٩٢ ، وحاشية الأمير على المعنى ١ : ١٨٣ .  
والمفصل للزمخشري ٢٢٣ والأشباه والنظائر للسيوطي ١ : ١٨ ، وتصريف  
الافعال لمحمد الطناوي ٦٠ : ٦١ ، والخصائص ٢ : ٣٠٢  
( م ٦ - لتعريض )

إن الخليلط أجدوا البين فاجردوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا  
وذكر أن الأصل . عدة الأمر " ، والهاء سقطت للإضافة وإن ذلك  
لا يجوز في غير الإضافة أما نحو ( جهة ) فإن كانت مصدرا على وزن ( فـعـلـة ) ،  
فإن الفاء تحذف ، ويعوض منها التاء ، أما ( وجهة ) فقد جاء على غير القياس ؛  
( جهة ) على حد قوله د

فا أمر أو مضارع من كوعد أحذف وفي كعبدة ذاك اطرد  
وفي ( وجهة ) قولان : أحدهما أنها اسم للمكان المتوجه إليه كالكعبة  
وعلى هذا يكون إثبات الواو قياسا ، إذ هي غير المصدر .

الثاني مؤنث ( وجه ) ، الذي بمعنى اسم المفعول ، مثل : ذبح ، وعليها  
لا تحذف الواو التي هي فاء الكلمة عند اقتران الاسم بهاء التأنيث : ( الجمل  
على الجلالين ١/١٢٠ ، التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ٢/٣٨

هذا — ويلاحظ أن عدة إذا صغرت تصير (وعيدة) والتاء فيها مصغرة غيرها  
مكبرة إذ الموجودة والتاء فيها مكبرة تاء العوض ، والموجودة فيها مصغرة تاء  
التأنيث التي تزداد في التصغير نحو : سن وسنينة .

ولذا عادت الفاء المحذوفة حين طارت تاء التأنيث تاء العوض فقيل  
( وعيدة ) وذلك لثلاثي يجمع العوض والمعوض منه ، وكذلك الشأن في  
تصغير أخت و بنت ، فيقال فيها : أختية و بنتية ، فالتاء فيها مصغرتين غيرها  
حال تكبيرهما ( الخضرى ٢/١٦٧ ) .

(١) انظر تاج العروس للزبيدي ٢ : ٥٣٦ ، وحاشية الخضرى ٢ : ١٤٥ ،

وأجاز سيويه أخته إقاماً ولم يحزه القراء ، وأما قولهم ارئته إراءة ،  
فليس من هذا الباب ، لأنه لم يعتل عين الفعل منه ، ولكنه دخله النقص  
لتلين الهمزة ، فعوض الهاء ، وكان الأصل : أرأيته إراءة ، كما تقول أرعيته  
إراءة ، فخفضت الهمزة في المصدر ، كما خفضت في الفعل بأن القيت حركتها  
على الراء ، ثم أسقطت ، وجعلت الهاء عوضاً من ذلك .

قال سيويه : وأما عزيت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف منه ، ولا فيما  
أشبهه لأنهم لا يجهلون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه في موضع  
اللام صحيحتين<sup>(١)</sup>

وقد يجيء في الأول نحو : الإحواذ والاستحواذ ونحوه ، يريد : أنت  
ما كان على فَعْمَلٍ فصدره تفعيل أو تفعلة ، في الصحيح كقولك : كرمته  
تكريمة وتمكريمها وعظمته تعظمة وتعظيها ، والياء فيه تفعيل ، فإذا كان  
لام الفعل منه معتل ألزموه تفعلة كراهة أن يقع الإعراب على الياء ، وأرادوا  
أن تعرب التاء وتكون الياء مفتوحة أبداً ، كقولك عزيتة تعزية وسويتة  
تسوية ، ولم يقولوا عزيتة تعزيا وهذا تعريك ، وعجبت من تعريك ، لأن  
لهم عنه مندوحة باستعمالهم .

الوجه الآخر ، وفرق سيويه بين هذا وبين ( وإقام الصلاة ) فلم يجوز  
في هذا حذف الهاء كما أجازته في إقامة الصلاة ، بأن قال : إنه قد جاء في باب  
( إقامة الصلاة ) المصدر على الأصل بغير هاء كقولهم : الإحواذ والاستحواذ  
ولم يقولوا في هذا الباب باسقاط الهاء .

قال أبو سعيد وقد جاء في الشعر قال الراجز :

(١) انظر الخصائص لابن جني ٤/٢٠٤ والمفصل للمخبري ٢٢٣ .

بات ينزى دلوه تنزيا كما تنزى شهلة صيا

قال سيويه : ولا يجوز حذف الهاء في تجزئة وتمثثة ... لأنهم الحقوها  
بأختيها من بنات الياء والواو كما أحيوا أريت الهاء (١) .

هذا - وقد كثر التعويض بالتاء فيما حذف فآؤه كعدة وزنة وصلة وضعة  
وسعة وسمة ... إلخ أو فيما حذف لآمه كسبة وقلة وسنة وفئة ورمه . . إلخ  
فالتاء في الأوليات عوض عن الفاء المحذوفة وهي الواو . وفي الآخريات  
عوض من اللام المحذوفة وهي الواو أو الياء كذلك ؛ ألا تراهما كيف  
تعاقب اللام في نحو برة وبرى ، وثبة وثبي .  
وحكى أبو الحسن عنهم رأيت ميثا بوزن معيا ؛ فلما حذفوا قالوا : مئة (٢)

الثانية : التعويض بالتاء في جمع المؤنث السالم من التاء المحذوفة من المفرد  
المذكر المختوم بها في نحو طلحة وحزمة ومعاوية وأمية . . إلخ

وفي جمع هذه الأسماء المذاهب التالية : يرى جمهور النحاة جمعها بالآلف  
والتاء ، واستدلوا على ذلك بقول العرب رجل ربعة ، ورجال ربعات ،  
وبقولهم : طلحة الطلحات .

---

(١) انظر المنخص لابن سيدة ٤/١٤/١٨٧-١٨٩ ، وشرح الشافية للرضي  
١٦٤/١ وما بعدها ، والكتاب لسيويه ٢/٢٤٤ .  
(٢) الأشباه والنظائر ١/١٠٨ ، ١١٣ ، ١٢٤ وحاشية الحضري ٢/١٧١ ، ١٧٣ ،  
١٧٤ ، ١٠٩ ؛ وحاشية الأمير علي المغني ١/٧ ؛ والخصائص لابن جني ١ : ٣٣  
١٧٢ ؛ والمزهر للسيوطي ٢ : ١٥٨ والمفصل للزمخشري : ٣٧٠ تهيمشة : ٢  
والمنخص لابن سيدة ١٠١ : ٦٠١ . ٧ .

قال الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وتقول العرب : ما أكثر الهبيرات ، يريدون جمع الهبيرة ، ولم يسمع رجال ربهون ، ولا طلحة الطلحين ، ولا نحو : ما أكثر الهبيرين فلم يجمع شيء من ذلك بالواو والنون ، ولهذا لا ترى خلافا بين جمهورهم في جمع الأسماء بالآلف والتاء إذا سمي بها ، احتجاجا بالوارد عن العرب وإنما جمعت بالآلف والتاء وصارت تاء الجمع عوضا عن التاء الساقطة من المفرد عند جمعه هذا الجمع . لئلا يجتمع تاء ، لأن فصار بمنزلة ما يسقط لاجتماع الساكنين لتقدير التاء في المفرد .

وأجاز الكسائي والفراء جمع هذه الأسماء بالواو والنون شريطة إسكان اللام من طلحة ، لأنهم يقدرون جمع ( طلح ) فلا يحركون اللام .

وذهب أبو الحسن بن كيسان إلى جواز ذلك بشرط تحريك اللام بالتفحة فيقول : الطاسحون ، فيفتحها كما فتحوا أرضون حملا على أرضات لو جمع بالآلف والتاء ، لأنه بمنزلة تمرات ، والصحيح ما قاله غيره ، لأنه قول العرب الذي لم يسمع منهم غيره ، ولأنه القياس ، ولأن طلحة فيه هاء التأنيث ، والواو والنون من علامات التذكير ولا يجمع في اسم واحد علامتان متضادان .

واحتج ابن كيسان لمذهبه بأن التاء تسقط في الطلحات ، ومن أجل سقوطها . وبقاء الاسم بغيرها جاز جمعها بالواو والنون وهذا لا يلزم ، لأن التاء في المفرد مقدرة كما هو مذهب الجمهور ، إلا أنها سقطت حيث استعيرت

غنها بناء الجمع ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض منه<sup>(١)</sup> .

الثالثة ، التعويض بالتاء في (فَعَّلَة) جمع فاعل المعتل اللام عن أحد المثليين على مذهب أبي زكريا الفراء نحو : سعاة ودعاة وقضاة ... الخ فأصله عنده : (فَعَّل) نحو : سمى ودعى وغزى ومنه قوله تعالى : ... أو كانوا غزى .. آل عمران ١٥٦ .

فاستثقل أحد المثليين فحذف ثم عوض منه التاء فصار على (فَعَّلَة) بعد أن كان على (فَعَّل) (٢) وله نظائر من الصحيح نحو بازل وبزل ، وقارح وقرح وشاهد وشهد ، ومثله في المعتل العين نحو : صائم وصوم ونائم ونوم .. الخ ، وفي المعتل اللام عاف وعفى (بمعنى الدارس) ... وقد جاءوا بفعل على فعلة تمييز الجمع المعتل اللام عن الصحيح<sup>(٣)</sup> .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان اختلف في باب قضاة ورماة ، والذي عليه الجمهور أن وزنه (فَعَّلَة) وأنه من الأوزان التي انفرد بها المعتل الذي على وزن فاعل لمذكر ماقول ، وقال بعضهم : وزنه (فَعَّلَة) ككامل وكلمة وإن هذه الضمة للفرق بين المعتل والصحيح .

وقال الفراء : وزنه (فَعَّل) بتضعيف العين كبازل وبزل ، والهاء فيه أعنى في غزاة ورماة عوض بما ذهب من التضعيف كالهاء في إقامة واستقامة عوض عما حذف .

(١) انظر المخصص لابن سيده ٧٩/١٧/٥ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ١٤٦/٢ ، ١٧٦ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٥ .

قال أبو حيان : وقد نظم هذا الخلاف أحد بن منصور البشكري في أرجوزته في النحو وهي أرجوزة قديمة عدتها ثلاث آلاف بيت إلا تسعين بيتا ، احتوت على نظم سهل وعلم جم فقال :

والوزن في الغزاة والرماء	في الأصل عند جملة الرواة
فتمثلة ليس لها نظير	في سالم من شأته الظهور
وآخرون فيه قالوا فتملة	كما تقول في الصحيح الجملة
فخص في ذلك حرف الفاء	بالضم في ذى الواو أو ذى الياء
ومخالف الفراء ما أنبأت	وحججهم بقولهم سرارة
وعنده وزن غزاة فعئل	كما تقول نازل ونزل
فالهاء من ساقطها معاضة	وإنما تعرف بالرياضة
كالأصل في إقامة إقوام	بالاعتياض اطرد الكلام
وبعضها جاء على التاصيل	غزى وعضى ليس بالمجهول <sup>(١)</sup>

والصحيح عندي من مذاهب النحاة السابقة الثاني وهو أن نحو (قضاة) على وزن (تملة) لأنه الكثير المطرد في الصحيح ، وكثيرا ما يقبسون العليل عليه في أوزانه ، إلا أنهم فرقوا بينهما بحركة الفاء فأبقوها مفتوحة في نحو كامل وكلمة لصحة اللام ، وضموها في نحو دواة وقضاة حيث خف آخره بالإعلال تعادلا بين جمعي الصحيح والعليل ورفعما لليس بينهما في الجمع .

الرابعة : التعويض بالتاء عن ياء المتكلم في باب النداء خاصة في لفظين هما

(١) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١٢١ ، ١٢٢



(يا أبة ، يا أمة) . أي يا أبنى ، ويا أمى<sup>(١)</sup> ومنه قوله تعالى : « إذ قال يوسف لأبيه يا أبت ، يوسف : ٤ ، قرأ بكسر التاء أبو عمرو وعاصم ونافع وحزرة والكسائي ، فالتاء في ( يا أبت ) عند البصريين علامة التأنيث أدخلت على الأب في النداء خاصة بدلا من ياء الإضافة ، وقد تدخل علامة التأنيث على المذكر فيقال . رجل نكحة وهزأة ، وعن نص على أن التاء للتأنيث سيديويه فإنه قال . سألت الخليل عن التاء في ( يا أبة ) فقال ، هي بمنزلة التاء في ( خالة وعمة ) يعني أنها للتأنيث ، ويدل على ذلك كتبهم إياها هاء فيقال : ( يا أبة ) بالهاء وقفا ، ومعناه ( يا أبنى ) فتؤدى الهاء ما تؤديه الياء ، ولا يقال : يا أبنى ؛ لأن التاء بدل من الياء فلا يجمع بينهما ، وقياس من وقف بالتاء أن يكتبها بالتاء هكذا في ( بنت وأخت ) . قال الزمخشري : فإن قلت : كيف جاز لحاق تاء التأنيث بالمذكر ؟ قلت . كما جاز نحو قولك : حمامة ذكر ، وشاة ذكر ، ورجل ربعة ، وغلام بفعة . يعني إنما جئ بها لمجرد تأنيث اللفظ . . . قال الزمخشري . فإن قلت : فلم ساغ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة ؟ قلت : لأن التأنيث والإضافة يتناسبان في أن كل واحد منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره . . . وهذه التاء لا تدخل - عوضا - فيما كان له مؤنث من لفظه ؛ إذ لا يجوز أن يقال . يا خالت ويا عمت في ( يا خالي ويا عمي )<sup>(٢)</sup> .

والتعويض بالتاء عن ياء المتكلم في ( يا أبة ويا أمة ) يرجح عندي على

(١) انظر المقرب لابن عصفور ٢ / ٧٠ ، ٧٢ تحقيق عبد الستار الجوارى ، والأشياء والنظائر في النحو للمسيوطي ٢ / ١٢٤ ، والمفصل للزمخشري : ٤٣ ، وحجة القراءات لابن زرعة : ٣٥٤

(٢) انظر تفسير القرطبي ٩ : ١٠٦ ، وحاشية الجبل على الجلالين ٢ : ١٣٣ :

٤٣٤ ، والتصريح على التوضيح ٢ : ١٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ١١ وما بعدها .

الإبدال - كما يراه البعض - وذلك لأن إبدال التاء من الياء نادر لبعد مخرجيهما  
بينما يقع كثيرا من الواو لقرب مخرجيهما كما في، تراث وتجاه وتخممة... إلخ،  
والأصل فيها. وراث ووجاه، ووخمة فقابت الواو فيها تاء تخفيفا لثقل  
الضغنة المضغومة فيها، أما نحو: يا أبنا ويا أمنا، أو يا أتي ويا أمي، فيحتصل  
ذلك عندي أن تذكرن الألف والياء فيهما للإشباع، وليس ذلك جمعا بين  
العوض والمعوض كما يتوهم، وزعم ابن مالك أن الأب في (يا أبنا) هي  
التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وأنها ليست بدلا  
من الياء<sup>(١)</sup>.

ومن هنا كان التعويض بالتاء من ياء المتكلم في باب التاء خاصة من أنواع  
التوسع الذي سلكته العرب فيه من الحذف والزيادة والإشباع والإبدال  
والتعويض... إلخ.

الخامسة: التعويض بالتاء في الجمع الأقصى عن الياء سواء أكانت الياء  
محدوفة من الجمع نحو ججاجحة وفرازنة في ججاجيح وفرازين، فحذفت الياء  
منها وعوض منها التاء، أو كانت ياء النسب في المفرد نحو: أشاعنة،  
وأشاعرة حمى أشعتى وأشعري، وقد تقدم ذلك في آخر ما ترد له التاء في  
اللغة العربية، أو كانت محتملة للنسب وغيره كما في نحو أناسية، فالتاء فيه  
عوض عن الياء في أناسي. قال سيويبه: وقالوا: أناسي وأناسية فعوضوا  
الياء، وأصل أناسي: أناسين، فأبدلت النون ياء وأدغمت في الياء فصارت  
وأناسي<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢ : ١٧٨  
(٢) أنظر المخصص ١/١/١٧، والأشباه والنظائر ١/١١٩، والخصائص

وقد اختلف النحاة في مفردة ، فقيل : إنسى نحو جمع القرقور ، ضرب  
من السفن ، قراقير و قراقر في قول الأخفش والمبرد ، وأحد قولي الفراء ،  
وله قول آخر ، وهو أن يكون واحدة إنسان ، ثم تبدل من النون ياء فتقول :  
أناسي ، والأصل أناسين مثل سرحان وسراحين ، وبستان وبساتين ، فجعلوا  
الياء عوضا من النون ، وعلى هذا يجوز سرحي وبساتي في جمعي سرحان  
وبستان لافرق بينهما .

قال الفراء : ويجوز « أناسي » بتخفيف الياء التي فيما بين لام الفعل  
وعينه مثل قراقير و قراقر .<sup>(١)</sup> وعليه يلزم حذف العوض والمعوض عنه  
وهو من النوادر .

السادسة : الحويض بالتاء عن ألف التانيث في التصغير كقولهم في  
تصغير « حباري » على أحد الوجوه فيه « حيرة » فالتاء في المصدر عوض  
عن الألف في المكبر<sup>(٢)</sup> .

كما قالوا في تصغير لغيزي « لغيزة » . وقد سبق أن ذكرت أن بعض  
النحاة جعل ألفي التانيث في نحو صحراء وليلي عوضا من التاء ، لاها الأصل  
في التانيث ، وهنا جعلت التاء عوضا عن الألف المقصورة ، ولعل هذا من  
قبيل التقارض بين ألف التانيث وتاءه في الاستعمال .

(١) أنظر تفسير القرطبي ٥٦/١٣ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٢٦٢/٣  
والأشباه والنظائر ١٢٤/١ .

(٢) أنظر الأحاجي للزمخشري ٥٤ تحقيق مصطفى الحددي ، والمخصص  
لابن سيدة ٩١/١٧/٥ والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١٢٠/١ .

السابعة : التعويض بالتاء في « فعللة » مصدر الرباعي عن ألف  
« فعلل » مصدره الآخر نحو « الزلزلة والمنهلجة » حسن سير الدابة ؛  
والسرهقة « حسن الغذاء » فهذه التاء كأنها عوض عن ألف « فعلل » نحو  
المعلاج ، والسرهاف قال العجاج .

« سرهفته ماشئت من سرهفان »

وكذلك مصدر ما لحق الرباعي من نحو « الخوقلة » والبيطرة والجوهرية  
والسلفاة ، كأنها عوض من ألف « حيقال » و« بيطار » و« جهوار » و« سلقاه »<sup>(١)</sup>

الثامنة . التعويض بالتاء في أول التفعيل مصدر « فعل » من عين والفعال ،  
وذلك قولهم .

فطعته تقطيعا ، وكسرتة تكسيرا ؛ ألا ترى أن الأصل قطاع وكسار ؛  
بدلالة قول الله سبحانه . « وكذبوا بآياتنا كذابا » النبا / ٢٨ .<sup>(٢)</sup>

ومن هنا يتبين أن العرب التزمت التعويض في مصدر ( فَعَّل ) فالتاء  
في أوله عوض من إحدى عيني ( فعال أو فعل ) والياء في « التفعيل » بدل  
من ألف « الفعال » والتاء في التفعلة مصدر المعتل اللام من فعل مثل التربية  
والتزكية عوض عن الياء في التفعيل .

المسألة الثامنة : التعويض بالتاء من فاء افتعل وذلك قولهم : - تقي -

---

(١) الخصائص لابن جني ٣٠٢/٢ ، والأشباه والنظائر في النحو

للسيوطي ١١٧/١ .

(٢) الخصائص ٢٩٠/٢

يتقى ، والأصل اتقى يتقى فحذفت التاء فبقى « تقى » ووزنه « تعل » ويتقى  
على وزن « بتعل » قال الشاعر :

بجلا لها الصيقلون فأخلصوا خفافا كلها يتقى بأثر

وقال أوس بن حجر :

تفالك بكعب واحد وتلذه يداك إذا ما هز بالكف يعسل

وأشد أبو الحسن :

زيادتنا نعمان لا تنسينا تق الله فينا والكتاب الذي تتلو

ومنه أيضا قولهم : تجمه يتجه ، وأصله : أتجه على وزن « تعل » .

وروى أبو زيد فيما حدث به أبو علي : تجمه ، يتجه ، بكسر العين في  
الماضي وفتحها في المضارع ، فهذا من لفظ آخر وقاؤه تاء .

قال الشاعر :

قصدت له القبيلة إذ تجهننا وما ضاقت بشدته ذراعي

فهذا محذوف من أتجه كأتقى . فأما قولهم : اتخذت ؛ فليست تاءه بدلا  
من شيء بل هي تاء أصلية بمنزلة أتبع من تبع . يدل على ذلك ما أنشده  
الأصمعي من قوله :

وقد اتخذت رجلى إلى جنب غرزا نسيفا كأفحوص القطاة المطرق

وعليه قول الله سبحانه : « قال لو شئت لتخذت عليه أجرا » الكهف/ ٣٧  
وذهب أبو اسحاق إلى أن اتخذت كأتقت ، واترنت ، وأن الهمزة أجريت

في ذلك مجرى الواو . وهذا ضعيف إنما جاء منه شيء شاذ ، أنشد  
ابن الأعرابي :

في داره تقسم الأزواد بينهم كأنما أهلها منها الذي أتتلا

وروى لنا أبو علي عن أبي الحسن علي بن سليمان ( متمعن ) وأنشد : ...  
بيعت أتمن ، والمني يقطع علي أبي اسحاق قول الله عز وجل : لو شئت  
لأخذت عليه أجرا . . فكأن «تجـه» ليس من لفظ الوجه كذلك ليس  
«تخذ» من لفظ الأخذ .<sup>(١)</sup>

---

(١) أنظر الخصائص لابن جني ٢/٢٨٦ وما بعدها ، والأشباه والنظائر في  
النحو للسيوطي ١/١٠٨ وما بعدها .

## التعويض بالراء عن الهمزة

التعويض بالراء لم يك شائعا في العربية شيوع غيره كالتعويض بالتاء والياء... إلخ بل تراه لا يقع إلا في ضرورة الشعر : إذ للشاعر من التصرف ، والتوسع ما ليس للكاتب أو الناثر ، لذلك لم أجد التعويض بالراء إلا في مسألة يتيمة ، وهذه المسألة غير مقطوع بالتعويض فيها ، وذلك كما في قول الشاعر ، وقد أنشده الفراء :

بالباعث الناس والأموات قد ضمنت

إيام الأرض منذهر الدهارير<sup>(١)</sup>

قال : إنما يريد منذهر الأدهار ، ولكنه لما احتاج إلى العوض ، جعل الراء عوضا عن الهمزة وقال مثله : تصغيرهم لأصيل : ( أصيلا ) ، وإنما هو تصغير أصال ، زيدت عليه لام في آخره ، وحذفت الهمزة من أوله ، كأنهم أرادوا : أويصالا ، فقالوا . أصيلا<sup>(٢)</sup>

وقال الأزهرى : الدهارير أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد .

أنشد أبو العلاء لرجل من أهل نجد ، وقيل لعثير بن لييد العذري :

---

(١) أنظر شرح الكافية للرضي ١٦/٢ ، والدرر اللوامع على جمع اللوامع للأمين الشنقيطي ١ / ٢٨ ، وخزانة الأدب للبغدادي ٢ / ٤٠ ، وفيه رواية أخرى هي :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إيام الأرض في دهر الدهارير  
الخصائص ٣٠٧/٠ .

(٢) أنظر ضرائر الشعر للقرظاني ١٧١/٠ : ١٨٠ .

فاستقدر الله خيرا وارضين به      فبينما العصر إذا دارت مياسير  
وبينا المرء في الأحياء مغتبط      إذا هو الرمس تغفوه الأعاصير  
يكي عليه غريب ليس يعرفه      وذو قرابته في الحى مسرور  
حتى كأن لم يكن إلا تذكره      والدهر أبتما حين دهاير

وقال الزمخشري : الدهاير تصاريف الدهر ونوائبه : مشتق من لفظ الدهر ؛ ليس له واحد من لفظه كعبايد<sup>(١)</sup> . ولو كان له واحد وجب أن يكون دهورا .

وأیضا يلزم ألا يقع هاهنا عوض ، لأنه لا اضطرار فيه في وزن ولا في غيره ؛ لأنه لو قال في وزن الشعر : الأدهير في موضع الدهاير لم ينقص ذلك من الوزن ؛ وأو كانت فيه ضرورة .

قالوا : وأصي-لال ؛ اللام فيه بدل من النون ؛ والأصل : أصيلان ؛ كأنهم صغروه على هذا البناء ، كما صغروا المغرب (مغربان) كأنه تصغير (مغربان) .<sup>(٢)</sup>

---

(١) أنظر اللسان لابن منظور ٥ / ٣٨٠ ، وتاج العروس ٣ / ٢٢٧

(٢) ضرائر الشعر للقرآز القيرواني ١٨٠ / ١٨١



## للتعويض باللام في ذلك وتلك ، عن ها ، التثنية

وتصحب اللام اسم الإشارة فيقال ذلك ، وهذه اللام عوض من ها التثنية للدلالة على تحقق المشار إليه ؛ ولذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال : « هذا لك » ، لكلا يجمع بين العوض والمعوض ، بخلاف الكاف : فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض<sup>(١)</sup> ، وقد عالج ابن مالك امتناع الجمع بين « ها » التثنية ، واللام في نحو « هذا لك » بأن العرب كرهت كثرة الزوائد ، وقال غيره : « ها » تثنية ؛ واللام تثنية فلا يجتمعان ؛ وقال السبيلي : اللام تدل على بعد المشار إليه ؛ وأكثر ما يقال للغائب . وما ليس بحضرة المخاطب ، و« ها » تثنية للمخاطب لينظر ، وإنما ينظر إلى ما يحضرته لا إلى ما غاب عن نظره فلذلك لم يجتمعا<sup>(٢)</sup> .

ومن هنا يتبين لنا أن أقوال العلماء في منع الجمع بين « ها » واللام في « هذا لك » ثلاثة أقوال :

الأول : لابن مالك وهو التقليل من الزوائد في الكلمات العربية ؛ لأن العرب تكره كثرتها .

الثاني : أنه لما كانت « ها » واللام بإتيان التثنية اكتفى بأحدهما عن الأخرى ، واستغنى بالأولى عن الثانية أو العكس حيث تغنى أي منهما عن نظيرتها وتؤدي مؤداها .

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١٢٥ وأنظر شرح الكافية

للرضي ١ / ٣٢ ، ومجلة المورد المراقيه / ٣٦٠

(٢) أنظر مع الهوامع للسيوطي ١ / ٧٦

الثالث : للسبيل ، وعلة منع الجمع بينها عنده التضاد ، حيث اللام تدل على بعد المشار إليه ودها ، تنبيه للمخاطب إلى أن ينظر إلى ما يحضرته ، أو قد قرب منه .

قال الرضى : فإذا أردت التنصيص على البعد جئت علامته وهى اللام ، فقلت : « ذلك » ، ثم تقول . لفظ « ذلك » يصح أن يشار به إلى كل غائب كان أو معنى ، يحكى عنه أولا ، ثم يوثق باسم الإشارة ، أقول فى العين : جاء رجل ، فقلت لذلك الرجل ، وفى المعنى : تضاربوا ضربا بليغا فهانى ذلك الضرب ، وإنما يورد اسم الإشارة بلفظ البعد ، لأن المحكى عنه غائب... إلخ (١) .

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٢٢ .

## التعريف بال

(أل) حرف من الحروف الثنائية الهوامل في العربية وإن كان مختصاً بالاسم ، إذ هو مع ما يدخل عليه كالثيء الواحد ، وله مواضع ومعاني يرد له قال المهلبى :

تعلم فلتتعريف ستة أوجهه إذا لامه زبدت إلى أول الاسم حضور وتفخيم وجنس ومعهده ومعنى الذى تم الزيادة فى الرسم<sup>(١)</sup>

أحد هذه المعانى : أن تكون لتعريف العهد كقولك : جمانى الرجل ، إذا أردت واحداً بينك وبين المخاطب فيه عهد ،

الثانى : أن تكون بمعنى (الذى) نحو : القائم عندك زيد : أى الذى قام ، ويكون فى المثنى بمعنى (التي) نحو : القائمة عندك هند ، ولا بد لها من صلة ، وهى كل جملة يحسن فيها الصدق والكذب ، ولا تدخل إلا على اسم الفاعل كما تقدم وعلى المضارع نحو قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

أراد : الذى ترضى :

قال ابن مالك :

وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الأفعال قل

---

(١) معانى الحروف لابي الحسن على بن عيسى الرمانى ، ٦٥ وما بعدها ، والاشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ٢ ، ٤٢ ، ٤٤ - وهمع الروامع للسيوطى ١ ، ٧٩ وما بعدها ، وشرح القاموس على الفطروحاتية يس عليه ١٧٠ ، ١٧١ وما بعدها .

الثالث أن تكون زائدة وهي على ضربين : زائدة لازمة كما في الذي ،  
والتي ... الخ قال في الأسماء الموصولة زائدة لازمة وليست للتعريف ، لأن  
الموصولات تعرف بالصلة لا بأل ، وإنما دخلت ال عليها إما تحسناً للفظ  
وإما على التشبيه بالصفات ، وزائدة غير لازمة ، وهي الداخلة على بعض  
الإعلام نحو قول الشاعر :

• باعد أم العمر من أسيرها •

أي أم عمرو ، وعلى الأحوال ، كقولهم : أدخلوا الأول فالأول ، وقول  
الشاعر :

• دمت الحيد فما تنفك متصراً •

أي دمت حميداً ، وعلى التمييز في قول الشاعر :

• وطبت النفس يا قيس عن عمرو •

أي طبت نفساً ... وأما دخولها في نحو : الحسن والحسين والقاسم  
والحارث والضحاك والعباس ، فقال الخليل : لتجعله الشيء بعينه ، يريد أن  
هذه الأسماء صارت بمنزلة الصفات الغالبة كالصعق والسيك ، وما أشبه ذلك  
وقيل إنها للمح الصفة كاليسع<sup>(١)</sup> .

الرابع أن تكون لتعريف الجنس نحو قوله تعالى : « خلق الإنسان من  
علق » العلق / ٢ ، وهذه يصلح أن تخلفها ( كل ) ؛ إذ التقدير : خلق كل فرد ،  
بدليل صحة الاستثناء منها نحو قوله تعالى : « إن الإنسان لبق خسر إلا الذين  
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ... » العصر ٢ ، ٣ وقد اختلف النحاة في نياتها

---

(١) انظر معجم الهوامع للسيوطي ٨٠١ ، ومعاني الحروف للرماني ، ٨٠

وما بعدها .

عن الضمير المضاف إليه فجوزه الكوفيون وبعض البصريين وكثير من  
التأخيرين، وخرجوا عليه قوله تعالى: «فإن الجنة هي المأوى» (النازعات / ٤)  
أي مأواه؛ وذلك لأن هذه الجملة خبر قوله «وأما من عاف مقام ربه...»  
(النازعات / ٤٠) فالو لم تكن (ال) في المأوى نائبة عن الضمير للزم خلو  
جملة الخبر عن ضمير المتبداً. وجوز الزمخشري نيايتها عن الاسم الظاهر،  
واستشهد بقوله تعالى: «وعلم آدم الأسماء كلها...» (البقرة / ٣١) قال:  
«أي أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر  
الأسماء؛ لأن الاسم لا بد له من مسمى، وعوض عنه اللام كقوله تعالى:  
«واشتعل الرأس شيباً...» (مريم / ٤): أي رأس فحذف المضاف وعوض  
عنه «ال»..» وقال أبو شامة نيايتها عن ضمير المتكلم. قال في قوله:  
«بدأت بيسم الله في النظم أولاً» إن الأصل نظمي، فحذف المضاف إليه  
وهو ضمير المتكلم وعوض عنه «ال»، ومنه قول الشاعر:

غداة طفت علماء بكر بن وائل      وطاجت صدور الخيل شطر تميم

وقول الآخر:

قالت بنات العم يا سلى وإن  
كان فقيراً معدماً قالت: وإن

أي قالت بنات عمي<sup>٢٢</sup>.

١٥، انظر شرح الفاكهي على القطر وحاشية يس عليه ١: ١٧٠، وهو

الموامع ١: ٨٠

٢٥، انظر مع الموامع للسيوطي ١: ٨٠، وحاشية يس على الفاكهي

١: ١٧٠: ١٧٠، وشواهد الشافية للبغدادي: ٤٩٨، والشواهد الكبرى

للعيني على خزانة الأدب ١: ١٠٦، وحاشية الأمير على المعنى ٢: ١٨

والتعويض بأل عن المضاف إليه ظاهر أو مضمرا يجيء في ذلك وبعضه  
نحو الكل قائم والبعض جالس ؛ أي كالم قائم وبعضهم جالس ، وقد بسطنا  
القول فيه ملقا بما يغني عن إعادته فراجعه .

هذا - وقد جاء التعويض بأل عن حرف في موضعين ؛ الأول ؛ عن  
الهمزة كما في لفظ الجلالة ، الله ، قال سيبويه ؛ الأصل ؛ إله ، فلما أدخلوا  
اللام حذفوا الهمزة ، وصارت اللام كأنها خلف منها ؛ أي عرض (١) .

وقال الزمخشري ؛ لما كان اسم الله جل ذكره ، ما لا شيء أدور منه على  
السنة العرب خصوصا في لغو إيمانهم التي لا يزالون يبدأون بها كلامهم مع  
تكريرهم لذكره في كل ما دق وجل من أمورهم خففوه ضروبا من التخفيف  
وصرفوه فنونا من التصريف ، من ذلك إنهم بعد ما حذفوا همزة إله ، وعوضوا  
حرف التعريف منها ، جعلوه كأنه عين الهمزة وذاتها ، وكأنه بعض أحرفه  
قالوا ؛ يا الله ، رجعوا فقالوا ؛ لا هم ، فحذفوا لام التعريف كما حذفوا الهمزة  
قال الأعشى ؛

كحلقة من أي رياح يسمعا لا هه الكبار

وقالوا ؛ لاه أبوك ، بحذف لام التعريف ، ولام الإضافة ، وقلبا فقالوا ؛  
لهي أبوك . وحذفوا من المقلوب فقالوا له أبوك . . . (٢) .

(١) انظر المخصص لابن سيده ١ : ١ : ١٧ ، وحجة القراءات لابن  
خالويه ؛ ١٠٥ .

(٢) انظر الأحاجي للزمخشري ٩٨ : ٩٩ ، وحروف المعاني للرماني ؛  
٦٥ : ٦٦ ، ولسان العرب ، لابن منظور ١٧ : ٣٥٩ وما بعدها .

قال سيبويه ومثله ؛ أي مثل لفظ الجلالة في التعويض بأل فيه عن الهمزة  
 « أناس » فإذا أدخلت اللام قلت ؛ الناس إلا أن الناس قد يفارقه اللام ويكون  
 نكرة ، والله تعالى لا يكون فيه ذلك ، فخرج ظاهر كلام سيبويه  
 على أن الناس لا يكون فيه دخول الهمزة مع اللام ، وليس كذلك ؛ لأن  
 اللام في « الله » تعالى خاف من الهمزة ، وليست كذلك في الناس . . . . .<sup>(١)</sup>

والثاني عن ياء النسب ، وذلك نحو قولهم ؛ اليهود والمجوس ، والأصل ؛  
 يهوديون ، ومجوسيون فحذف ياء النسب ، وعوضت منها « ال » ويدل على  
 ذلك أن « يهود ومجوس » معرفتان ، قال ؛

أحادي ترى بربقا هب وهنا كئنا مجوس تستعرا استعارا

وقال الآخر ؛

فرت يهود وأسلمت جيرانها صمى لما فعلت يهود صمام<sup>(٢)</sup>

وبعد ؛ فالتعويض بال يقع في العربية عن اسم ظاهر أو مضمرة ، ولا  
 يكون ذلك الاسم إلا مضافا إليه ، وعن حرف وهو إما همزة كما في لفظ  
 الجلالة « الله » وكلمة « الناس » على قول فيها وذلك الحرف همزة وهو فاء في  
 الكلمتين ، إذ أصلهما « إله وأناس » أدخلت « ال » عليهما ، فحذفت الهمزة  
 منهما ، وهما لا يجتمعان . وإما ياء النسب كما في اليهود والمجوس .

(١) المخصص لابن سيدة ١ : ١٧ ؛ والأشياء والنظائر في النحو

للسيوطي ١ : ١٢٧

(٢) معاني الحروف للرماني ٦٦ : ٦٧ تحقيق الدكتور ؛ عبد الفتاح

إسماعيل شلبي .

## التعويض بالميم

الميم حرف من الحروف الشفوية، ومن الحروف المجهورة، وكان الخليل يسمي الميم مطبقة: لأنه يطبق إذا لفظ بها<sup>(١)</sup>.

وتقع في الكلام أصلية وزائدة، والزائدة إما عوضية، وإما غيرها، فالعوضية إما مشددة وبعوض بها عن (يا) في آخر لفظ الجلالة (اللهم) وإنما شددت في التمويض بها هنا لينساوي العوض والمعوض عنه (يا) في عدد الأحرف<sup>(٢)</sup> وقد سبق أن بسطت القول في ذلك بما ينفي عن إعادته. وإما مفردة، وقد جعلها سيبويه في (مفاعلة) مصدر (فاعل) عوضا عن ألفه، ومنع ذلك المبرد، فقال: ألف (فاعلة) موجودة في المفاعلة، فكيف يعوض من حرف موجود غير معدوم.

قال ابن جني: وقد ذكرنا ما في هذا، ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا، يعني في في كتاب التعاقب) وفيه أن أبا علي رد قول المبرد في الجزء الستين من (التذكرة) وحاصله: أن تلك الألف ذهبت، وهذه غيرها وهي زيادة لحقت المصدر، كما تلحق المصادر ألف الإفعال، وبإاء التفعيل، قال: لكن الألف في المفاعل بغيرها، هي ألف (فاعلة) لاجتماع ذلك نحو: قاتله (مقاتلا)، وضاربه (مضاربا) قال الشاعر:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا وأججو إذا غم الجبان من الكرب  
أراد: مقاتلة.<sup>(٣)</sup>

(١) أنظر لسان العرب لابن منظور ٢٦٨/١٤.

(٢) أنظر الخضرى على ابن عقيل ٧٥/٢، ١٥٥/٢.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١: ١١٧، ١١٨.



## التعويض بما

تكون « ما » في العربية إسمًا وحرفًا ، ولكل مواضعه ومواضعه (١) والحرفية إما عاملة ، وإما غير عاملة وهنم إما كافة ، وإما غيرها ، وغصير الكافة إما عوضية وإما غيرها ، فالعوضية تقع في المسائل التالية :

الأولى : التعويض بها عن كان المحذوفة في نحو قولهم : أما أنت منطلقا انطلقت ، والأصل : انطلقت لأن كنت منطلقا ، فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار ، وجى بما التعويض ، وأدغمت التون للتقارب ، و « ما » هنا عملت عمل « كان » المحذوفة فرفعت الاسم ونصبت الخبر عند ابن جنى وأبي علي (٢)

قال ابن جنى : وربما جاء بعده « ألف بعد الفعل المحذوف » المرفوع والمنصوب جميعا ، في نحو قولهم . أما أنت منطلقا انطلقت معك ، وتقديره لأن كنت منطلقا انطلقت معك ، فحذف الفعل ، فصار تقديره : لأن أنت منطلقا ، وكرهت مباشرة « أن » الاسم ، فزيدت « ما » فصارت عوضا من الفعل ومصالحة للفظ ، لتزول مباشرة « الاسم » وعليه بيت الكتاب :

أبا خراشة أما أنت ذانقر فإن قومي لم تأكلهم الضبيع

- (١) أنظر معاني الحروف للرماني / ٨٦ : ٩١ تحقيق الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي ، ومعنى اللبيب لابن هشام ٢/٢ : ١١ .
- (٢) أنظر معنى اللبيب لابن هشام ٢ / ١٠ ، والتصريح عملي التوضيح ١٩٤/١ ، ١٩٠ ، ومع الهوامع للسيوطي ١ / ١٢٢ والأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ١٢٨ ، وحاشية الأمير ٢ / ١٥٩ والمزهر للسيوطي ١ / ٢٨٩ ، ومعاني الحروف للرماني / ١٢٩ : ١٣٠

أى لأن كنت ذاتفر قويت وشدهت . . . فإن قلت ؛ بم إرتفع ونصب  
( أنت منطلقا ) قيل ؛ بـ ( ما ) ؛ لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب ، فعملت  
عمله ، من الرفع والنصب ؛ وهذه طريقة أبى على ، وجلة أصحابنا من قبله في  
أن الشيء إذا عاقب الشيء ولى من الأمر ما كان المحذوف يليه ، من ذلك  
الظرف . إذا تعلق بالمحذوف ، فإنه يتضمن الضمير الذى كان فيه ، ويعمل  
ما كان يعمل ؛ من نصبه الحال والظرف . . . .<sup>(١)</sup> ، وقيل ؛ العمل لسكان  
المحذوفة ، والصحيح الأول .

فالتعويض عما كان المحذوفة قد كثر بعد أن المصدرية الواقعة في موضع  
المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كما في قولهم :  
أما أنت منطلقا انطلقت . . . وقد حذف كان بدون أن المصدرية كقول  
عبيد بن حصين الراعى :

أزمان قومي والجماعة كالذى . . . لزوم الرحالة أن تميل يملا

قال سيويه : أراد أزمان كان قومي مع الجماعة ، فحذف كان التامة وأبقى  
فاعلها وهو ( قومي ) .<sup>(٢)</sup>

وقيل ( ما ) في ( أما أنت ذاتفر ) ليت عوضا عن كان الناقصة ، بل

---

(١) أنظر الخصائص لابن جني ٢/٢٨٠ وما بعدها ، ومجلة المورد العراقية  
٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ . والأشعري ١٠١ ، ٢٤٤ ، والتصريح على التوضيح  
١٩٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩٠٢ تميشه ١٠ ، وشدوز الذهب  
١٨٠ .

(٢) التصريح على التوضيح ١ ، ١٩٥ ، وشرح إلكهي على القطر ٢ ، ١٢٠

عروض عن فعل الشرط وأداته ، إذا لا يتبعه أن يقال فخرت لكونك ذانقر  
لأن قومي لم يأكلهم الضبع ، بل المتبعه أن يقال منها تذكر أنت في حال  
كونك مذكورا بالنقر ، فإن مثلك ذونقر ؛ إذ قومي لم تأكلهم سنة الجذب  
حتى ترفع على بقومك ونفرك ، وهذا ينادى بكون أما نائية عن مها<sup>(١)</sup> .  
وعليه فكان المحذوفة تامة ، وأنت فاعلها ، وإنما يجب فصله حيث حذف  
غامله ، ومنطلقا حال .

وزعم المبرد أن ما زائدة لأعوض فيجوز إظهار كان معها نحو : أما كنت  
منطلقا انطلقه ، ورد بأن هذا كلام جرى مجرى المشل . فيقال كما سمع  
ولا يغير .<sup>(٢)</sup>

الثانية : التعميض بها عن جملة الشرط في قولهم : أفعل هذا إمالا ،  
إذ الأصل : إن كنت لاتفعل غيره : حذفت الجملة ، وصارت ( ما ) عوضا  
عنها فلا يجمع بينها . ذكره السخاوي .<sup>(٣)</sup>

ومنه قول الشاعر :

أمرعت الأرض لو أن مالا لو أن نوقالك أو جمالا

• أو نسله من غم إمالا •

التقدير : إن كنت لاتجدين غيرها .<sup>(٤)</sup> وجوز السكوفيون حذف

---

(١) أنظر شرح المفصل ٩٩/٢ ، وحاشية يس على الفاكي ١٢/٢ : ١٣

(٢) همع الهوامع ١٢٢/١

(٣) الأشياء والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١٢٨ ، ومعنى اللبيب ٢ : ١٠

(٤) الأشموني ٢ ، ٢٤٥ ، وهمع الهوامع ١ : ١٢٢ ، وشذور الذهب : ١٨٠

(كان) : أعنى فعل الشرط بلا تعويض ، فإذا قيل لك : لاتأت الأمير فأنه جازر ، جاز أن تقول : أنا آتية وإن ، ومنه قالت : وإن ، وجعل اللغزاني ( ما ) زائدة لتأكيد ( إن ) الشرطية من غير تقدير لكان كما في قوله : فإما ترين ، ودلاً ، داخلة على فعل الشرط ؛ واستحسن هذا غير واحد لأنه أقبل تكافؤاً ، وضعفه الروداني ، بحجة أن « ما » لاتزاد قبيل الشرط المنفي بلا ، وبأن الجواب يحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً لفظاً أو معنى ، والشرط على زعمه مستقبل ، وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة أفعل قبله عليه : والتقدير : فافعل هذا. <sup>(١)</sup>

فعل القول بالتعويض يكون الم عوض عنه جملة كان واسمها ، و( ما ) عوض عنها ؛ ودلاً ، جزء الخبر المحذوف <sup>(٢)</sup> وقيل عوض الخبر المحذوف ، الأمير  
٠٠١٥٩/٢

الثالثة : التعويض بما عن الاسم المجرور بالكاف كما في قول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فتاهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

الشاهد فيه هنا قوله : كما هيا ، والأصل : كعهدها من البكرة ، المحذف المضاف إلى الهاء ، ولما كانت الكاف لا تدخل على المضمرة المتصلة جعل مكانه المنفصل فصار ( كهي ) ، ثم زادوا ( ما ) عوضاً عن المحذوف ، ومثله ( كن كما أنت ) : أي كعهدك وحالك ، ثم حذف منه وعوض كسابقه <sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن هشام من معاني الكاف الاستعلاء ونسبه للأخفش والكوفيين ،

(١) أنظر حاشية الصبان على الأشموني ١ : ٢٤٥

(٢) أنظر حاشية الدسوقي على المعنى ١ : ٣١٢

(٣) أنظر حاشية الأمير ١ / ١٤١ ، وحاشية الدسوقي على المعنى ١ / ١٧٧

وإذا فالمعنى المراد : كن على ما أنت : أى عليه ، حيث إن بعضهم قيل له :  
كيف أصبحت فقال : كخير : أى على خير ، . . . وللنحويين في هذا المثال  
أعريب غير ما تقدم فأرجع إليها<sup>(١)</sup> .

الرابعة : التعويض بها عن الفاعل في الأفعال : قلنا وكثر ما ، وطلما ،  
وبعضهم جعل منها ( قصر ما ) ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل  
الأول ، وقيل ( ما ) ليست عوضا فيها ، بل كافة عن عمل الرفع ، وعلة ذلك  
شبهين برب ، ولا يدخلن إلا على جملة فعلية صرح بفعاليتها كقوله :

قلنا يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعيا أو مجبيا .

فأما قول المرار :

صددت فأطولت الصدود وقلنا وصال على طول الصدود يدوم

فقال سيبويه : ضرورة ، ووجه ذلك أن هذه الأفعال حقا ، أن يليها  
الفعل صريحا ، والشاعر أولاها فعلا مقدرًا ، وإن ( وصال ) مرتفع يدوم  
مخنوقا مفسرا بالمذكور ، أو أن الشاعر قدم الفاعل ، ورده ابن السيد بأن  
البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر ، أو أن الشاعر قد أناب  
الجملة الاسمية عن الفعلية كقول الشاعر :

• فهلا نفس ليلى شقيعها •

---

(١) انظر معنى اللبيب لابن هشام ١ / ١٥٢ ، وخرانة الأديب البغدادي

على القول بأن نفس مبتدأ، وشفيع خبره، وقيل غير ذلك<sup>(١)</sup>.

الخامسة: التعويض بها عن المضاف إليه، وذلك في (حيثما وإذا ما) فقد جىء بما عوضا من إضافتهما إلى الجملة، ذكره ابن جني<sup>(٢)</sup> وقيل (ما) الزائدة بعد الظرف كافة عن عمل الجر فيها بعدما كقول الشاعر:

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالنظام المخلص

وقبل (ما) مصدرية، وهو الظاهر؛ لأن فيه إبقاء (بعد) على أصلها من الإضافة ولأنها لو لم تكن مضافة لتونت، وكقول الشاعر:

بينما نحن بالآراك مما إذا أتى راكب على جملة

وقيل (ما) زائدة وبين مضافة إلى الجملة...<sup>(٣)</sup>.

ومثل الظروف في ذلك (أى) إذا اتصلت بها (ما) نحو (أىما) وذلك عوضا عن المضاف إليه، قال أبو موسى الجزولي: إن (ما) اللاحقة لأى الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذى تطلبه من جهة المعنى، ورد ذلك أبو حيان بأنه لو كانت عوضا لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى: وأىما الأجلين قضيت... القصص: ٢٨؛ لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه، بل الصواب أنها زائدة لمجرد التوكيد، ولذلك لم تلزم، ولو كانت عوضا للزم<sup>(٤)</sup>.

(١) أنظر معنى اللبيب ٢/ ٧: ٨، وشرح الكافية للرضي ٢: ٣٤٥، ٣٩٠.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١: ١٢٩.

(٣) أنظر معنى اللبيب لابن هشام ٢: ١٠، ودرة الغواصي للحريري: ٨٤.

(٤) أنظر الأشباه والنظائر ١/ ١٢٤.

وقال ابن كيسان : ( ما ) في موضع خفض بإضافة ( أي ) إليها ، وهي نكرة « والأجلين » بدل منها ، وكذلك في قوله « فيها رحمة من الله » ، أي رحمة بدل من ( ما ) ، وهذا من ابن كيسان تلطف حيث كان لا يجعل شيئا زائدا في القرآن ، ويخرج له وجها يخرج به من الزيادة<sup>(١)</sup>

هذا وقد جعل بعضهم ( ما ) في نحو : أفعل ذلك آثرا ما عوضا : قال ثعلب : أي أول شيء .

قال أبو علي : أفعل آثرا ، فإثما زائدة لازمة فيما ذكره سيويبه ؛ وقال غيره : أفعله آثرا ؛ فالازمة للأول للمعوض المعاقب للفعل ؛ وهي لازمة هنا للتأكيد الذي يقتضيه آثرا له على وجه من الوجوه ؛ فصارت تقوم مقام هذا الكلام ، ولو قال : أفعله آثرا ؛ لتوجه فيه أن يكون آثرا له الوجه الذي ذكرته لك ؛ فكان يورم هذا المعنى ؛ فإذا قال : ما زال الإبهام ؛ كما أنه لو قال : آثرا له على وجه من الوجوه ؛ زال الإبهام ؛ فإثما قد أفادت هذا المعنى ؛ وإن أشبهت التأكيد ؛ فهي لإزالة الإبهام ؛ بخلاف المعنى المقصود .<sup>(٢)</sup>

(١) تفسير القرطبي ١٣/٢٧٩ .

(٢) أنظر المخصص لابن سيده ٤/١٣/٦٣ .

## التعويض بأما عن فعل الشرط وأداته

يعوض بأما عن فعل الشرط وأداته في نحو قولهم . أما زيد فنطلق ،  
إذ الأصل . إن أردت معرفة حال زيد ؛ فزيد منطلق حذف أداة الشرط ؛  
وفعل الشرط ؛ وأنيب « أما » فثاب ذلك ؛ ولا بدّل « أما » من جملة ؛  
ودخول الفاء على تالي تاليها ؛ كما في المثال ، والأصل أن يقال . أما فزيد  
منطلق ؛ فتجعل الفاء في صدر الجواب ؛ كما هي مع غير « أما » من أدوات  
الشرط ؛ ولكن خولف هذا الأصل مع (أما) فراراً من قبجه ؛ لكونه في  
صورة معطوف بلام معطوف عليه ؛ ففصلوا بين « أما » والفاء بجزء من  
الجواب وهو واحد من ستة ؛ أحدها المبتدأ ؛ كما في المثال ؛ والثاني الخبر . الخ

قال ابن مالك :

أما كها يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا

وهذه ألفا ؛ لا تحذف من الكلام إلا في حالين :

الأول : أن تكون قد دخلت على قول محذوف استغناء عنه بالمقول  
كما في قوله تعالى : « فإما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ،  
التقدير : فيقال لهم « كفرتم » بعد إيمانكم ، فحذف القول مع الفاء استغناء  
عنه بالمقول وهو « أكفرتم » وهذا كثير في العربية .

الثاني : في ضرورة الشعر كقول الشاعر :

فأما القتال لاقتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب . . .



والأصل فلاقتال . فحذف الفاء ضرورة<sup>(١)</sup>

قال المبرد : أما المفتوحة فإن فيها معنى المجازاة . وذلك : أما زيد  
فله درهم . وأما زيد فأعطه درهما . فالتقدير : مها يكن من شيء فأعط زيد  
درهما . فلزمت الفاء الجواب . لما فيه من معنى الجزاء . وهو كلام معناه  
التقديم والتأخير . ألا ترى أنك تقول : أما زيد فاضرب . فإن قدمت الفعل  
لم يجر لأن «أما» في معنى : مها يكن من شيء . فهذا لا يتصل به فعل . وإنما  
حد الفعل أن يكون بعد الفاء ولكنك تقدم الاسم ليسد مسد المحذوف  
الذي هذا معناه ويعمل فيه ما بعده .

وجملة هذا الباب أن الكلام بعد «أما» على حاله قبل أن تدخل .  
إلا أنه لا بد من الفاء . لأنها جواب الجزاء . ألا تراه قال عز وجل : «وأما  
ثمود فهديناهم» فصلت / ١٧ : كقولك : ثمود هديناهم . ومن رأى أن يقول :  
زيدا صرته نصب بهذا فقال : أما زيداً فاضربه . وقال : «فأما اليتيم فلا تقهر  
الضحى / ٩ فعلى هذا فقس هذا الباب<sup>(٢)</sup>

---

(١) أنظر التصريح على التوضيح ٢/٢٦٢ . وجمع الهوامع للسيوطي

(٢) المقترض لأبي العباس المبرد ٣/٢٧ تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق

## التعويض بالنون

أولا التعويض بالنون في آخر المثني وجمع المذكر السالم عن حذف تنوين مفرديهما نحو : هذان مسلمان ، وهؤلاء مسلمون ، إذ حق كل اسم أن يسكون ممنونا سواء أكان تنوينه ظاهرا كما في الأسماء المصروفة ، أو مقددا كما في الأسماء الممنوعين الصرف ، أما ما أشبه الحرف من الأسماء فلا تنوين فيه ، ولا يقال : إن النون في المثني وجمع المذكر السالم حلت محل المعوض عنه وهو التنوين ، بل في غير مكانه ، إذ محل التنوين في المفردات يعتقب حرف الإعراب وهو الميم من ( مسلم ) وأما النون في المثني والجمع فلم تكن بعدها ، بل بعد علامة الإعراب وهي الألف أو الياء في المثني ، والواو أو الياء في جمع المذكر ، وعليه فلم تقع النون موقع التنوين لوقوعها بعد علامة الإعراب فيها ، وأما تنوين المفرد فقد حذف عند إرادته تثنيته أو جمعه لالتقائه ساكنا مع علامتي إعراب المثني والجمع ، وقد رسم العوض وهو النون في المثني وجمع المذكر السالم ( خطأ ) دون المعوض عنه وهو تنوين المفرد ، وذلك لأمرين :

أحدهما : أن النون حرف جلد يتحمل الحركة والتنوين ليس كذلك .  
ثانيها : أن حركة النون للتخلص من التقاء الساكنين والغالب كسرهما في المثني وفتحها في جمع المذكر ، ونسب العكس ، ولو سكنت على الأصل للزم منه التقاء الساكنين في غير الوقف الأمر الذي يقتضى حذف أولهما لكونه حرف مد ، وعليه يذهب التمييز بين المفرد وغيره من المثني والجمع ولو حذف النون لالتقاء الساكنين على غير القياس كان اتقاصا لما لزم أن يكون حيث العرب تستصح أن تحذف شيئا دون أن تعوض عنه .

( م ٨ - التعويض )

ثانيا : التعويض بالتنوين:

- ١ - تعريف تنوين العوض      ٢ - الغرض منه      ٣ - ما يدخله  
٤ - أقسامه      ٥ - حذفه

تعريفه :

هو اللاحق لنحو ( جوار ، وكل وبعض ، وإذ ، وغيرها مما ستكشف عنه هذه الدراسة ، وذلك عوضا عن حرف أو مفرد ، أو جملة أو جمل ) .

الغرض منه :

يؤتى بتنوين العوض جبرا لما حذف من حروف بعض الكلمات ، أو إجماعا إلى ما حذف من المفردات أو الجمل قصدا إلى التخفيف تارة ، وإلى الإيجاز أخرى فالتخفيف في نحو جوار وغواش ، والتنوين فيهما أتى به لتخفيف اللفظ بحذف حرف العلة منهما ، وهو الياء لثقل الضمة والكسرة عليه ، والتعويض عنه بالتنوين ، وأما الإيجاز ففي نحو بعض وكل ، إذا قطعنا عن الإضافة مثل قوله تعالى : « وكل أتوه داخرين » وقوله « فضلنا بعضهم على بعض » وكذلك ( إذ ) في نحو قوله تعالى : « وأنتم حينئذ تنظرون » وقوله : « يومئذ تحلت أخبارها » ففي بعض وكل جرى به للإيجاز بحذف المضاف إليه ، كما يكون المضاف إليه جملة أو جمل فتحذف ، ثم يعرض عنها بالتنوين اللاحق لفظ ( إذ ) .

ما يدخله العوض :

يدخل تنوين العوض على المشهور الأسماء المنووعة من الصرف المعتلة أو آخرها جمعا كانت بجوار وغواش ، أو مفردة كأعيم ويعيل تصغير

( أعمى ويعلى ) وبعض وكل كما أسلفت نحو قوله تعالى : وكلا ضربنا له الأمثال وقوله : وفضلنا بعضهم على بعض ، ولفظ ( إذ ) ، وعلى غير المشهور الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إذا وردت منونة ، فإن تنوينها - كما يبدو لي - يكون عوضا عن تمييزها ؛ وهو المضاف إليه المحذوف : وذلك حيث استعملت هذه الأعداد في الكلام العربي مضافة بكثرة ؛ ومنونة على قلة ؛ وكلا الاستعمالين ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى : فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة . . . البقرة / ١٩٦ فثلاثة استعملت مضافة على الأصل ؛ وعشرة استعملت منونة ؛ وتنوينها عوض عن المضاف إليه المحذوف ؛ والتقدير : وسبعة أيام إذا رجعتم بدليل أيام السابقة ؛ ومثل هذه الآية في ورود الاستعمالين قوله تعالى : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا . . . البقرة / ٢٣٤ أي وعشرة أيام ؛ وإنما ذكرت العشرة في هذه الآية مع أن المعدود مفردة مذكر ؛ وذلك - بيانا - لوجه من وجهي استعمال العدد عند حذف المعدود ؛ فالعدد ( أربعة ) استعمل مضافا إلى الأشهر ، والعدد ( عشرا ) استعمل غير مضاف استغناء عنه بعوضه وهو التنوين .

وقيل : المراد عشرة أيام مع الليالي ؛ لأن اليوم تابع لليل عند العرب . حيث لا يعتد بدخول الشمس إلا برؤية الهلال ، ولا يكون ذلك إلا ليلا ، لهذا جرى اللفظ : ( عشرا ) على الليالي قصدا فذكر ، ومن هنا جرت العادة في التواريخ بالليالي ، فيقال : خمس خلون ، وخمس بقين . . . الخ<sup>(١)</sup> .

كما يدخل تنوين العوض لفظه قد ، عوضا عن الجملة الفعلية المحذوفة بعده كقول الشاعر :

أفد الترحل غير أن ركابنا      لا تزل برجاننا وكان قد

(١) انظر المخصص لابن سيده جلد ٥ / ٧٣٥ ص ١١٥ ، ١١٦ .

والتقدير وكان قد زالت وهذه الجملة المقدره دلت عليها الجملة السابقة  
« لما نزل ، فحذفت وعوض عنها بالتنوين في « قد » .

كما يحتمل عندي أن يكون التنوين اللاحق « قبل » ، و« بعد » ،<sup>(١)</sup> عند  
قطعهما عن الإضافة عوضاً عن المضاف إليه المحذوف كذلك كما في قول  
الشاعر :-

فساع لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الخيم  
ونحو قولنا جئت من قبل ، ومن بعد بتنوين « قبل » ، و« بعد » ، بالتنوين  
فيهما يحتمل عندي أن يكون عوضاً عن المضاف إليه المحذوف حيث كثر  
استعمالها في اللسان العربي مضافتين ولذلك نجد حذف التنوين منهما لا يكون  
إلا عند نية إضافتهما لفظاً أو معنى كما في قول الشاعر :-

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطف مولى عليه العواطف

فالتنوين قد حذف من لفظ « قبل » ، وبقيت كسرة الإعراب حيث قصد  
لفظ المضاف إليه وكذلك الضمة فيهما عند البناء دون تنوين ، إنما هي ضمة  
تحمل معنى الإضافة كما أنها حركة بناء ومن ذلك قوله تعالى : « لله الأمر من  
قبل ومن بعد » الروم : ٤ في قراءة الجمهور بالبناء على الضم .

أقسام تنوين العرض :

ينقسم هذا التنوين في جملته بالنسبة للعرض منه إلى ثلاثة أقسام :-

الأول : أن يقع التنوين عوضاً عن حرف ، ولا يخلو هذا الحرف

---

(١) انظر ضرائر الشعر للقرناني : ٢٠٨ تهمة : ١ .

المعوض عنه بالتنوين من أن يكون زائداً أو أصلاً ، أما الزائد ففي نحو  
جنادل مراداً به الجمع ، جنادل ، فحذف الألف من الجمع ثم عوض عنها بالتنوين  
في المفرد وهذا القول لابن مالك وفيه نظر<sup>(١)</sup> .

وأما الحرف الأصلي الذي حذف ، وعوض عنه بالتنوين ففي نحو  
« جوار ، وغواش » في حال الرفع والجر بناء على تقديم الإعلال على منع  
الصرف حيث كان متعلقاً بجوهر الكلمة ، ومنع الصرف حال من أحوالها  
بعد تمامها ، فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة رفعاً وجرأ لأن الأصل  
في « جوار » رفعاً وجرأ « جوارى » ، أو « جوارى » ، بالياء والتنوين في  
الحالين استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفت لالتقاء الساكنين ومن  
المعلوم أن هذا التنوين تنوين التكمين وهو المسمى تنوين الصرف وقد تقرر  
أن المحذوف لعلة كالثابت ؛ فالياء حذفت لعلة صرفية ؛ ثم يقال ؛ وجدت  
صيغة منتهى الجمع الأقصى تقديرها وهي لا تجامع تنوين الصرف ؛ فحذف  
التنوين بسبب ذلك فصار « جوار » بدون تنوين ؛ فخيف أن تشبع الكسرة  
فتولد الياء فترجع بعد حذفها ويحصل الثقل بعد رجوعها ؛ فأني بالتنوين  
عوضاً عنها وبهذا يكون التنوين الموجود في « جوار » بعد حذف الياء تنوين  
العوض وذلك المعوض حرف وهو الياء ؛ أما التنوين الأصلي الموجود قبل  
الحذف في « جوارى » فهو تنوين الصرف وقد زال بتنوين العوض ومن  
هنا نجد نوعين من التنوين تعاقبا على لفظ « جوارى » ثم طارد أحدهما  
الأخر .

---

(١) هذا ما قاله ابن مالك والذي يظهر خلافه ؛ وهو أن التنوين في  
« جنادل » تنوين الصرف بدليل جره بالكسرة على خلاف جر الجمع ؛ وليس  
فهاب الألف التي هي علم الجمع كذهاب الياء من نحو « جوار » ؛ وبهذا لا يكون  
التنوين في « جنادل » للمعوض .

ولهذا هو الراجح عند النحاة لأن سبب الإعلال قوى، وهو الثقل الظاهر في الكلمة قبل حذف الحرف من «جوارى»، أو «جوارى»، أما منع الصرف فسيبه ضعيف لأن المشابهة للفعل وهي غير ظاهرة ومما سببه قوى أرجح مما سببه ضعيف<sup>(١)</sup>.

وقد اعتمد هذا الفريق القائل بأن التنوين في «جوار»، و«غواش»، عوض عن حركة فيما ذهب إليه بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال في لغة من أثبت الياء حال الجر مفتوحة فأصل «جوار»، («جوارى»)، («جوارى») رفعا ونصبا بلا تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم أتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذا يقال في حالة الجر، وإنما كانت الفتحة في حالة الجر ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة وعلى هذا يكون التنوين عوضا عن حركة وإنما عوض عنها ليتوصل به إلى حذف الياء الموجبة للثقل في الكلمة، والمراد بالحركة هنا الضمة حال الرفع، والفتحة النابتة عن الكسرة حال الجر وقيل على هذا الرأي وهو تقديم منع الصرف على الإعلال إن التنوين عوض عن حرف أيضا إذ يقال: استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم وجد في آخره مزيد ثقل لسكونه ياء مكسورا ما قبلها، وقد أعل مع (أل) والإضافة في الرفع والجر بتقدير إعرابه استثقالا، فإذا خلا من (ال)

---

(١) حاشية العطار على الأزهريه / ٢٠ بتصرف والتطبيقات العربية لأحمد نجاتي ١٤ وذهب البعض ومنهم المبرد والزجاجي إلى أن التنوين في نحو (جوار وغواش) عوض عن حركة بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال وفيه نظر (المصائص ١ / ١٧١) وحاشية الشيخ أبي النجاء على شرح خالد الأزهري لمن الأجرومية ص ١٣ والأحاجي للزمخشري / ٩٧ وما بعدها، والأشبه والنظار للسيوطي / ١ / ١٢٥، وحاشية الحضري ٢ / ١٠١.

والإضافة تطرق إليه التغيير ، وأمكن فيه التعويض ، فنخفف بحذف الياء ، ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة<sup>(١)</sup> .

الثاني : أن يكون عوضا عن مفرد :

أما التنوين الراجع عوضا عن مفرد فقد اشتهر في كتب النحو بأنه اللاحق ( بعضا وكلا ) إذا قطعنا عن الإضافة نحو قوله تعالى : « قل كل يعمل على شاكلته » الإسراء ٨٤ ، وقوله « ورفع بعضكم فوق بعض درجات » الأنعام ١٦٥ التقدير - والله أعلم - كل إنسان ، ورفع بعضكم فوق بعضكم فحذف المضاف إليه أتى بالتنوين عوضا عنه .

وقيل إن تنوين ( بعض وكل ) ليس تنوين عوض وإنما هو تنوين الصرف يزول عند الإضافة ويوجد عند عدمها<sup>(٢)</sup> .

قال الزمخشري : والأولى أن يقال : ليس بموضع عن المحذوف ، وإنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة ، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه<sup>(٣)</sup> .

وقيل لا مخالفة في الحقيقة بين المذهبين ؛ لأن تنوينهما عوض عن المضاف إليه دون شك إلا أنه تنوين صرف لأن مدخوله معرب بخلاف تنوين

---

(١) مراتب النحويين / ١٣ ت ، ٢ ، في الكتاب ٥٨ / ٢ ، وخرزانه الأدب للبغدادي ١ / ١١٤ وما بعدها والتصريح على التوضيح ١ / ٣٤ ، وشرح أبي الحسن الأشموني ١ / ٣٥ .

(٢) انظر حاشية يس على الفاكهى ١ / ٢١

(٣) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٠



وإذ ، فإن تنوينه عوض لا غير لكونه ظرفاً مبنياً<sup>(١)</sup> . والصحيح أن تنوين ( بعض ، وكل ) تنوين عوض .

وعما ورد فيه التنوين عوضاً عن مفرد لفظ ( أى ) الشرطية نحو قولهم :  
أيا تضرب أضرب ، أى أى رجل تضرب أضرب ، فحذف المضاف إليه  
( رجل ) وعوض عنه التنوين فى « أى » ، ومنه قوله تعالى : « أيا ما تدعوا فله  
الاسماء الحسنى . . . » الإسراء : ١١٠ فأما اسم شرط مفعول ثان لفعل  
الشرط ، وهو « تدعوا » ؛ لأنه بمعنى : تسموا - كما فى البيضاوى - وحذف  
مفعوله الأول ، وتنوين « أى » عوض عن المضاف إليه : أى اسم تسموه ،  
وما صلة لتأكيد الإبهام فى « أى » . . .<sup>(٢)</sup> . وفى « ما » فى « أيا ما » قولان :  
الأول : أنها للتأكيد كما تقدم ، والثانى أنها شرطية ، جمع بينهما تأكيداً ،  
كما جمع بين حرفى الجر للتأكيد ، وحسنه اختلاف اللفظ كقول الشاعر :

• فأصبحن لا يسألننى عن بابه •

ويؤيد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف « أيا من تدعوا إليه » ، وقيل :  
« من » ، تحتل الزيادة على رأى الكسائى ، وأن تكون شرطية ، وقد جمع  
بينهما تأكيداً لما تقدم<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر يس على الفاكهى ١ : ٢١

(٢) انظر ابن عقيل على الخضرى ١ : ١٦٥ ، وحاشية الخضرى ٢ : ١٢١ ،  
والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ : ١٢٠ ، وحاشية الجمل على الجلالين

٢ : ٦٥٥

(٣) انظر حاشية الجمل على الجلالين ٢ : ٥٥

الثالث : أن يكون التنوين عوضاً عن جملة أو جمل ،

هذا التنوين المأى به عوضاً عن جملة<sup>(١)</sup> أو جمل وهو اللاحق للفظ « إذ » خاصة .

وقد اختلف في التنوين هنا كما اختلف في تنوين « بعض » ، وكل « ، » ، والذي عليه جمهور النحاة أنه عوض عن جملة أو جمل .

وذهب الأخص إلى أنه تنوين تمكين بناء على ما ذهب إليه من أن « إذ » مجرورة بالإضافة وأن كسرتها كسرة إعراب ، والذي حملة على ذلك جعله بناءً ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معرفة<sup>(٢)</sup> . ويرد هذا بالآتي :

١ - ملازمة ( إذ ) للبناء أشبهها الحرف في الافتقار إلى جملة .

٢ - شبهها الحرف في الوضع .

٣ - كسرها دون مقتضى في نحو : وأنت إذ صحيح .

٤ - تقرير ثبوت البناء لإذ ( إذ ) ولا علة له إلا كونه مضافاً إلى مبنى ، وقد قالوا : يومئذاً ، يفتح الذال منونا ولو كان معرباً لم يجر فتحه ؛ لأنه مضاف إليه ، فدل على أنه بني على الكسر تارة لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف<sup>(٣)</sup> . وبهذا يتضح أن تنوين ( إذ )

---

(١) يس على الفاكهي ٢١ / ١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣١ / ١

والتصريح على التوضيح ٣٤ / ١

(٢) انظر الخصائص ٢ / ٣١٥

(٣) انظر التصريح على التوضيح ١ : ٣٤ وما بعدها وحاشية يس عليه .

والمفصل لابن عيش ٩ : ٣٠ وما بعدها . وحاشية يس على الفاكهي ١ : ٢١

هو ض وهو الأصح، وما ورد فيه التعويض عن جملة فنحو قوله تعالى: «يومئذ يفرح المؤمنون، فتوين إذ عوض جملة المضاف إليه المحذوف، إذ التقدير: ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون، فحذفت جملة (غابت الروم) وعوض منها التوين، وأما العوض عن جمل فنحو قوله تعالى: «يومئذ تحدث أخبارها، فالمحذوف هنا ثلاث جمل وقد عوض عنها بالتوين، وقد أجاز بعضهم أن يكون التوين عوض عن بعض جملة نحو: «والعبيش فتقلب إذ ذاك أفنانا».

أى: إذ ذاك كان كذلك.

وما لحقة التوين عوضا عن جملة لفظ (أوان) في قول أبي زيد الطائي:

طلبوا صلحنا ولات أوان

فأجبتنا أن ليس حين بقاء

فكسرة نون (أوان) ليست كسرة إعراب، بل هي إما كسرة بناء، وإما كسرة التخلص من التقاء الساكنين، وهذا التوين، ليس تنوين التكمين الذي يكون في آخر الاسم المتمكن، ولكنه إما تنوين العوض الذي يلحق نحو (إذ) عند حذف الجملة التي تضاف (إذ) إليها كما في قوله تعالى: «يومئذ تحدث أخبارها، الزلزلة / ٤»، وإما تنوين الضرورة الذي يلحق بعض المبيئات وأصل الكلام على الأول. ولات أوان طلبوا صلحنا فأوان مضاف، والجملة الفعلية مضافة إليه، فحذفت هذه الجملة، ثم بنى أوان إما على السكون كما هو الأصل في المبيئات، وإما على الكسر أشبهه في الوزن بنزال ثم أتى بالتوين عوضا عن الجملة المحذوفة...»<sup>(١)</sup>.

(١) انظر شذور الذهب ٢٠١: ٢٠٢ تحقيق محي الدين عبد الحميد، وجملة

المورد العراقية: ٣٣٣ المسألة: ٤٦، والمفصل للزحشرى: ٣٢٩، وشرح

المفصل لابن يعيش ٩: ٣٢ وما بعدها. والخصائص لابن جني ٢: ٢٧٧.

## التعويض بالهاء

تأتي الهاء المفردة في العربية على خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون ضميراً للغائب وتستعمل في موضعى الجر والنصب نحو قوله : قال له صاحبه وهو يحاوره ، المكف / ٣٧

الثانى : أن تكون حرفاً للغيبة ، وهى الهاء فى (إياه) فالتحقيق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة ، وأن الضمير (إيا) وحدها .

الثالث : هاء السكت وهى اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو : (ماهىه) ونحو : وها هناه وأزيداه ، وأصلها أن يوقف عليها ؛ وربما وصلت بنية الوقف .

الرابع : المبدلة من همزة الاستفهام كقول الشاعر :

وأنى صواحبها فقلنا هذا الذى منح المودة غيرنا وجفانا

أراد : أذا الذى ؛ والتحقيق أن لاتعد هذه لأنها ليست بأصاية على أن بعضهم زعم أن الأصل : هذا فحذفت الألف .

الخامس : هاء التأنيت نحو : رحمة فى الوقف ؛ وهو قول الكوفيين ؛ زعموا أنها الأصل ؛ وأن التاء فى الوصل بدل منها ؛ وعكس ذلك البصريون والتحقيق أن لاتعد ؛ ولو قلنا بقول الكوفيين لأنها جزء كلمة (١) .

السادس : أن تكون عوضاً عن ياء المتكلم فى النداء فى نحو : يا أبتاه ويا أمته ؛ ويا خالتاه ؛ وإنما يلزمون هذه الهاء فى النداء إذا أضفت إلى نفسك

لخاصة ، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء وأرادوا أن لا يتخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء ، وأنهم يكادون يقولون : يا أباه ، ويا أمه ، وصار هذا محتملاً عندهم لما يدخل النداء من التغيير والحذف ، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين ، كما قالوا : ، أتبق ، لما حذفوا العين ، جعلوا الياء عوضاً ، فلما ألحقوا الهاء في دأبه وأمه ، صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع . . . (١)

وأما دها ، فقد جاءت في العربية على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً لفعل ، ومعناه : خذ ، ويجوز مدد ألفها نحو هاء للمذكر وهاء للمؤنث ، وتستعمل بمدودة الألف أو مقصودتها بكاف الخطاب وبدونها . . . (٢) .

الثالث : أن تكون ضميراً للمؤنث فتستعمل بجرورة الموضع ومنصوبته نحو قوله : فألهمها فجورها وتقواها ، الشمس / ٨

الثالث : أن تكون للتنبيه فتدخل على أربعة أشياء :

دأ ، الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو : هذا . . .

دب ، ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة نحو : ها أنتم أولاء ، آل عمران ١١٩ ؛ وقيل إنما كانت داخلة على اسم الإشارة فقدمت ؛ فرد بنحو دها أنتم هؤلاء ، فأجيب بأنها أعيدت توكيداً (٣) .

(١) النحوص لابن سيده ، / ، ١٧١/١٣ : ١٧٢ ، ٢٢٨

(٢) انظر معاني الحروف للرماني / ٩٢ ، ومعنى اللبيب ٢٧/٢

(٣) انظر المرجعين السابقين ثم شرح الكافية للرضي ٣/٣٨٠ : ٣٨١

ج - الثالث نعت (أى) فى النداء نحو : يا أيها الرجل ، وهى فى هذا  
واجبة للتنييه على أنه المقصود بالنداء ، قيل : وللتعويض عما تضاف إليه  
(أى) ويجوز فى (ها) هنا حذف ألفها وضم هاها إتباعا فى لغة بنى أسد  
نحو قوله تعالى : يا أيه المؤمنون - أيه الثقلان - أيه الساحر ، بضم الهاء  
فى الوصل .<sup>(١)</sup>

قال ابن يعيش (ها) للتنييه فى «يا أيها الرجل» زينة لازمة عوضا بما حذف  
منها ، والذي حذف منها الإضافة فى قولك : أى الرجلين . . .<sup>(٢)</sup>

وقال سيبويه : وأما الألف والهاء اللتان لوقتاد أيا ، تو كيدا ، فكأنك  
كررت «يا» مرتين ، إذا قلت : «يا أيها» وصار الاسم تنبيها ، هذا كلامه  
وهو حسن جدا .

وقد وقع عليه الزمخشري فقال : وكلبة التنييه المقحمة بين الصفة  
وموصوفها ، لفائدة تبين معاوضة حرف النداء ومكافئته بتأكيد معناه ،  
ووقوعها عوضا عما يستحقه : أى من الإضافة .<sup>(٣)</sup>

هذا - ويظهر لنا بما تقدم هنا وفى غيره أن «أيا» قد كثر معها التعويض  
فى الأحوال التالية :

١ - يلحقها التنوين عوضا عن المضاف إليه ، وذلك إذا قطعت عن  
الإضافة نحو : أيا تضرب تضرب ، وأيا تكرم أكرم . . . الخ .

---

(١) معنى اللبيب لابن هشام ٢/٢٨ ، والأشباه والنظائر ١/١٢٦ ، وحاشية

الزمخشري ٢/٧٧

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/١٢٦

(٣) انظر البرهان فى علوم القرآن لبدن الدين الزركشى ٢/٤١٥

(ب) وتلحقها ( ما ) عوضاً عن المضاف إليه في باب الشرط نحو قوله تعالى : « أيما تدعو فله الأسماء الحسنى » وقد تقدم بيان ذلك في تنوين العوض .

(ج) وتلحقها « ها » التثنية في باب النداء عوضاً عن المضاف إليه نحو :  
يا أيها الرجل ، وقد استوفينا الكلام على كل ، وبالله التوفيق .

الرابع : التعويض بـ « ها » عن الواو في القسم نحو قولهم : إى ها الله ذا ، ومعنى « إى » نعم ، وقولهم : ها الله معناه : والله ، وجعل « ها » عوضاً من الواو ، ولايجوز أن يقال : ها والله ذا . . . وليس ذهاب الواو في الله كذهاجها من قولهم : الله لأفعلن ، لأن قولهم : الله لأفعلن حذف الواو استخفافاً ، ولم يدخل ما يكون عوضاً من الواو ، ويجوز أن تدخل عليها الواو .

واختلفوا في معنى الكلام فقال الخليل : قولهم : ذا هو المحلوف عليه كأنه إى والله للأمر وهذا ، كما تقول : إى والله زيد قائم وحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم . وقدم « ها » كما قدم « ها هو ذا » وقال زهير :

تعلن ها لعمر والله ذا قسماً فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك

أراد : تعلن هذا قسماً ، ومعنى تعلن : اعلن . وقال الأَخفش : قولهم : « ذا » ليس المحلوف عليه ، إنما هو المحلوف به ، وهو من جملة القسم ، والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم والجواب هو المحلوف عليه ، فيقولون : ها الله ذا لقد كان كذا وكذا ، كأنهم قالوا : والله هذا قسمي لقد كان كذا وكذا ، فقبل للمحتج بهذا ، إذا كان الأمر كما قلت فما وجه دخول « ذا قسمي » ، وقد حصل القسم بقوله : والله ، وهو المقسم به ،

فقال : ذا قسمى ، عبارة عن قوله : والله وتفسير له ، وكان المبرد يرجح قول الأخصش ، ويميز قول الخليل ، ومن ذلك قولهم : الله ليفعلن ، صارت ألف الاستفهام هنا بدلا همزة (ها) ألا ترى أنك لا تقول : أو الله ، كما لا تقول : ها والله ، فصارت ألف الاستفهام و (ها) تعاقبان واو القسم ، ومنها التعويض بقطع همزة الوصل في الله عن واو القسم ، نحو

أفأ لله لتفعلن . بقطع ألف الوصل في اسم الله والألف قبل الفاء للاستفهام ، والفاء للعطف ، وقطع ألف الوصل في اسم الله عوضا عن الواو ولو جاء بالواو سقطت ألف الوصل .

وقال : أفو الله ، وإنما يكون هذا إذا قال قائل لآخر ، أبعث دارك ؟ فقال له : نعم ، فقال السائل أفأ لله لقد كان ذلك فالألف للاستفهام ، والفاء للعطف ، وقطع ألف الوصل للعوض ، ولو أدخل الفاء من غير استفهام لجاز أن تقول : فأ لله لقد كان ذلك ، إذ لم تستفهم ، فهذه المواضع الثلاثة التي ذكرناها تسقط واو القسم في الواو عوضا كما وصفنا ، ولا تسقط في غير ذلك<sup>(١)</sup>

وقد لحص ذلك ابن القواس في شرح الدرر فقال : قد عوضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف : ها التنييه ، وألف الاستفهام ، وقطع همزة الوصل فحروا بها لنبايتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر المتخصص لابن سيده ١١٤/١٣/٤ ، وضرائر الشعر للقيرواني ٢٢٧ تميشه ١/ ، والكتاب لسبويه ٢ ، ١٦٧ والأسباه والنظائر ١ ، ١٩٩ .  
والمفصل للزغشري ، ٣٤٤ ، وشرحه لابن يعيش ٩ : ٩٣ وما بعدها وشرح الكافية للرضي ٢ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ومعنى اللبيب ٢ ، ٢٨

(٢) الأسباه والنظائر ١ ، ١٣٠



## التعويض بلا أو ما

التعويض بلا أو ما عن الفعل في نحو: لولا زيد لأكرمتك ،  
أو لو ما زيد لأكرمتك .

قال الكوفيون : أصلها : « لو » والفعل والتقدير : لو لم يمنعني زيد من  
إكرامك لأكرمتك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا ، وزادوا « لا » عوضا  
فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولك : أما أنت منطلقا ،  
فحذفوا الفعل ، وزادوا « أما » عوضا من الفعل ، والذي يدل على أنها  
عوض أنهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لئلا يجمع بين العوض  
والمعوض عنه<sup>(١)</sup>

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٨ .

## التعويض بالياء

قال صاحب المعنى : الياء المفردة تأتي على ثلاثة أوجه ؛ وذلك أنها تكون ضميراً للمؤنثة نحو : تقومين ، وقومي .

وقال الأخفش والملازقي : هي حرف تأنيث ، والفاعل مستتر ، وحرف إنكار نحو : أزيدنيه ، وحرف تذكير نحو قدي . . . والصواب أن لا يعمد ، كما لا تعد ياء التصغير ، وياء المضارعة ، وياء الإطلاق ، وياء الإشباع ونحوهن لأنهن أجزاء للكلمات ، لا كلمات<sup>(١)</sup>

وكلام ابن هشام خلا عن التصريح بالياء العوضية ، وإن اشتمل عليها في الجملة ، والتعويض بالياء كثير في البيان العربي .

قال أبو حيان . . . لكن باب تعويض الياء واسع جداً ، لأنه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب ( اغيزي ) وأما تعويض الهاء فقصور على ما ذكر ، وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كاشعبي وأشاعنة وأزرقى وأزارقة ومهلي ومهالبة . . .<sup>(٢)</sup>

وقد أظهرت هذه الدراسة مواطن التعويض بالياء ، فجاءت على النحو التالي :

أ - التعويض بالياء عن الكسرة قبل ياء المتكلم في لغة هذيل نحو : هذا

(١) معنى اللبيب لابن هشام ٤١/٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/١٩٩ ، ١٢٠ ، والخصائص لابن جني ٢٠١/٢

(٩م - التعويض)

فتى ، وأخاف هوى ، وذلك إذا كان المضاف إلى الياء اسما مقصورا ، قال أبو ذؤيب الهذلي :

سبقوا هوى وأعنفوا لهوام فتحرموا ولكل جنب مصرع

والقياس في لغة جمهور العرب ( هوأى ) لكن هذيل تقلب الألف ياء وتدغم الياء في الياء ، وهذه الياء عوض عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء ، فهو عما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الإعراب ، وعلى لغة هذيل قرأ الجحدري قوله تعالى : « فمن تبع هدى » . . . . البقرة / ٣٨ ، قال النحاس : وعلة هذه اللغة عند الخليل وسيبويه : أن سييل ياء الإضافة أن يكسر ما قبلها ، فلما لم يجوز أن تتحرك الألف أبدلت ياء ، وأدغمت (١) .

وقال أبو الفتح : هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم ، أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياء قال الهذلي :

سبقوا هوى وأعنفوا لهوام فتحرموا ولكل جنب مصرع

ورويتنا عن قطرب قول المنخل الإشكري :

يطوف بي عكب في معد ويطمن بالصملة في قفيا  
فإن لم تنأدا لي من عكب فلا أرويتنا أبدا حديا

قال لي أبو علي : وجه قلب هذه الألف ، لوقوع ياء ضمير المتكلم بعدها ، إنه موضع ينكسر فيه الصحيح نحو : هذا غلامي ، ورأيت صاحبي ، فلما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها ياء ، فقالوا : هذه عصي ، وهذا فتى ، أى : عصاى وفتاى ، وشهروا ذلك بقولك : مررت بالزيدين ، لما لم يتمكنوا من

(١) انظر حاشية الخضرى ٢ / ٢١ ، وتفسير الإمام القرطبي ١ / ٢٢٩

كسر الألف للجر قلبوها ياء ، ولا يجوز على هذا أن تقلب ألف التثنية لهذه الياء فتقول : هذان غلامى ؛ لما فيه من زوال علم الرفع ، ولو كانت ألف هـا ونحوها علما للرفع لم يجوز فيها عصى<sup>١</sup> .

ب - التعويض بالياء فى صيغة منتهى الجرع وذلك بزيادة الياء قبل الآخر عوضا عن محذوف أصلا من المفرد ، بأن كان خماسى الأصول كـفرزدق وسفرجل ، فتقول : فرازيد أو فرازيق وسفاريح ، بزيادة الياء عوضا عن حذف الحرف الخامس الذى يستحيل معه الجمع . أم زائدا على أصول المفرد ؛ بأن كان ثلاثيا مزيدا ، كمنطلق ومستدع فتقول : مطاليق ومداعى ، قالبا فى مطاليق عوض من النون فى منطلق ، وفى مداعى عوض من السين والتاء . أم أصلا ومزيدا ، بأن كان خماسى الأصول مزيدا فيه كـمبعضى ، فتقول : قباعى ، ومحل جواز التعويض بالياء ما لم يكن محلها مشغولا بياء أخرى تقتضيها صيغة الجمع ؛ إما لأنها كانت موجودة بذاتها فى المفرد ؛ كـإهجرى ، ولغزى ، فتقول : أهاجر ولغاعير ، وإما لأنها قلبت عن ألف المفرد نحو : أحر نجام ، فتقول : حراجيم ، أو واوه ، نحو : خيتور فتقول : ختاعير<sup>٢</sup> . قالبا فيها ليست عوضية وإنما منقلبة عن حرف كان موجودا فى المفرد ، وقد اقتضت الصنعة اللغوية قلبه إلى الياء تخفيفا وإصلاحا للفظ .

هذا - وقد قلبت ياء الإشباع فى نحو الصياريف . فيظن أنها عوض

(١) المحتسب لابن جنى ١ : ٧١ تحقيق الدكتور : عبد الفتاح شلبي

وآخرين .

(٢) انظر تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوى : ٢٣١ : ٢٣٢ .  
والأشباه والنظائر : ١٩ ، والخصائص ٢ : ٢ : ٣٠١ ، ٣٠٢ ، والكتاب

وليس كذلك قال ابن جنى : ومن إشباع الكسرة ومطلما ، ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجللا عيد ، فأما ياء مطاليق ومطيليق فموض من النون المحذوفة ، وليست مطلا .

قال أبو النجم :

حتى تراعت في النعاج الخنذل منها المطافيل وغير المطفل

وأجود من ذلك قول الهذلي :

وإن حديثا منك لو تبدلنيه جنى النحل في ألبان عوذ مطافل

وكذلك قول الآخر :

• • • الخضر الجلا عيد •

وإنما هي الجلا ععد ، جمع جلععد ، وهو الشديد<sup>(١)</sup> . وبفهم من كلام ابن جنى أن الياء في مطافيل وجملا عيد كسرة مطولة : أي حرف إشباع جنى به لإقامة الوزن ، وهنا مما أطلقت فيه يد الشعراء دون غيرهم ، وليست تلك الياء عوضية .

وما قيل من جواز زيادة الياء في تكسير الأسماء السابقة يقال كذلك في تصغيرها نحو سفيريج وفريزيد في تصغير سفرجل وفرزدق فالياء في التصغير زينت عوضا عن الحرف الخامس المحذوف .

قال سيبويه : وإذا حقرت بحرفين ومكردس ، قلت : جريفس وكريدس ، وإن شئت عوضت فقلت : جريفيس وكريديس ، حذفتم الميم ؛

(١) الخصائص لابن جنى ٣ : ١٢٣ ، ١٢٤

لأنها زِيدت على الأربعة ، ولو لم تحذفها لم يكن التحقير على مثال : فعيمل ،  
ولا فعيمل ، وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة . . . وإن حُفرت : بردراها ،  
قلت : بريدر ، بحذف الزوائد حتى يصير على مثال فعيمل ، فإن قلت : بريدر  
عوضا جاز " وقالوا : وليس كل هذا النحو يجوز لنا فيه التعويض ، ولكن  
نقول كما قالت العرب .

قال ابن يعيش : أنت مخير في التعويض وتركه فيما حذف منه شيء سواء  
أكان المحذوف أصلا أو زائدا . . . . . فالتعويض خير لما لحقه من الإيهان  
بالحذف مع الوفاء ببناء المصغر وعدم الخروج عنه ، وترك التعويض جاز ؛  
لأن الحذف ؛ إنما كان لضرب من التخفيف ، وفي التعويض نقض لهذا  
الغرض ، هذا إذا لم يكن المثال على فعيمل ، فأنت تعوض من المحذوف ،  
فيصير على مثاله ، فأما إذا كان المثال بعد الحذف على مثال ( فعيمل ) فلا  
سبيل إلى التعويض ؛ لأنه يخرج عن أبنية التصغير ، وذلك نحو قولك : في  
تحقير ( عيطموس ) ، وهي من النساء التامة الخلق ، وكذلك من الإبل  
( عطيميس ) ، وفي ( عيسجور ) وهي من التوق الصلبة ( عسيجير ) ، وذلك  
لأن الواو والياء فيهما زائدتان ، والاسم بهما على ستة أحرف ، فلو حذفت  
الواو لزمك حذف الياء أيضا ؛ لأنه يبقى على خمسة أحرف ، وليس الرابع  
حرف مد ، فحذف الأول وهو الياء ؛ إذ لا يلزم حذف الواو ؛ لأنه يصير  
كجرموق وجربيق ، وإذا صار بعد الحذف على مثال فعيمل ، لم يكن إلى  
التعويض سبيل ؛ لأنه يخرج به عن أبنية التصغير<sup>(١)</sup> .

(١) انظر الكتاب لسيويه ٢ : ١٣٨ ، والمفصل للزمخشري : ٢٠٥

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥ : ١٣٢ ، ثم انظر المقتضب لليورد

٢ : ٢٤٩ تحقيق الأستاذ : محمد عبد الخالق عظيمه ، وسائر كتب النحو في

ج - التعويض بالياء عن العين المحذوفة من كلمة ( أيتق ) على أحد قولين  
لسيبويه<sup>(١)</sup> وذلك أن أصلها : أوتوق ، فحذفت الواو وهي العين ، وعوضت  
منها ياء ، فصارت ( أيتق ) على وزن ( أيفل ) . والثاني : أن الواو قلبت إلى  
ما قبل الفاء ، فصارت في التقدير : أوتوق ، ثم أبدلت الواو ياء : لأنها كما  
أعلت بالقلب ، كذلك أعلت بالإبدال . . فصارت ( أيتق ) على وزن  
أعفل<sup>(٢)</sup> .

وبعد : فهذه باقية من أنواع العوض في لغتنا الخالدة قدمتها منسقة مفصلة ،  
عسى أن يفيد منها أهل البحث والدرس في العربية ، وهناك باقات آخر متفرقات  
سأصرف النظر عن بعضها حتى تنضج وتستوى على سوقها آملا أن تستقل  
بجزء آخر يردف هذا الذي قدمت ، وهنا أقدم بعضها الآخر تنمية للفائدة ،  
واستكمالاً للقصد ، وإليك بيانها على النحو التالي :

أ - التعويض باستعمال الضمير المنفصل مكان المتصل نحو قول أمية :

بالوارث الباعث الاموات قد ضمنت

إياهم الأرض في دهر الدهاير

والأصل قد ضمنتهم ، فاستعمل المنفصل موضع المتصل ، وكذلك قد  
يستعمل المتصل موضع المنفصل فيما أشده الفراء :

فما نبالي إذا ما كنت جاريتا ألا يجاورنا إلاك ديار

والأصل إلا أنت فاستعمل الضمير المتصل موضع المنفصل .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢ : ١٢٩ ، ١٣٣ ، والأشباه والنظائر ١ : ١٠٩

(٢) انظر الخصائص لابن جني ٢ : ٧٥ : ٧٦ ، ٢٨٩

يقول ابن جنى: فإن قلت: زعمت أن المتصل آثر في نفوسهم من المنفصل، وقد ترى إلى كثرة استعمال المنفصل موضع المتصل، وقلة استعمال المتصل موضع المنفصل، فملا ذلك على خلاف مذهبك؟

قيل: لما كانوا متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمتصل، غلب حكم المتصل، فلما كان كذلك عوضوا منه أن جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل؛ كما قلبوا الياء إلى الواو في نحو (الشروي والفتوى) لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة. (انظر الخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٤، ١٩٥).

ب - التمويض بتعدى فعل من غلبة أفعالها على التعدى:

ذلك أن الكثير في اللغة أن فعل إذا كان لازما ودخلت عليه همزة التعدية صار: متعديا إلى مفعول واحد نحو: قام زيد، وأقمته، وقعد بكر وأقعدته... إلخ... غير أن ضربا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة، فتجد (فعل) فيها متعديا، وأفعال غير متعد وذلك نحو قولهم: أجتل الظلم، وجفاته الريح، وأشنى البعير إذا رفع رأسه وشنفته، وأنزف البئر إذا ذهب ماؤها ونزقها... إلخ.

قال ابن جنى: وعلة ذلك - عندي - أنه جعل تعدى فعلت، وجهود أفعلت كالعوض (لفعلت) من غابة (أفعلت) لها على التعدى، نحو: جلس وأجلسته... كما جعل قلب الياء واوا في التقوى والرعى والثوى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها (انظر الخصائص ١/ ٨٧، ٣٠٧، ٢/ ٢١٥، ٢٣١).

ج - التمويض بإعتلال العين من صحتها على خلاف الكثير في اللغة كما في آية وغاية والقياس تصحيح العين وإعتلال اللام إذا كانا حرفي علة فيقال:



آية وغاية كالضوأة والحوأة إلا أنهم عكسوا ذلك شذوذاً ، قال ابن جنى :  
وكان فيه ضريان التعويض لكثرة إعتلال اللام مع صحة العين إذا كانت أحد  
الحرفين . ( انظر الخصائص ٤٨٦/٢ )

د - التعويض بحروف اللين في القافية عن حرف متحرك أو زنة حرف  
متحرك حذف من آخر البيت في أمم أبيات ذلك البحر كالثالث الطويل ،  
وثاني البسيط والسكامل . الخصائص ٢٣٤/١

هـ - التعويض بالميم في أول ( مفعول ومفعول ) من غلبة زيادة الفعل  
على أول الجزء ، إذ الأصل في زيادة الأفعال أن تكون أوائلها مثل أحرف  
المضارعة وحروف الزيادة في أولها مثل تقدم واستقدم . . . إلخ والأصل  
في زيادة الأسماء أن تكون أوائلها بدلالة اجتماع ثلاث زوائد في آخر  
نحو : عنقبيان ( البذى الفحاش ) ، والخنديان ( هو الكثير الشر ) ، أما زيادة  
الميم في أول مفعول ، ومفعول ، ومفعول ، ومفعول ، فإنها لما جاءت لمعنى  
ضارعت حروف المضارعة فقدمت ، وجعل ذلك عوضاً من غلبة زيادة الفعل  
على أول الجزء ، كما جعل قلب الياء واوا في ( التقوى والبقوى ) عوضاً من  
كثرة دخول الواو على الياء . الخصائص ٢٣٦/١

و - التعويض بجواب القسم عن الخبر المحذوف :

قال ابن جنى : وما يميزه القياس - غير أن لم يرد به الاستعمال - خبر  
( التعمير ولايمن ) من قولهم : لعمرك لا قومين ، ولايمن والله لا نطلقن .  
فإنه إن مبتدآن محذوف الخبرين ، وأصلها - لو خرج خبراهما لعمرك  
ما أقسم به لا قومين ، ولايمن الله ما أحلف به لا نطلقن ، فحذف الخبران ،  
وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر . الخصائص ٣٩٣/١

ز - التعويض بجمع خبر ، كل ، المتقطعة عن الإضافة عن المضاف إليه المحذوف ، وذلك نحو قوله تعالى : « وكل أتوه داخرين » النمل / ٨٧ ، وقوله : « كل له قاتون » البقرة / ١١٦

وقد استظم ذلك ابن جني في الخصائص بأمرين : الحمل على معنى « كل » ؛ لأن معناها جمع وانفصالها مفرد ، أو بالتعويض عن المضاف إليه المحذوف . قال : وكأنه حمل عليه هنا : ( أى على المعنى ) لأن كلا فيه غير مضافة ، فلما لم تضاف إلى جماعة عوض من ذلك ذكر الجماعة في الخبر ، ألا ترى أنه لو قال : وكل له قاتت لم يكن فيه لفظ الجمع البتة . ولما قال : « وكلمهم آتية يوم القيامة فردا » مريم / ٩٥ فجاء بلفظ الجماعة مضافا إليها استغنى به عن ذكر الجماعة في الخبر . (١)

وحكم عود الضمير على كل حكم الإخبار عنها فكما يخبر عنها بالمفرد مراعاة للفظها يعود الضمير عليها مفردا للعللة نفسها نحو : كل حضر ، ويعود عليها جمعا كالخبر مراعاة المعنى نحو : كل حضروا .

قال ابن مالك وغيره من النحاة : إن الإفراد على اللفظ ، والجمع على المعنى ، وهذا يدل على أنهم قدروا المضاف إليه المحذوف في الموضعين جمعا ، فتارة روعى كما لو صرح به ، وتارة روعى لفظ كل . (٢)

ح - التعويض بالمضاف إليه عن عوض آخر محذوف وهو التاء : كفاي

(١) انظر الخصائص لابن جني ٣ / ٢٢٠ ، ٣٢٦ ، وتاج العروس للزبيدي

(٢) انظر التاج للزبيدي ١٠٠ / ٨

لعله تعالى : « رجال لا تملئهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة ،  
النور / ٢٧ ، وأنت تقول : أفته إقامة ، فإذا قلت : إقام الصلاة ، حذفت  
التاء وبصير المضاف إليه عوضا منها ، وقد كانت عوضا عن أحمد أبي  
( أقوام ) ، ونظير ذلك في سورة الأنبياء . . . فعل الخيرات وإقام الصلاة )  
وقد شاع كون المضاف إليه ببدلا من التنوين ، والآلف واللام : أي  
عوضا عنها .<sup>(١)</sup>

وبهذا نكون قد انتهينا من مسائل التعمير والله المستعان

---

(١) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج تحقيق إبراهيم الأبياري

الباب الثالث

أثر التمويض

في

اللغة



## أثر التعويض في اللغة

لم تكن اللغة العربية في مبانيها المختلفة ، وظواهرها المتنوعة مبنية على الارتجال ، أو مؤسسة على ضروب من الاعتباط - كما يفتر به بعض الجملة - بل تراها بنيت على قواعد واضحات وأسس على أصول بينات ، يحس هذه أو تلك من له ذوق فيها ، أو ملكة لماسة تدرجها ، ومن هنا نجد الحركات لها دلالات ، والحروف لها إشارات ، والألفاظ أو الجمل لها إيماءات ومفهرمات ، إذ لا يخلو مبنى فيها من معنى ، ولا يتجرد شيء منها عن فائدة .

وقد آن لنا أن نجني لقارنتنا ثمرات الذي قدمناه من مسائل التعويض ، كما يزيد فيه أو يقره ، أو يصلح به من منطقته إن لم يكن له به علم ، أو يستثمره في صنعته اللغوية إن كان ذا نظر أو بيان ، وهذه الثمرات مفصلة على النحو التالي :

أولاً : ثبت بالبحث والدراسة أن التعويض أعم من النيابة والاستغناء والتفسير والإبدال في اللغة ، فالتعويض يصبح أن يقال على جميعها ، ولا يصح أن يقال شيء منها عليه ، ويؤكد صحة ما ادعينا قول النحاة في إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ، إن هذه الحروف ناتبة عن الحركات تارة ، وعوض منها أخرى نحو : هذا أبوك وأخوك ، ورأيت أمك وأخاك ، ومررت بأبيك وأخيك ، قال ابن يعيش فهذه الأسماء المحتلة وهي : أخوك وأبوك وأخوك وفوك وهنوك وذو مال ، ... إذا أضيفت إلى غير ضمير المتكلم كان رفعها بالواو ، ونصبها بالالف وجرها بالياء . وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف كالعوض من حذف لاماتها<sup>(١)</sup> . هذا على أحد الآراء في إعرابها عند النحاة ،

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٥١ ، والأشباه والنظائر في النحو

وقد ذهب سيويه إلى أن إعرابها بالحركات المقدرة على الحروف ، فإعرابها  
كإعراب المقصور<sup>(١)</sup> ... وبما صح فيه القول بالنيابة أو العوض نيابة المضاف  
عن حرف الجر في خفض المضاف إليه ، قال ابن يعيش : الخفض بالمضاف  
إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو (من) ، وحسن حذفه لنيابة المضاف  
عنه ، وحيروته عوضاً منه في اللفظ وليس بمنزلة في العمل ، قال ونظير  
ذلك واو رب ، الخفض في الحقيقة ليس بها بل رب المقدرة ؛ لأن الواو  
حرف عطف ، وحرف العطف لا يخفض ، وإنما هي نائبة في اللفظ عن  
رب<sup>(٢)</sup> .

كما زواج التعويض الاستغناء في قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، حذف  
جواب الشرط ، وجعلت الجملة المقدمة فيه عوضاً من المحذوف ، ولا يجوز  
جعل الجملة المذكورة هي الجواب ؛ لأن جواب الشرط لا يتقدم عليه ...  
ومن ذلك أيضاً جعلهم جواب القسم عوضاً عن خبر المبتدأ في نحو : لعمرك  
لأفعلن ، وجواب لولا في نحو . لولا زيد لقمتم ، فوجب حذف الخبر  
فيهما للتعويض عنه بجواب القسم ولولا ، وهم لا يجمعون بين العوض  
والمعوض عنه<sup>(٣)</sup> .

كما يمكن لنا القول بأن جواب الشرط في الأولى ، والخبر في الثانية  
والثالثة قد حذف استغناء عن الأول بالجملة المقدمة ، وعن الثاني بجواب القسم  
في الثانية ، وبجواب لولا في الثالثة ، أو أنها حذفاً لوجود الدليل عليهما ، إذ

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢٧/١

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٧/١

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١٢٩/١

من سليقة للعرب أن لا يحذف شيء من الكلام إلا لدليل يدل عليه ؛ خوفاً  
أن يصبح الكلام العربي ضرباً من الإلغاز أو نوعاً من الغيب .

هذا - وقد قال النحاة في (ال) المعرفة في لغة حمير في نحو : امغلام  
وامرجل ، إنها بدل أو عوض من لام التعريف ، ومن ذلك الحديث :  
ليس من امبرامصيام في امسفر : أى ليس من البرالصيام في السفر<sup>(١)</sup> .

ومن هنا يتبين لنا أن التعويض يقال في عبارات الشحاة على كثير من  
الظواهر النحوية كالنيابة والاستغناء والإبدال والتفسير كما في نحو : زيداً  
ضربته وإنما يجب حذف الفعل الناصب زيداً لأن العامل في ضميره عوض  
عنه أو تفسير له ، وهم لا يجمعون بين المفسر والمفسر كما لا يجمعون بين العوض  
والمعوض عنه ؛ لهذا قد حجت إلى هذه الدراسة اللطيفة في لغتنا الجميلة .

ثانياً : كشف بعض الأسرار اللغوية التي لولا التعويض ما عرفت وذلك  
في أساليب قد خالفت في ظاهرها المقاييس النحوية ، هذه الأسرار تجلبها لنا  
الأمور التالية :

(١) صيغة نداء لفظ الجلالة نحو : يا الله ، أو يا الله ، بقطع الهمزة أو  
وصلها بعد حرف النداء (يا) وهذا ما أقرته النحاة مع لفظ الجلالة فقط  
لا بالقياس بل بالسماع المتواتر ، ومن هنا نجد القياس في نداء لفظ الجلالة  
مرفوضاً ، وهذا المسألة مما غلب فيها السماع على القياس قال ابن مالك :

وحذف (ال) ذى لمن تناد أو تضيف . . . أوجب . . .

وقال :

وباضطراد خص جمع يا وأل إلامع الله ومحكى الجمل

---

(١) انظر الشواهد الكبرى للعيني على الخزانة ١/٢٢٢ ، ٢٢٤



و بيان ذلك أن المنوع في القياس هو نداء ما فيه ( ال ) المعرفة نحو :  
الرجل ، الغلام ، لأن ( ال ) هذه لا تجامع ( يا ) في اللسان العربي ، إذ  
( حرف النداء ) يفيد التعريف وال في الرجل كذلك ، وهم لا يجمعون  
معرفين على معرف واحد . أما إذا كانت ( ال ) عوضية فإنه يجوز مجامعتها  
حرف النداء كما هو الشأن في نداء لفظ الجلالة وعليه فلا تعاقب ( ال )  
العوضية حرف النداء ؛ لأنها لا تفيد التعريف حقيقة ، وإن إقادته في  
الظاهر .

( ب ) صحة دخول الألف والسلام على بعض وكل ، إذ ( ال ) الداخلة  
عليهما ليست للتعريف في الحقيقة والواقع ، وإنما تعريفهما بالإضافة كما ذهب  
إليه جمهور البصريين ، وإنما ( ال ) هذه عوضية ؛ أي عوض عن المضاف  
إليه المحذوف كما يتضح من قولنا : حضر البعض ، واستيقظ الكل ، والتقدير :  
حضر بعضهم ، واستيقظ كلهم ، فحذف المضاف إليه ، وعوض عنه بال في  
الأول ، كما يحذف ويموض عنه التنوين في الآخر نحو : كل قائم ، فحذف  
المضاف إليه وعوض عنه التنوين ، ومن هنا يبدو لنا أن استعمال كل وبعض  
في اللغة ثلاثة : أن تضافا ، وأن تدخل عليهما ( ال ) العوضية . وأن تقطعا  
عن الإضافة . وقد سبق أن شرحنا ذلك شرحا وافيا في مسائل التعويض  
بالألف واللام .

( ج ) بيان تصرف العرب بالجمع تعويضا به ، فقد ورد التعويض بجمع  
المؤنث السالم ، وجمع المذكر السالم .

أما التعويض بجمع المؤنث السالم فقد وقع عوضا عن تكسير الأسماء  
الأعجمية حيث استعصى على العرب تكسيروها نحو بجمل و بجملات ، و سرادق  
و سرادقات و سباياط و سباطات . . . إلخ .

وأسماء الأجناس المذكورة نحو : مكتوب و مكتوبات ، و مقام و مقامات ،

وأسماء الشهر نحو : شعبان وشعبانان وشوال وشوالان . . . إلخ وكان  
القياس ألا تجمع هذه الأسماء جمع مؤنث سالما ، وإنما خراف فيها القياس  
فجمعت بالآلف والتاء تمويضا لها عن تكسيرها<sup>(١)</sup> .

وحكم هذا النوع من المذكر المجموع بالآلف والتاء أن يذكر في باب  
العدد بلاهاء كالمؤنث فيقال : كذبت ثلاث سجلات ، وبذبت ثلاث حمامات ؛  
لأن الاعتبار في بات العدد باللفظ لا بالمعنى ، وأجاز بعضهم أن تلحق الهاء  
في عدده اعتبارا بمعنى واحده لا بلفظ جمعه فيقال : ثلاثة سجلات وخمسة  
حمامات . . . إلخ لأن واحدهما : سجل وحمام ، وكلاهما مذكر ، كما يقال :  
ثلاثة طلحات ، وخمسة حمزات ، ولعل جواز تذكير عدد الأعجميات غير  
الأعلام ، وتأنيته من قبيل قولهم : أعجمي فالبه به ما شئت ، لذا ترى  
العرب تقول : في إبراهيم إبراهيم ، وفي إسماعيل إسماعيلين بإبدال الميم في  
الأول واللام في الثاني نونا ، وبوضع ذلك ما قالوه في جبريل فقد وردت  
فيه لغات كثيرة جبرائيل وجبرل وجبرائين . . . إلخ .

وأما التعويض بجمع المذكر السالم فقد برز في الأشياء التالية :

( ١ ) التعويض بجمع المذكر السالم عن المضاف إليه كما في نحو : جاء  
القوم أجمعون ، والأصل جاء القوم جميعهم فحذف المضاف إليه وعوض  
عنه بهذا الجمع . قال ابن يعيش ، إذا قلت : رأيت القوم أجمعين ، كان في  
تقدير : رأيت القوم جميعهم ، وكان يجب أن تقول : جاء القوم كلهم أجمعهم  
أكتهم أبصعهم ، فحذفوا المضاف إليه ، وعوضوا من ذلك الجمع بالواو

(١) انظر حرة الفواص للحريرى / ٢٥٨ ، ٢٥٩

والنون ، فصارت الكلمة بذلك يراد بها المضاف والمضاف إليه ولهذا لم يجرى على نكرة ، وصار ذلك كجمعهم أرضا على أرضين عوضا عن تاء التأنيث<sup>(١)</sup> .

(ب) التعويض بالواو والنون عن المحذوف كان مذكورا ، أو مقدرا ، فالأول نحو : سنون وقاون وعزون ، والثاني : أرضون جمع أرض ، وفي اللسان : الواو في أرضون عوض من الهاء المحذوفة المقدرة ، وفتحوا الراء في الجمع ليدخل الكلمة ضرب من التكسير استيحاشا من أن يوفروا لفظ التصحيح ، ليعلموا أن أرضا بما كان سبيله لو جمع بالالف والتاء أن تفتح رآؤه فيقال أرضات<sup>(٢)</sup> . وإنما جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من المحذوف منها وهو حرف تأنيث<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن فلاح في المعنى ( سمعت ألفاظا بمجموعة جمع التصحيح جبرا لها لما دخلها من الوهن بحذف لام أو تاء تأنيث أو إدغام ، قالوا : سنة وسنون ، وأرض وأرضون وحررة وحرون ، وهذا يتوقف على السماع لا بحال للقياس فيه ، وقد غيروا بنية بمضه إشعارا بعدم أصابته في هذا الجمع ، فكسروا أول سنين ، وكسروا وضموا أول ثبين وكرين ، وقيل إن جمعها ليس عوضا عن تاء التأنيث ، بل لأنها عندهم جارية بجرى من يعقل ، وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سنخها ، ولم يوجد

(١) انظر الأشباه والنظائر ١ / ١٢١

(٢) تاج العروس للزبيدي ٣ / ٥

(٣) انظر الأحاجي للزمخشري : ١٠١ ، وشواهد الشافية للبيدادي : ١٠٠

التعويض في محذوف التاء إلا في أرض ليسكون الزائد في قوة الأصلي في  
المراعاة والطلب<sup>(١)</sup>

ثالثا : يعمل العوض عمل المعوض منه :

اختلف النحاة في ذلك اختلافا كبيرا و خلاصة ما قالوه في عمل العوض  
مذهبان :

الأول : لابي علي الفارسي و كثير من البصريين ، و ثعلب من الكوفيين  
كما في نحو قولهم : أما أنت منطلقا انطلقنا ؛ فقد نقل أبو الفتح عن أبي علي  
أن و أماء الخالفة عن كان عاملة في الجزءين عمل ما خلفته ؛ و حجته أن و أماء  
لما ثابت في اللفظ ثابت العمل ؛ و زعم أنه مذهب سيويوه<sup>(٢)</sup> .

قال ابن جني : فإن قلت : بم ارتفع و انتصب ( أنت منطلقا ) ؟ . قيل :  
ب ( ما ) لأنها طابت الفعل الرفع الناصب ، فعملت عمله من الرفع و النصب  
و هذه طريقة أبي علي و جملة أصحابنا من قبله في أن الشيء إذا عاقب الشيء  
ولى من الأمر ما كان المحذوف يليه . . .<sup>(٣)</sup>

و قد ذهب هذا المذهب ابن سيده في المخصص ، فأعمل ( ها ) التنبيه في  
لفظ الجلالة ( الله ) لكونها عوضا من واو القسم و لا يمكن الجمع بينهما .

---

(١) الأشباه و النظائر ١/١٢٦ ؛ و ددة الغواص : ٦٥ ؛ و المزهر للسيوطي

١٧٤/٢

(٢) إحرار السعدية إنجاز الوعد للشيخ اسماعيل بن غنيم الجوهري / ٣٩ : ٤٠

(٣) الخصائص لابن جني ٢/٢٨١ .

ومثل العوض في عمله همل المعروض عنه البديل كذلك نحو قوله ، تالله  
لا كيدن أصنامكم ، والتاء عملت الجر في لفظ الجلالة مع أنها بدل من بدل<sup>(١)</sup>

وعلى هذا المذهب جعل سيويه نصب المضارع بعد حتى بها لا بأن  
المضمره حيث قال في بعض ألفاظه حتى الناصبة للفعل<sup>(٢)</sup> ، يعنى في نحو قولنا :  
اتق الله حتى يدخلك الجنة .

قال ابن جنى : فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدتها في جملة الحروف  
الناصبه للفعل ، وإنما النصب بعدها بأن مضمره ، وإنما جاز أن يتسمع  
بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبا بحرف لا يذكر معها فصارت في  
اللفظ كالحذف له ، والعوض منه ، وإنما هي في الحقيقة جارة لناصره<sup>(٣)</sup>

والنصب بحى نفسها مذهب الكوفيين ، وما ذلك إلا لأنها عوض عن  
ناصره وهو « أن » .

هذا - وقد أكثر سيويه من قوله : إن حتى حرف من حروف الجر ،  
وهذا نافي لكونها ناصبة للفعل بعدها ، من حيث كانت عوامل الأسماء  
للتباشير الأفعال ، فضلا عن أن تعمل فيها .

وقد استقر من كلام سيويه في غير مكان ذكر عند الحروف الناصبة  
للفعل ، وليست فيها حتى فعلم بذلك ، وينصه عليه في غير هذا الموضع أن

---

(١) المخصص لابن سيده ١١٣/١٣/٤ ثم أنظر حروف المعاني للرومانى

٤٠/ وخرانة الأدب للبغدادي ١/٢٨ : ٢٩ .

(٢) الكتاب ١/٤١٣ ، ٢/٢٠٤ .

(٣) الخصائص ٣/٢٦٠ : ٢٦١ .

( أن ) مضمرة عنده بعد حتى كما تضرع مع اللام الجارة في نحو قوله سبحانه  
« ليفقر لك الله » ونحو ذلك .

قال ابن جنى : ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل ، أن الفعل  
لما أتصب بعد حتى ، ولم تظهر هناك ( أن ) وصارت حتى عوضا منها ونائبة  
عنها نسب النصب إلى « حتى » ، وإن كان في الحقيقة لـ « أن »<sup>(١)</sup> .

وعن رأى هذا المذهب أبو العباس ثعلب كما في قوله جرير العود  
وبلدة ليس بها أنيس إلا البعافير وإلا العيس

قال : الجر بالواو التي هي عوض من « رب »<sup>(٢)</sup> وقد رأى ذلك  
الكوفيون ، والمبرد من البصريين .

الثاني : أن العوض لا يعمل عمل المعوض ، بل العمل في ذلك كله للمعوض  
منه المحذوف سواء كان ذلك المحذوف فعلا نحو : أما أنت منطلقا انطلقنا  
فالرفع والنصب في « أنت منطلقا » لـ « كان » المحذوف ، وليس بـ « ما »  
التي هي عوض منها ، أو حرقا كأن المصدرية الناصبة للمضارع ، ورب الجارة  
وعليه يقال في نحو : سرت حتى أدخلها ، أدخل فعل مضارع منصوب بأن  
مضمرة بعد « حتى » وهي وما دخلت عليه في تأويل معتد بجرور حتى  
وعليه فحتى باقية على اختصاصها ، وفي قول جرير السابق : بلدة مجرودة  
رب المحذوف بعد الواو .

(١) الخصائص ٢٠٤/١

(٢) انظر معاني الحروف للرماني / ٦١ ، والاقتراح للسيوطي / ١٧٢

تحقيق / أحمد قاسم ، والخزانة للبغدادي ٢٩/١

وإنما جاء على هذا المذهب ما نقله السيوطي عن ابن يعيش حيث قال :  
 الحذف في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو السلام أو من ،  
 وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه ، وصيرورته عوضا منه في اللفظ ، وليس  
 بمنزلة في العمل .

قال : ونظير ذلك وأورب ، الحذف في الحقيقة ليس بها بل برب المقدر  
 لأن لو أوحرف عطف ، وحرف العطف لا يحذف وإنما هي نائبة في  
 اللفظ عن رب<sup>(١)</sup> .

وفيه نظر إذ الحرف غير المختص إذا ناب أو عوض به عن المختص صار  
 مختصا بالعوضي أو النيابة .

### والمذهب الأول أرجح عندي للأمر التالي :

أ - إن القول بعمل العوض دون المعوض عنه المحذوف مذهب سهل  
 التحصيل قريب الفهم ميسور الإدراك ، فهذا تعليميا أو تربويا أفضل منه  
 تحليليا .

ب - إن القول بعمل المعوض منه المحذوف دون العوض المذكور فيه  
 شبه الجمع بين العوض والمعوض منه وهو ممنوع ؛ إذ العرب استقبح أن  
 تعوض دون حذف ، أو تحذف دون تعويض ، وإبقاء عمل المحذوف إبقاء  
 له في الأثر ، إذ الثابت عملا وأثرا كالثابت لفظا وعملا ، كما يعتبر عمل المحذوف  
 دون المذكور ضربا من الغيب ، وأن إيماننا بالغيب منوط بالمعتقدات ، ولن

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٧ .

يتجاوزها إلى اللغويات ، علما بأن القول بعمل العوض فقط ، أو المعوض عنه فقط لم يرد فيهما أو في أحدهما نص صريح من صنعة هذه اللغة الدقيقة ، وإنما هو من إجهادات النحاة ونظر أهل القياس الذين قات أقبيستهم أشياء كثيرة لم يستطيعوا أن يخضعوها لقوانينهم المنطقية أو النظرية ، وإذا لم يمكن لنا أن نقول بالمذهب الأول أو الثاني فلا أقل من أن نتخذ مذهبنا وسطا ذلك المذهب قد أشار إليه ابن جنى سلفنا ، وهو أن نكتفي بنسبة العمل إلى العوض المذكور لنيابته لفظا عن المعوض عنه المحذوف ؛ حيث لا يكلفنا العمل به شططا ، ولا يترتب على ركوبه ضرر .

ح - وإذا كان عمل العوض يعد مسألة خلافية بين النحاة ، ألا يكون من الأفضل لنا أن نختار الأيسر والأسهل لأبنائنا من مذاهبهم ، كي نحبيب إليهم لسان دينهم ولغة أسلافهم ؟ فيقبلون عليها راغبين ، وينهلون منها مستسيغين .

رابعا : إنه بالتعويض يمكن لنا التمييز بين المصدر واسمه ؛ إذ عرف النحاة المصدر بأنه ( ما اشتمل على حروف فعله لفظا أو تقديرا أو مع التعويض ) أما لفظا فمثل إكرام مصدر أكرم ، وأما تقديرا فنحو قتال مصدر قاتل ؛ حيث أصله ؛ قيتال بدليل التصريح به في بعض الكلام ، ومع التعويض فنحو : عدة وتعريه ، فالتاء في عدة عوض عن فاء الفعل ، وفي ( تعرية ) عوض عن الراء المكررة .

قال الصبان : وأما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض . بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج ؛



فعلم من ذلك أن التعويض قد يكون آخرًا ؛ وقد يكون أولًا .<sup>(١)</sup>

أما اسم المصدر فهو ما نقصت حروفه عن حروف فعله ؛ وعليه فنحو وإقام ، اسم مصدر الحلوه عن بعض حروف فعله دون تعويض ؛ وأما نحو : إقامة ؛ فهو مصدر حيث نقص عن حروف فعله ؛ لكنه قد عوض عن المحذوف بالتاء ،<sup>(٢)</sup>

هذا - والتعويض بالتاء في إقامة يرجع مذهب الأخفش على مذهب الخليل إذ المعهود في التعويض بالتاء أن يكون عن الأصول ؛ وعليه يكون وزن ( إقامة ) إقالة عند الأخفش أرجح من وزنه على ( إفعله ) على مذهب الخليل حيث جعل التعويض بالتاء عن زائد وهو ألف المصدر ؛ وبسبب ذلك جوز سيديويه التعويض وعدمه .

أما الفراء فقد أوجبه على مذهب الأخفش لأن عدم التعويض عن أصل محذوف قبيح في منهج العربية ؛ ولم يجر حذف التاء هذه الإحالة الإضافية فقط لثبابة المضاف إليه وعوضيته عنها ؛ وقد أوضحنا ذلك في أول الكتاب

خامسًا : تصويب بعض اللهجات الحديثة كتشديد عين ما حذفت لامه عوضًا عنها نحو أب وأخ وهم . . . إلخ .

قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض ؛ من ذلك تشديد الميم من ( المم ) في بعض اللغات عوضًا من لامه المحذوفة . . .

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٢٨٧/٢

(٢) انظر تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي ٤٤ : ٥٦ : ٦٠

أشد الأصحى :

باليها قد خرجت من فمه حتى يعود الملك في أسطنة  
وتشديد (أب وأخ) عوض من لامبها : فإن أصلها : أبو وأخو ،  
قال في الجمهرة :

ذكر الكلبى : أن بعض العرب يقولون : أخ وأخة ، وقال ابن مالك في  
التسهيل : إن تشديد خاء (أخ) وباء (أب) لغة<sup>(١)</sup>

سادسا : تصحيح نطق بعض الكلمات نحو : يمان وشآم وثمان ، وذلك  
بمحذوف إحدى ياءى النسب ، والتمويض منها بالآلف ، ومن هنا لا يجوز لنا  
أن نقول : يمانى . . . بتشديد الياء ، وإلا كان ذلك جمعا بين العوض والم عوض  
منه : وهذه الكلمات وإن جاءت في الظاهر على وزن صيغة تنتهى الجموع - مصروفة ؛  
لأن الآلف الثالثة فيها لم تكن ألف الجمع ، بل ألف العوض ، وإذا كان ناك  
الاسم ألفا عوضا من محذوف صرف ، ولو جاء على صيغة تنتهى الجموع كما  
في يمان وشآم في يمتى وشامى .

ثم أعلل إعلال قاض فصاد : يمان وشآم . . . ولا يتوهم أنها بكوار حتى  
يكون تنوينها تنوين العوض ، بل هو تنوين صرف<sup>(٢)</sup> .

سادسا : معرفة أسرار بعض حروف الزيادة كالتاء في فعلة مصدر فعل  
نحو : دحرجته دحرجة ، وما ألحق به من الصيغ ، فالتاء فيها عوض من

---

(١) انظر الخصائص لابن جني ٢/٢١١ ، والأشباه والنظائر للسيوطي

١١٩/١ : وتاج العروس للزبيدي ١٠/١٠

(٢) انظر الخصائص ٢/١١٠ ، ٣٠٥ والخضري على ابن عقيل ٢/١٠١ ١٦٥

الألف قبل آخر فعلا ، قال سيبويه : وإنما الحقوا الهاء عوضا من الألف التي تكون قبل آخر حرف منه يعني ألف زوال وقلقال (٢) . وكالم الزائدة في أول مفاعلة مصدر فاعل ، فإنها عوض من ألف فاعله (٣) وكالشين في لغة النكشكشة والسين في الكسكسة ، فهما عوض من تاء التأنيت وقفا ، قال أبو حيان : تختص كاف ضمير الخطاب في المؤنك بلحوق شين عند بعض العرب ، وسين عند بعضهم في الوقف ، وذلك عوض من الهاء نحو : أبوكش وأبوكس ، ولذلك لا يجتمعان (٤) . إلى غير ذلك من الثمرات والأسرار التي لا يبرزها إلا التدقيق وإنعام النظر .

وبعد : فهذا هو التعويض يانا وتأصيلا ، أفكارا وآثارا ، وتلك هي لغتنا الجميلة الكريمة حيث تمد الباحثين بما يحتاجون ، ويحصلون منها على ما يطلبون ، وينالون ما يشتهون ، وعلينا أن نبرز جمالها بالبحث ، وننمي عطاءها بالدرس ، والحمد لله أولا وآخرا وهو ربنا المستعان .

- 
- (١) انظر التبصرة والتذكرة لابن إسحق الصيمري ٧٧١ / ٢ تحقيق الدكتور / فتحي أحمد مصطفى .  
(٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١١٧ : ١١٨  
(٣) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٤ .

## مأثورات وعبارات حول التعويض

- التعويض من مظاهر مخالفة الأصل في اللغة كالحذف والإيجاز والإطبات والتوكيد والإبدال ... الخ.
- التعويض ضرب من التخفيف في اللغة ؛ إذ الغرض منه العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه ، والخفة تحصل بمخالفة الموقع ... لأن الحرف قد يثقل بموضعه ، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف .
- التعويض نوع من التعاقب حيث لا يجامع مع العوض المعوض منه ، وضرب من التعادل في اللغة ، حيث تساوى فيه حروف الكلمة مع العوض حروفها مع المعوض عنه .
- يقول ابن خالويه : العرب قد طلبوا للتخفيف ، وتعوض طلباً للتمام وكل من ألفاظها استعمل في كلامها .
- الغالب في العوض أن يكون في غير موطن المعوض منه على المشهور عند النحاة كعدة وزنة ، وقد يقع العوض موقع المعوض منه ، وهذا على خلاف المشهور .
- قال أبو حيان : قد يكون التعويض مكان المعوض ... وقد يكون العوض في الآخر من محذوف في الأول .. وقد يكون التعويض من حرف ليس أولاً ولا آخرأ ، فيعوض منه حرف آخر نحو زنادقة في زناديق ،
- البديل يقع حيث يقع المبدل منه ، والعوض لا يراعى فيه ذلك .
- قال الزمخشري : معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص ، فيتدارك بزيادة شيء وليس في أخواتها ، كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما ، فتدارك ذلك بزيادة التون .

- ٤ - قال أبو البقاء العكبري : عرفنا من طريقة العرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوضوا أخيراً ... وإذا حذفوا من الآخر عوضوا في الأول .
- ٥ - قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض ، وقال سيبويه عند الكلام على التعويض بالناء في مصدر أقام . وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل ... لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا .
- ٦ - التعويض من مظاهر إصلاح اللفظ وتحسينه وتوكيده .
- ٧ - العرب تستقبح أن تحذف شيئاً دون تعويض عنه .
- ٨ - العوض والمعوض عنه لا يجتمعان بل يتعاقبان . تعاقب الليل والنهار .
- ٩ - ما كان عوضاً لا يحذف من الكلام . وما كان موجوداً لا يعوض عنه ، فلا يعوض إلا عن محذوف .
- ١٠ - إن دراسة التعويض تكشف لنا أسراراً في العربية ، لم يك لنا سبيل إلى دركها لولاه .
- ١١ - التعويض أعم من النياحة والاستغناء والتفسير والبدل .

الفهرست

الصفحة	الموضوع
٣	تمهيد
٦	تقديم
الباب الاول	
٥ : ٩	المدخل إلى التعويض وأسواره في العربية
١١	تعريف التعويض والفرق بينه وبين البدل
١٤	الغرض من التعويض
١١	منهج العرب في التعويض لزوماً واختياراً
٢٢	العروض والمعروض لا يجتمعان
٤٤ : ٢٩	مسائل تحتمل التعويض وغيره
٥٠ : ٤٤	مسائل قد نخلص القول بالتعويض
الباب الثاني	
: ٥١	أنواع العروض في العربية
٤٣	التعويض بالحركة
٥٤	• بد حرف اللين مداً لازماً
٥٧	• بالتضعيف
٦١	• بالهمزة
٧٥ : ٦٦	• بالالف
٩٢ : ٧٦	• بالتاء
٩٥ : ٩٤	• بالراء
٩٧ : ٩٦	• باللام
١٠٢ : ٩٨	• بال

الصفحة	الموضوع
١٠٣	التعويض بالميم
١١٠:١٠٤	بما
١١٢:١١١	بأما عن فعل الشرط وأدائه
١١٣	بالتون
١١٤	بالتعوين
١٢٣	بالهاء
١٢٨	بلا أو ما
١٢٩ :	بالياء
١٢٨:١٣١	متفرقات من مسائل التعويض
الياب الثالث	
١٣٩	أثر التعويض في اللغة
١٤١	التعويض أعم من النياية والاستغناء في اللغة
١٤٣	كشف بعض أسرار العربية عن طريق دراسة التعويض
١٤٧	العوض يعمل عمل المعوض منه
١٥١	التمييز بين المصدر واسمه بالتعويض ودونه
١٥٢	تصويب بعض اللهجات الحديثة
١٥٣	معرفة أسرار بعض حروف الزيادة
١٥٥	مأثورات وعبارات حول التعويض